جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الإستراتيجية الأمريكيّة تجــاه الشّــرق الأوسَط في عهد الرئيس باراك أوباما 2009 - 2012

إعداد الطالب
إبراهيم خليل الصرايرة

إشـــــراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رســالة مقدمة إلى عمــادة الدراســات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقــات الدوليـــة/ قسم العلوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ابراهيم خليل الصرايرة الموسومة بـــ:

الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس باراك اوباما 2009-2012

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2014/01/05	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		2014/01/05	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		2014/01/05	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		2014/01/05	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

د. علي الضـــــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــداء

لمَــنْ قدْ كانتَــا للقلبِ نــُوراً

وما لولاهُمــَـا شَــــوقاً أذيبَــا

لهنْـدَ وكنــدةَ العينيــنِ أهـْــدِي

حُــروفَ الحُـبّ أدْرُزُها لهيبَــا

إبراهيم خليل الصّرايرة

الشكر والتقدير

إذْ أحْمَدُ اللهَ تعالى الذي غمَرني فَضْلاً ونِعَمَاً وألهَمَني جَلداً وصَبْراً لإتمَامِ هذا العَمَلِ المتواضِع، فإنّني لأسْألهُ جَلّتْ قدْرتُه مِنْ طيبِ زادهِ وعظيمِ كرمِهِ الفلاحَ والتوفيقَ وحسنَ الختام والخاتمة.

ولأنَّ الشكر للهِ سيظلُّ مَبْتوراً ما لمْ يتصلْ حَبْلاً بأهلهِ ويُنسبْ إليهم، فإننيَ في هذا المُقامِ، لأسجّلُ بدايةً خالصَ الشكرِ وعظيمَ الامتنانِ للأستاذِ الدكتور فايز شراري الزريقات الذي منحني كمشرفٍ من فكرهِ الرشيدِ ورأيهِ السديدِ ما كان له كبيرُ الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى حيّز النور.

كما أتقدم أيضاً بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم بقبول مُدَارسةِ هذه الرسالة، وكلّي غبطةٌ بما سيبدونهُ تجاههــا من نقدٍ وملاحظاتٍ ستكونُ لي، دونَ ريبٍ، نوراً يستضاءُ به.

ولا يفوتني أيضاً أنْ أسَجّلَ أسمى آياتِ الشكرِ والتقديرِ والعرفانِ كذلك لجميعِ أفرادِ أسرةِ قسم العلوم السياسية، أساتذةً وطلاباً وإداريين، على ما ألفيتهُ بهم من طيبِ العطاءِ ورقيّ المعاملة، وإن نسيتُ فلن أنسى رفاقَ الميدان التربوي على ما غمروني بهِ من روح المحبة والتعاون وما ذللوهُ أماميَ من جُمّ الصعاب خلال فترة الدراسة.

أمَّــا الأحبّــةُ فالأحْــدَاقُ مَسْكنُهمْ   لوْ عَاندَ الحَرْفُ في تسطير عِرفانِ
مَا كنتُ لولاهمو أشرَعْــتُ قافيــةً   ولا تغنّيــتُ أو أذكيــتُ نيــراني

إبراهيم خليل الصرايرة

فهرس المحتويات

الملخص

الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما (2009 – 2012)

إبراهيم خليل الصرايرة

جامعة مؤتة، 2013

لقدْ ظلّتْ منطقةُ الشرقِ الأوسَطِ في الإستراتيجيّةِ الأمريكيّةِ تشغلُ حَيزاً كبيراً من اهتمامِ صُنّاعِ القرارِ السياسيِّ الأمريكي كجزءٍ محوريٍّ من العالم لا يمكنُ تجاهله، وتأتي هذه الدراسةُ كمُحَاولةٍ للوقوفِ على أهمّ أسسِ ومُحدداتِ ومُرتكزاتِ السياسةِ الخارجيّةِ الأمريكيّة تجاهَ هذه المنطقةِ الجغرافيةِ المحوريّةِ في عهدِ الرئيسِ الأمريكي باراك أوباما، وكذلك معرفة مجالِ العلاقاتِ المتعددةِ في جوانبها الأمنية والاقتصادية لهذهِ السياسة، إضافةً إلى التعرفِ على العواملِ والمتغيراتِ الداخليةِ والخارجية ذاتِ الأثرِ الأكثرِ فاعليةً وأشدّ وضوحاً في توجيهِ السّياسةِ الخارجيَّةِ الأمريكيَّةِ.

وقد سعت الدّراسَةُ للوصُول أيضاً إلى بيانِ مَدى التزامِ الرئيسِ باراك أوباما بما سَبق وأعلنهُ منْ عزمٍ على انتهاجِ سياسةِ الحوار ومدّ يدِ الودّ إلى خصُومهِ في منطقةٍ عانتْ دونَ غيرها من المناطقِ جرّاء السياسة الخارجية المفرطةِ بالقوةِ لسلفهِ، مبرهنةً في نهاية المطاف على أن النمط الاستراتيجي الذي اتخذه وسَارَ عليهِ الرئيس باراك أوباما في تفاعلهِ وتعاطيهِ السياسي مع الأحداثِ التي شهدتها منطقةُ الشرقِ الأوسطِ خلال الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسَة ما هو إلا أحد الأنماط التكتيكية التي درجتْ الإدارات الأمريكية على اتباعها وفقاَ لما تقتضيه الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية.

Abstract

The United States Strategy Toward The Middle East Region during the Administration of Barack Obama (2009-2012)

Ibrahim Khalil Al-Saraireh

Mu'tah University, 2013

In the American strategy, Middle East has remained to occupy a great deal of interest for American political decision-makers as a central point that cannot be ignored all over the world. Thus, the goal of this research is to identify the most significant basis, determinants and pillars of the American foreign policy towards this pivotal geographical area during President Barack Obama's. Also, this study intends to explore the multilateral ties of this policy in terms of their political, economical and security aspects as well as investigating the internal and external variables that possess the most pronounced and effective influence in directing the American foreign policy.

Also, this study aims to investigate the extent of commitment of President Barack Obama which was previously announced about the intention to pursue the negotiation policy and extend the intention of good faith and friendship to his opponents in the region that has suffered exceptionally due to the excessive force of the American foreign policy adopted by his predecessor, and the strategic pattern that President Barack Obama used in his interaction with the political events in the Middle East during his first term in office.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

على الرغم من التغيّرات التي طرأتْ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعدَ أحداث الحادي عشرَ من سبتمبر عام 2001م، فإن حالة الاستمراريةِ والثباتِ ظلتْ ملازمةً للإستراتيجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة الحيوية من العالم. وإذا كانت هذه السياسة قد أخذتْ عبرَ تاريخها الطابع التكتيكي في التحوّل فإن محدداتها ومرتكزاتها قد سُطِّرتْ ورُسِمتْ وخُمِّرتْ في أذهان ساستها وصُنّاعها ومنفذيها من الإدارات المتعاقبة – سواء أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين– منذ عقودٍ على تولّي الرئيس باراك أوباما زمام السلطة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت "المحفز الاستراتيجي" بعد الحرب الباردة، والمتمثل بالتهديد السوفييتي، والخطر الشيوعي، فأخذت تكيف مضامين عقيدتها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية بما يتوافق مع حقائق مرحلة ما بعد زوال هذا المحفز فاتجهتْ أنظار صُنّاع السياسة الأمريكية إلى تصوير الأصولية الإسلامية "الإرهاب" كتهديد ليس فقط لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بل للقيم الديمقراطية الغربية عموماً، محددةً بذلك ملامح "المحفز الاستراتيجي الجديد" الذي تعود أهميته في دولة تعتمد الديمقراطية طريقاً للحكم، لضمان استمرار التأييد والدعم الشعبي لسياسة التفوق العسكري النوعي واستخداماته إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية للخطر.

وعودةً لبداية العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي كجزءٍ لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط فإنها ترجع إلى عام (1784) عندما عيّن الكونجرس الأمريكي لجنة خاصة تتكون من بنيامين فرانكلين وجون أدامز وتوماس جيفرسون سعياً منه نحو إيجادِ أرضيةٍ ومنطلقٍ لعلاقة مع إمارات المغرب العربي.

وما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أنّ أول من ابتكر لفظة الشرق الأوسط

كمصطلحٍ هو الاستراتيجي البحري الأمريكي الأميرال ألفرد ماهان في سنة 1902م، الذي لفت الانتباه آنذاك إلى مصيره كمنطقة ضرورية ودائمة في المواجهة الإستراتيجية والجيوسياسية بين القــوى المتناحرة، ما يعني عدم غيــاب أهمية هذه المنطقة إستراتيجياً عن بال الولايات المتحدة في فترةٍ من الفترات.

غير أنه ومنذ منتصف الأربعينيات – وتعميقاً للعلاقة التي تشكلتْ نفطياً منذ ثلاثينيات القرن الماضي – بدأت أهمية الشرق الأوسط تبرز وتتصاعد إستراتيجياً في تصريحات الرئاسة ووزراء الخارجية الأمريكية، وأصبحت هذه الأهمية في الخمسينيات إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن حينها أخذت هذه العلاقة بين الطرفيــن طريقها نحو التطور لتشغل كل مساحات السياســة والاقتصاد والثقافة والتنمية والصراع .. وزاد من متانة هذه العلاقة فيما بعد نشوء حوار سياسي نشط على أعلى المستويات من خلال الزيارات المتبادلة الكثيرة بينهما، فقد توسّعت العلاقات بعد ذلك وشملت بالإضافة إلى العلاقات الثنائية التنسيق تجاه قضيتي فلسطين والعراق، وبرنامج إيران النووي، إلى غير ذلك من الملفات الساخنة في هذه المنطقة المحورية من العالم.

وأما عن التوجهات السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط فإنّ محدداتها قد تركزتْ في ضمان السيطرة على منابع الطاقة التي تتمتع بها هذه المنطقة وفي الدعم المطلق لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية، كهدف أساسيٍّ لهذه الإستراتيجية، وصولاً إلى ضرب سورية وإيران واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، وحقيقة الأمر إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط يلحظُ أنها لم تتغيــر حتى وإن غيرتِ التكتيك، فالهدف لديها – مهما تنوّعت السبلُ والأنماط – يبقى واحداً متمثلاً بإحكام السيطرة على هذه المنطقة لضمان إحكام الهيمنة على مصادر النفط ولحماية أمن دولة إسرائيل ورسم خريطة المنطقة بما يضمن تحقيق تلك الأهداف. والولايات المتحدة لا تخفي ذلك في تصريحاتها الرسمية، فما بين ضرب الأنظمة غير المتجاوبة مع السياسة الأمريكية، وتقديم الدعم لدول التعاون والتحالف تبقى الولايات المتحدة غير متنازلة عن تحقيق أهدافها

في هذه المنطقة حتى وإن اضطرت لخوض حروبٍ جديدة فيها، أو تقديم العون والمساندة لحليفتها لشن هذه الحرب.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الوقوف على أهم أسس ومحددات ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما وذلك من خلال قراءة وتحليل السياسات والمواقف التي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه جملةٍ من الملفات الشرق أوسطية التي عجزت إدارة الرئيس جورج بوش – المفرطة في استخدام القوة – عن معالجتها، سواء فيما يتعلق بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، أم دوره في نشر الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلاً عن سعي الدراسة كذلك إلى الوقوف على مدى التزام الرئيس باراك أوباما بما أعلنه من سياسة مدّ يد الودّ إلى خصومه أملاً في تحسين صورة أمريكا في منطقة عانت دونَ غيرها من المناطق جرّاء السياسة الخارجية لسلفه. وكيف يمكن للرئيس الأمريكي باراك أوباما أن يوجد حالة من التوافق وتوطيد العلاقات مع المنطقة العربية في ظل وجود تعاون إسرائيلي أمريكي.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تركيزها على أسس ومحددات ومرتكزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما؛ وكذلك بالنسبة لمحددات ومرتكزات تلك العلاقات وخاصة المحددات الجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين هما:

الأهمية العلمية: تكمن في المساهمة في تفسير الكثير من جوانب محددات ومرتكزات سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط للحقبة التاريخية المحددة للدراسة ومراحل تطورها واتجاهاتها ومحدداتها، كونها شهدت

متغيرات دولية وإقليمية كثيرة. كما أن موضوع البحث أكاديمياً لم تسجل فيه إلا القليل من الدراسات وتحديداً العربية منها.

الأهمية العملية: تنبع الأهمية العلمية من واقع العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية خلال الحقبة الزمنية لترؤس الرئيس الأمريكي باراك أوباما سدة الحكم، ودورها وما لها من حضورٍ دولي وتأثير واضح في الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وكذلك تناول هذا المحور لمرتكزات أساسية تتمثل في اتجاهات ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أسس ومحددات ومرتكزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وكذلك معرفة مجال العلاقات المتعددة في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية لهذه السياسة، إضافة إلى التعرف على العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية ذات الأثر الأكثر وضوحاً.

5.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجيــن؛ المنهج التاريخي الذي يركز على رصد وتتبع سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط زمنياً بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ وإذا كان المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك السياسات للرئيس الأمريكي باراك أوباما بأبعادها المختلفة وتأثيراتها فإن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف هذه الدراسة، ذلك لأن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس ومحددات وأهداف هذه السياسة. وكذلك يركز هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية بين الطرفين على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول. أما المنهج الوصفي، فيركز على وصف ظاهرة مفهوم العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد بأبعاده المختلفة، والأبعاد الأساسية لتلك العلاقات.

6.1 أسئلة الدراسة

إذا كانت الدراسة قد تركزّت في البحث عن أهم أسس ومحددات ومرتكزات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما وأهم مجالاتها كسؤالٍ رئيس، فإن الباحث قد سعى كذلك محـــاولاً الإجابة عن بعض الأسئلة الفرعية الأخرى التي تطرحها فصول الدراسة التقديمية؛ والمتمثلة في تتبع كيفية تطوّر العلاقة الأمريكية – الشرق أوسطية تاريخياً، والوقوف كذلك على أهم العوامل التي جعلت منطقة الشرق الأوسط تحتل مركزاً مرموقاً في الإستراتيجية الأمريكية.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

ويتضمن هذا المسار اعتماد الإطار النظري على استخدام نظرية النظم بشكل رئيس، وكذلك النظرية الخاصة باتخاذ القرار، وهما يعدّان المتكئين الرئيسين اللذين استندت اليهما الدراسة ويمكن من خلالهما التمعنُ، وحصرُ أهمية المحددات والمرتكزات الأساسية في سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: نظرية النظم:

يستعان بهذه النظرية لاستخدامها بشكلٍ أساسيٍّ في الحكم والتطبيق لتفاعلات النظام الدولي، والتي بلا شك أن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يمكننا من فهم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها المتعددة ومدى تميزها وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية. إن هذا التصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة أسهمتْ في إيجاد الروابط ما بين حقول المعرفة، ولهذا السبب الرئيس فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدراً أساسياً جاذباً للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية.

وتعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فون برتالنفي" حيث تشكل امتداداً لإطروحاتهِ وأفكارهِ ضمن هذا المجال، كما كان لـــ "ديفيد ايستون" "وتالكوت بارسونز" الخوض في بناء أفكار بناءة لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج السلوكي. وما تجدرُ الإشارة إليه هنا هو أنه قد تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الافتراضات حول النظام ومنها (طعمة، 2010):

1 . إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

2 . إن النظام تشكلُهُ مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.

3 . إن لكل جزءٍ من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصيةً واستقلاليةً تامةً عن باقي أجزاء النظام.

وبعد إدراك هذه الافتراضات نجد أن النظام حلقة مترابطة رئيسة تنتج عن سبب، أو جرّاء وجود مدخلاتٍ تستوجب إيجاد المخرجات لها.

إن المتتبعَ لكتابات الباحثين في تفاصيل هذه النظرية أو العاملين على تطويرها يدركُ مدى أهمية اتخاذها كإطار علميٍّ في تحليل العلاقات الدولية، ويدرك كذلك دور وجهود مَنْ كان لهم الفضل العلمي في هذا المجال أمثال "جورج موديلسكي" و "ريتشارد روزكرانس" و "إندرو سكوت" وكذلك "مورتون كابلان" الذي يعدُّ من أهم الباحثين فيها وأبرز دعاتها، حيث عمل على تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها النظام الدولي، وسعى إلى تحديد الأهداف التي يطمح للوصول إليها من وراء هذه النظرية ومنها إيجادُ القوانين وتحديدُ المصادر ومظاهر الانتظام والنماذج المتكررة في النظم، والسعيُ إلى التوصل لاستنتاجات عامة ترتبط بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية سواء كانت رئيسة أو فرعية، وكيفية انتقالها من شكل إلى آخر.

لذلك لا عجبَ أن تُتخذَ نظرية النظم مُتــّكأ هنا وفي التحليل الدولي على وجه العموم، فقد استطاعت هذه النظرية أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في أوساط الباحثين في المجال الأكاديمي تحديداً خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويُعِدُّها بعض الباحثين أنها تشكل إجابة صريحة مباشرة للرد على عدم قدرة النظريات والمناهج البحثية التقليدية للتوصل إلى نموذج موحدٍ أو إطارٍ عملي يتناسب مع عملية التحليل للسلوكيات الدولية بمختلف علاقاتها المتبادلة، والتي عادةً ما تكون في ظروف طبيعية أو في تطور الأزمات وظروفها المتعددة، وهو الأمر الذي يسهم في ضرورة تعيين القوى والأسباب التي تسهم في تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من مرحلة إلى أُخرى (مقلد، 1991).

وكان مورتون كابلان ممّن عرَّفوا النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقتها مع بعضها وتتداخل وفقاً لمتغيرات وعوامل محيطة بالنظام، ونتيجة لهذه المتغيرات والتفاعلات من أجزائها الخارجية أو الداخلية إلى وجود أنماط متميزة من السلوك الدولي، وبالتالي عندما يتم التطرق التي التحليل لهذه العلاقات وأهمها التأثير المتبادل بين روابط المتغيرات التي يرتكز عليها النظام الدولي في توازن علاقاتها واستقرارها، يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة في تحديد جوانب الانتظام أو عدم الانتظام في أنشطتها وعملياتها (مقلد، 1968).

ومن ثمّ جاء تشارلس ماكليلاند ليعطي انطباعاً آخر أو تعريفاً لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسية والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية في إدراكنا حقيقةَ الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (macClleand, 1967).

وفي تحليل مودلسكي للنظام الدولي فقد أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطاً متعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها. (Snyder,1962).

ويذكر أن "مودلسكي" استخدم منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزاً بين عناصرها الآتية:

مدخل القوة:

ويعني الموارد المتاحة لدى صانعي السياسية الخارجية، والتي تكون بشقين: خارجي وداخلي، ويتضمن الجزء الداخلي مجموعة من المؤسسات الحكومية

والأجهزة الخاصة المرتبط عملها بسياسة الدولة الخارجية، كما يشمل معايير رئيسة لقياس مدى الخبرة والكفاءة، وحصر الثروات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة، أما مدخل القوة الخارجي، فهو يُعنى بكل الموارد المتاحة للدولة التي تتبع من الخارج ومن ذلك مجموعة الفوائد والحوافز أو المزايا والمساعدات التجارية وغيرها، والتي تبنى على نتيجة التزامات أو تعهدات بين الدول الموقعة للالتزام أو التعهد أو الاتفاقية بينهما.

مخرج القوة:

وهنا يشار إلى المحافظة على الموارد الموجودة أو إيجاد منافذ جديدة لهذه الموارد، وهي مجموعة السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي.

مجموعة الأهداف والمصالح:

والتي تحتوي في مضمونها على مجموعة الغايات والمصالح والمطالب المتعددة للجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة:

وهم المنفذون للتوجهات السياسية، والذين يشكلون حلقة الوصل الفاعلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، لذلك فإن التغيير في سياسة الدولة الخارجية ممكنٌ في حالة حدوث أي تغيير في عناصر هذه السياسة، وقد يكون هذا التغيير خارجياً أو داخلياً، كما أشار "مود لسكي".

وهنا فإن اعتبار نظرية النظم معتمدة لهذه العلاقة التي شملتها الدراسة فذلك لكونِ هناك مجموعة أسباب يمكن اختصارها بالجوانب التالية: (العلي، 1984)

1. شمول هذه الظاهرة من الدراسة للتحليل النظمي، والذي يشمل عناصرها وجوانبها كافةً، ويتطرق بالتفصيل لهذه العلاقات العضوية بين السياسات الخارجية والداخلية، ودراسة عناصر بيئة العمل السياسي بشقيه الداخلي والخارجي وكذلك دراسة مضمون السياسية ذاتها.
2. إن وحدة التحليل في هذا الإطار أو المنهج هي مفهوم "النظام" بعد تحوله من الخوض في العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، وتتم استعارته لعلم

السياسية، ويستخدم التحليلُ النظمي أدواتٍ متعددةً لتحليل المعلومات التي ترتكز على النظام ومفاهيمه وعلاقاته.

3. إن هذه النظرية تسمح بالتحليل الحركي والتفاعلات فيما بين العناصر بعضها بعضاً ومجموعة المدخلات والمخرجات لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.
4. إن هذه النظرية ومنهاج تحليلها تمتاز بتعدد المداخل، الأمر الذي يسمح بالاستعانة والاستخدام للمناهج الأُخرى في تحليل الكثير من الظواهر، سياسيةً أكانت أم اجتماعيةً، كمنهج صنع القرار.

ثانياً: نظرية اتخاذ القرار:

كذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسة، وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كجزء أساسي بل رئيسٍ لتفسير السياسية الخارجية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدولة، وآلية التفاعل والعمل حيالَ مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السياسي الدولي(طعمة، 2010).

والقرارات هي التي تتضافر فيها الجهود وجميع الإمكانيات والمستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة ومضاعفة النتائج الإيجابية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. وتأتي عملية اتخاذ القرار لتمثل المضمون العامل لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها التنظيمية ذلك أن اتخاذ هذه القرارات لا يكون مقصوراً على مستوى معين فهي عملية تمارس في جميع المستويات(حقي، 2006).

وهذه النظرية تتناول ظوهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها،

إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزن أطرها التقليدية(توفيق، 2003).

وتأتي أهمية هذه النظرية لكونها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئاً لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسؤولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى طروحات جديدة أو فرضيات بناءً على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني(مقلد، 1968).

مقولات النظرية

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها(الفضل، 2004).

أهم عناصر النظرية:

أ . تشكل "اتخاذ القرارات" عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

ب . تقييم صانعي القرارات للعوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات كافةً، سواء أكانت المتعلقة بالبيئة الداخلية، أم البيئة الخارجية، أم الضغط

الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أم الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ج. إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقييمها.

د . البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

هـ . البحث في الكيفية الذي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.

استناداً لهذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذا الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صناعُ القرار الوضعَ الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه هذا الوضع.

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيثُ يتمُّ تحديدُ الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية؛ وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر: أن الذين

يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول(مقلد، 1968).

ثالثاً: توظيف النظرية في الدراسة:

إن المضامين الرئيسية لنظرية النظم ونظرية اتخاذ القرارات الجزئية التي تشكل إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وتشكل بدورها الإطار النظري لهذه الدراسة، يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لسياسات الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، بالإضافة إلى أثر ذلك على علاقتيهما وسياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية. كما أن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعدُ في تفسير الكثير من العناصر العملية لسياسات الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والوقوف على قدراتها وإمكانياتها، والدوافع الرئيسية لها خارجيةً كانت أم داخليةً لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (جرجس، 2010) "أوباما والشرق الأوسط، مقاربة بين الخطاب والسياسات" وفيها يلقي الباحثُ الضوءَ على الفجوة العميقة بين وعود التغيير واللغة المرتفعة لخطابات الرئيس باراك أوباما من جهة والإجراءات السياسية المتخذة على خوفٍ وحذرٍ وخجل تجاه منطقة الشرق الأوسط وما رافقها من خيبة الأمل من جهة أخرى، لافتاً إلى أن واشنطن غيّرت أوباما أكثر بكثير مما هو غير واشنطن، ويدعو الباحث من خلال دراسته الرئيسَ الأمريكي إلى اتخاذ ما يلزم نحو جسر الهوّة بين القول والفعل لإحداث التغيير الحقيقي المنشود حيال المنطقة.

دراسة (بني سلامة، 2012) بعنوان "المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس

الأمريكي باراك أوباما: دراسة ميدانية"، حيثُ هدفتْ هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما بشكل عام. ولتحقيق ذلك، فقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة من طلبة الجامعات الأردنية الرسمية بلغ عددهم (1330) طالباً، وشكلوا ما نسبته 1% من مجتمع الدراسة، وقد تمت معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة، ودلّتْ نتائج الدراسة بعد تحليل البيانات على أن الاتجاه العام لطلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما – بشكل عام – يميل نحو المتوسط المرتفع. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل التي أثرت في اتجاهات الطلبة نحو التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما هي: مكان الإقامة، ومستوى دخل الأسرة الشهري، ومهنة الأب ومستواه التعليمي، والمستوى التعليمي للأم، والتخصص الدراسي، والمستوى الدراسي، ومستوى إجادة اللغة الإنجليزية، والدين، وزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تظهر الدراسة أية تأثيرات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، والجنسية، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية.

دراسة (الهلالات،2011) بعنوان "الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دراسة حالة (العراق وفلسطين)".

أجرى (ريان، 2005) دراسة بعنوان" العلاقات العُمانية الأمريكية (1932 – 1949)" هذا البحث عبارة عن عرض تاريخي للعلاقات العُمانية – الأمريكية 1932- 1949م من خلال مجموعة من المصادر الأولية أمريكية وبريطانية، تضمن البحث في البداية عرضاً موجزاً لنشأة هذه العلاقات وتطورها من عام 1833، تاريخ عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين البلدين، وتلا ذلك عرض شامل للعلاقات بين البلدين من عام 1932 تاريخ وصول السلطان سعيد بن تيمور إلى السلطة في عُمان لتسير هذه العلاقات ضمن ثلاث فترات زمنية متعاقبة، ما قبل الحرب العالمية الثانية، والحرب العالمية، وما بعد الحرب مباشرة. لقد أوضحت

الدراسة وجود الرغبة لدى الطرفين العُماني والأمريكي في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وأخيراً الإستراتيجية القائمة على المصالح الأمريكية في عُمان نتيجة لموقعها الجغرافي، ودخول عامل النفط كمادة إستراتيجية ضرورية للولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات السلطان العماني الاستفادة من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مؤثرة في العالم، وأفرزت الدراسة حقيقة وهي أن بريطانيا كانت لا تزال القوة المؤثرة في عُمان، وهذا كان عائقاً أمام تطوير العلاقات العُمانية الأمريكية.

أما دراسة الباحث هذه فقد جاءت استكمالاً لما سبقها من دراسات بحثية غير أنها تتميز عن سابقاتها بتركيزها على كيفية صوغ الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما في ضوء الظروف والمستجدات الدولية والإقليمية التي رافقت الفترة الزمنية للدراسة.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية – الشرق أوسطية

1.3 في مفهوم السياسة الخارجية

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي(مقبل،2011).

ويمكن لنا أن نلاحظ التنوع والتعددية في وجهات النظر من خلال تفحص أدبيات السياسة الخارجية. إن التركيب اللغوي والاصطلاحي للسياسة الخارجية يتكون من كلمتين، (السياسة) و(الخارجية) وكلمة (سياسة) تؤشر لنا، من جملة ما تؤشره، إلى تلك السلوكيات التي يراد بها تصريف أمر ما، بغض النظر عن المستوى الذي تنطلق منه هذه السلوكيات(الرفوع وفهمي،2009).

ويرى بعض الباحثين أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول فقط بل إن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها، وقد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية.

فيعرفها (A. Bergstraesser) "بمجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل". (خلف،1997)

وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها "تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقاً الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية(الرفوع وفهمي،2009).

ويعرفها محمد السيد سليم، هي "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"(الرمضاني،1991).

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، كما أنها محاولة الدولة لتحقق على المستوى العلمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، فالعلاقات الدولية تحدث في مناخٍ تسوده الاختلافات وعدم الاتفاق، إذ إن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى انجاز مهمة مماثلة، ولهذا فإن نجاح دولة في سياستها الخارجية يكون عادة على حساب فشل سياسة دولة أخرى(فضة،1983).

نستنتج مما سبق، أن السياسة الخارجية للدول، ما هي إلا جزء من السياسة العامة لهذه الدول، أو الخطة التي تسير بهديها دولة ما في علاقاتها مع دول أخرى، وأن دراسة السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدول والخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي دون أن تشمل النظام الدولي بكامله.

من هنا، وللوقوف بدايةً على العلاقة بين (السياسة الخارجية) و(الإستراتيجية) كمفهومين ارتبطا بالسياسة العليا للدولة فإنه ولمّا كانت السياسة الخارجية هي الخطة أو الوسيلة التي تسير بهديها دولة ما للوصول إلى غاية أو هدف محدد، فإن الإستراتيجية كلمة تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل نفسه. فكل فعلٍ أو حركة تتوخى تحقيق هدفٍ معيــنٍ أو أهدافٍ محددةٍ نطلق عليها مجازاً إستراتيجية. إلا أن هذه الأفعال أو الحركات التي تسعى إلى تحقيق أهدافٍ محددة، بحاجة إلى ضبطٍ وتنظيمٍ وتنسيق، أي أنها بحاجةٍ إلى أن تنضبط وفقَ خطة وصــولاً إلى الهدف المراد تحقيقه. فالأهداف لا تقتصر، لكي تنجز، على وجــود الفعل، وإنما

تفترض وجــود خطة أو خطط يستكمل بها الفعل مقوماته لتحقيق أهدافه(فهمي،2011).

2.3 التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية – الشرق أوسطية

احتلّ الشرق الأوسط مركزاً مرموقاً في السياسة العالمية، وفي صوغ موازين القوى الدولية بسبب موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية، وشكّل مصدر جذب للدول الكبرى والمتوسطة على السواء، ولا تختلف الولايات المتحدة عن باقي هذه الدول من حيث انجذابها لهذه المنطقة غير أن ما يلفتُ الانتباه هنا هو أنّ الولايات المتحدة لم تبدِ اهتماماً شديداً بالمنطقة إلا في زمنٍ متأخرٍ نسبياً: ففي المجال الثقافي برز هذا الاهتمام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي المجال الاقتصادي تم ذلك في العشرينيات من القرن الماضي وخصوصاً فيما يتعلق بالامتيازات النفطية، وأما في المجال الاستراتيجي فقد بدأ الاهتمام فعلياً من خلال الحرب العالمية الثانية رغم عدم غياب أهمية هذه المنطقة استراتيجياً عن بال صناع السياسة في الولايات المتحدة من قبل، وما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن أول من ابتكر لفظة الشرق الأوسط هو الاستراتيجي البحري الأميرال ألفرد ماهان في سنة 1902م الذي لفت الانتباه إلى مصيره كمنطقة ضرورية ودائمة في المواجهة الإستراتيجية والجيوسياسية بين القوى المتناحرة(بارودي، 1984).

وللوقوف على مكانة وأهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية يمكن تحديد ثلاثة عوامل تتداخل فيما بينها- ولم تفقد أهميتها رغم تغيّر الصراع الأيديولوجي في العالم- وراء هذا الاهتمام:

أولاً – العامل الجغرافي السياسي: إذ إن تصاعد قوة الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية والانسحاب البريطاني من المنطقة خلق فراغاً سياسياً واستراتيجياً شجع الولايات المتحدة للأخذ بالمبادرة لملء هذا الفراغ كمحاولةٍ لتطويق خطر الانتشار الشيوعي في المنطقة، وخصوصاً مع زيادة عمليات التحرر الوطني ووقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب هذه الحركات ودعمها سياسياً وعسكرياً. وإذا كان التخوف من انتشار النفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وليد الاعتقاد

الأمريكي يهدد مصالح العالم الحر بتحديد حرية تحركها السياسي في هذا الجزء من العالم وقدرتها على فرض نفوذها، فإن آليات التصدي التي استخدمت في ذلك الوقت كانت ولا تزال سياسة عقد الاتفاقات العسكرية والاقتصادية الهادفة لتقوية مواقف الدول التي قبلت بالانضمام للحماية الأمريكية. وكان ذلك بدءاً من عقيدة ترومان عام 1947م المعروفة باسم سياسة الاحتواء والتي قامت على أثرها منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1949م، وأكملت من بعد هذه السياسة مع سنوات الخمسينيات مع سياسة الإبعاد التي أخذت شكل حزامٍ حامٍ قائم على عقد سلسلة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية تمثلت بمعاهدة منظمة جنوب شرق آسيا عام 1954م تلتها معاهدة حلف بغداد عام 1955م، وهذه السياسة رغم كونها قد كلفت الولايات المتحدة مبالغ طائلة فإن وجود المعسكر الشيوعي وخطره برر أكلاف هذا الاتفاق وقاد إلى نتيجة مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بأن أصبح الشرق الأوسط ومنذ ذلك التاريخ وبشكلٍ تدريجي مجالاً أمريكياً، وكل مساسٍ من أي قوة أو خرق لهذا المجال يعني المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

ثانياً – العامل الجغرافي الاقتصادي: وتعود أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية إلى كون هذا الجزء من العالم شكّل ويشكل المصدر الرئيسي للطاقة. ففي مرحلة الحرب الباردة أخذت واشنطن على عاتقها حماية منابع مصادر الطاقة المزودة للعالم الحر في هذه المنطقة، وذلك لعلاقة التطور الاقتصادي للعالم الغربي بضمان استمرار استغلال هذه الطاقة من طريق التحكم في عمليات البحث عنها وإبعاد أي منافسة تقلل من العوائد التي تجنيها من هذا التحكم. فالخوف من سقوط النفط في هذه المنطقة بأيدي مجموعاتٍ مناهضة للوجود الأمريكي يفسر تحمل موازنة الولايات المتحدة الأمريكية الأموالَ الطائلةَ والنفقاتِ في إبقاء هذه المنطقة بعيدة عن كل تهديد خارجياً كان أم داخلياً. وهذا الاتجاه في السياسة الأمريكية تمّ تبنيه منذ بداية الحرب الكونية الثانية حيث أكدت الإدارة الأمريكية على أن "الدور الفاعل للولايات المتحدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الجديدة وبسبب قوتنا الاقتصادية فإن هذا الوضع يفرض علينا أن نكون على مستوى المسؤولية وذلك لخدمة المصلحة الوطنية". وقد بلورت عقيدة آيزنهاور هذا الاتجاه ضمن البرنامج

الذي وضعته لمساعدة دول المنطقة مالياً وعسكرياً والالتزام بعهودها تجاه الدول المتعاونة معها، وعهود تمت ترجمتها على أرض الواقع (حينما طلب الأردن المساعدة الأمريكية عام 1957م، ومع لبنان عام 1958م في إرسال قوات بحريتها إلى هناك) عندما تزايد الاتجاه القومي في المنطقة الرافض للوجود الأمريكي. وتجلّى توكيد أمريكا على مسؤوليتها في الحفاظ على سلامة المنطقة من كل تهديد بسبب وجود النفط مرة ثانية مع حرب الخليج الأولى عام 1991م عندما اعتبرت أن احتلال العراق الكويتَ يشكل تهديداً لمصالحها القومية، وما تصريحات ديك تشيني أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس وبعد خمسة أسابيع من الاحتلال إلا تأكيدٌ على أهمية المنطقة، يقول ديك تشيني: "أحب أن أذكر وأكرر التذكير بأنّ مصالحنا الإستراتيجية في المنطقة معروفة، إنها الطاقة التي تشكل ركيزة هذه المصالح". ويبين هذا التصريح صعوبة التصور بإمكانية تنازل أو تخلي أمريكا عن هذه المنطقة ما دام القطاع النفطي يعتبر الركيزة التي يستند إليها الاقتصاد الأمريكي أولاً والعالم الغربي ثانياً وخصوصاً إذا أخذ في الاعتبار أنه نفط رخيص لأن أكلاف البحث عنه لا تستدعي استثمارات كبيرة كما هي الحال في مناطق أخرى في العالم. وتعود أهمية المنطقة في السياسة الأمريكية أيضاً إلى حاجة القطاع العسكري الأمريكي والغربي إلى إيجاد أسواق لبيع منتجاتهم العسكرية. فعلى الرغم من المساعدات العسكرية المقدمة من قبلها إلى دول الشرق الأوسط فإن ظاهرة الصراع السياسي في المنطقة بين مجموعة من الأنظمة المتعارضة أيديولوجياً بقيت رغم وجود نظام الحماية الأمريكية الذي يغطي بعضاً من بلدان هذه المنطقة، إلا أن حدّة الصراع والتناقضات بين هذه الأنظمة دفعها إلى اللجوء إلى المنتجات وخصوصاً عندما ربطت تلك التناقضات بضرورة دعم النفط نظام الحماية الأمريكي على المستوى الإقليمي، وهذه هي الحال مع إيران وتسليح قوتها العسكرية في زمن الشاه والمملكة العربية السعودية منذ توقيع اتفاقــات البحث عن النفط، وقد زادت أهمية هذه الســوق وخصوصاً مع تدخل الاتحاد السوفييتي الذي بدأ من عام 1953م في منافسة لتزويد تلك الدول الرافضة للوجود الأمريكي بالمساعدات العسكرية وبيع منتجاته كوسيلة لدعم محاولاتها للخروج من نظام الحماية الأمريكية، وكنتيجة لذلك

فإن أسواق هذه المنطقة أخذت أهمية كبيرة بسبب تلك العوائد التي تدرّ على القطاع العسكري، حيث شكلت وتشكل هذه العوائد أحد المصادر المستثمرة في التطوّر التكنولوجي العلمي والعسكري الأمريكي والغربي.

ثالثاً – الوجود الإسرائيلي: حيث أخذ هذا الوجود في الإستراتيجية الأمريكية محل الصدارة منذ تأسيس الدولة العبرية بعد حرب 1948م ما بين العرب واليهود واعترافها بحق قيام دولة إسرائيلية في المنطقة. وقد عجّلت أحداث الحرب العالمية الثانية والتصفيات التي تمّت على أيدي النظام النازي من جانب وقوة تأثير اللوبي الصهيوني في القرار الأمريكي من جانب آخر في اعتراف الولايات المتحدة بوجود هذه الدولة ودعمها وخصوصاً بعد ربط مستقبلها ليس بالمصالح الاقتصادية الحيوية الأمريكية فحسب بل أيضا بنظرة أمريكا المثالية، حيث صوّرت نظام هذا الوجود كمثالٍ للديمقراطية، واعتبرت أيّ تهديد موجه لهذا الوجود تهديداً ليس للمصالح الأمريكية فحسب، بل أيضاً إلى الديمقراطية نفسها ونظامها. وهذا الاتجاه الفكري والسياسي تبلور مع تصاعد المدّ القومي العربي ووصول أنظمة معادية لهـذا الوجود والتي نظرت إليه كقاعدة متقدمة للوجود الاستعماري الأمريكي الهادف لتمـزيق الوجود العربي واستغلال طاقاته النفطية. وما عقيدة آيزنهاور عام 1956م في وضع خطة لإنماء منطقة الشرق الأوسط إلا البداية للصيغة السياسية والإستراتيجية التي وضعتها السياسة الخارجية الأمريكية لنفسها والتي قامت على أساس مجموعة من المعتقدات والافتراضات المسلم بها والتي تهدف إلى مساعدة قيادة القائمين على وضع السياسة الخارجية الأمريكية والمحللين لها وذلك طوال الفترة الثانية من القرن العشرين. ومن بين تلك المسلمات والافتراضات سياسة الموازنة بين متطلبات اللوبي الإسرائيلي في دعم الكيان العبري في المنطقة بكل ما يحتاجه عسكرياًومالياً وبين اللوبي النفطي في الكونغرس الأمريكي في حماية الأنظمة المتعاونة مع السياسة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً. هذه العوامل الثلاثة لم تفقد أهميتها مع كل المتغيرات الدولية التي حدثت(العزي،2007/2006).

وما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد كذلك أنه وبرغم أن أمريكا لم تكن صاحبة الفكرة الرئيسية في إنشاء هذا الكيان (اليهودي) ولا كانت هي الدولة التي

طرحت مشروع إنشاء إسرائيل في قلب الوطن العربي إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية التقطتْ هذا بشكلٍ سريعٍ واستثمرت كل ما يمكن أن يقدمه للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. لقد قرأت أمريكا قراءةً جيدة عام 1947م مشروع إقامة إسرائيل والوظائف التي يمكن أن يؤديها هذا العامل الإقليمي – الخارجي في زعزعة استقرار المنطقة وإعاقة تنميها ووحدتها. وفي الحقيقة فإن هذا التصور يعود أصلا إلى (كامبل بيزمان) ولجنته المشكلة عام 1905م والتي حددت بشكل واضحٍ وصريحٍ أهمية وضع كيانٍ بشري بصيغة (الدولة) على الجسر الذي يربط شرق الوطن العربي بمغربه لكيلا تتهيأ أي إمكانية لخلق ظروف وحدة سياسية أو قانونية أو عسكرية بين هذين الجانبين. ومن هنا لا يمكن فصل الإستراتيجية الأمريكية عن الإستراتيجية الإسرائيلية لأن عناصر كل من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي عناصر متداخلة ومترابطة إلى حد وحدة الإستراتيجية. وسعياً وراء أمن إسرائيل كان لا بد للولايات المتحدة من دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتأهيل اللاجئين وهو أمر أكد عليه حينها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون دالاس حيث قال بأن أمريكا في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي ملتزمة بأمن إسرائيل من جهة وبتوطين اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى.

واستمرّ الدعم الأمريكي لإسرائيل بعد حرب 1967 وأثارت إسرائيل بانتصارها السريع على العرب إعجاب صانع القرار السياسي الأمريكي لدرجة أن الولايات المتحدة بدأت ترى في إسرائيل جداراً موثوقاً لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتطورت الأهمية الإستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للولايات المتحدة بعد حرب 1973 وبدأت الأخيرة في طرح مبادراتها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فلعبت أمريكا الدور الرئيس في معاهدة كامب ديفيد التي وقعت في 26 آذار 1979، ومع كل الجهود المبذولة من أجل تسوية الصراع في المنطقة وقعت الولايات المتحدة وإدارتها عام 1981 الاتفاق الإستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي الذي وضِعَ موضعَ التنفيذ عام 1983م، لقد جاء هذا الاتفاق ليؤكد خصوصية العلاقة الأمريكية مع إسرائيـــل، وتميّزها وتداخل معطياتها ومصالحها، حيث أكد هذا التحالف على استمرار اعتبار إسرائيل بالنسبة لصانع

القـــرار الأمريكي قاعدةَ انطلاق للحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا يتطلب الحفاظ على إسرائيل أمناً ووجوداً، وأصبحت إسرائيل بموجب هذه الشراكة فاعلاً رئيسياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي(الخصاونة، 2001).

وجَسْراً للحديث، فإن دراسة العلاقات العربية الأمريكية تنطوي على مشكلات تاريخية متعددة بعضها يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين دولة واحدة وإقليم تتعدد فيه السيادات والتوجيهات تجاه هذه الدولة كذلك فإن هذه العلاقة تتضمن أطرافاً متعددة تؤثر في تركيبة النظام الدولي مثل أوروبا والاتحاد السوفيتي واليابان والصين، وأخرى تؤثر بشكل فعال في النظام الإقليمي العربي مثل إسرائيل، هذا بالإضافة إلى بعض المؤثرات النوعية الأخرى مثل حجم الموارد الطبيعية في العالم ومدى توزيعها بين الدول المشتركة في النظام العالمي، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوعي الطاقة والغذاء، وبالإضافة إلى وضع طرفي العلاقة في النظام الدولي، فإنه من الصعوبة بمكان طرح مستقبل العلاقة ذاتها دون النظر إلى التطورات الداخلية التي تحدث في كل منها خاصة بين الدول العربية وداخل كل منها ومما يعقد أية نظرة على مستقبل هذه العلاقة هو أنها تتم وسط أنماط معقدة من التفاعلات السياسية والأمنية والعسكرية في النظام الدولي بما يحتويه ذلك من درجات متعددة من التعاون والصراع والتنافس بين هذه التكتلات(عبدالوهاب، 2011). بالإضافة إلى التفاعلات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بالنظام التجاري العالمي والنظام التقدمي العالمي ولا تنفصل تطورات هذه العلاقة عن التطورات المتوقعة في تكنولوجيا السلاح والطاقة والاتصالات والطيران والفضاء والمواصلات والعقول الإلكترونية ومجالات تطبيقها، القضية إذن بالغة التعقيد ولا يسهل علم المستقبليات من عملية الاقتراب منها أو التصدي لها بقدر معقول من اليقين، فبشكل عام فإن هذا العلم يسير في ثلاثة مسارات كل منها له عيوبه ومزاياه(البرصان، 2004) : **المسار الأول** وينطلق من الماضي والحاضر إلى المستقبل من حيث يكون الأخير امتداداً لعلاقات موجودة بالفعل وتتوافر بمعدلات معينة بحيث يمكن تصور النقطة التي سوف يصل إليها اتجاه ما عند نقطة زمنية محددة في المستقبل، أما **المسار الثاني**

فهو مسار قيمي يقوم على تشكيل صورة مثالية في المستقبل بحيث تفرض على الحاضر ضرورة اتخاذ مسارات معينة لتحقيق هذه الصورة، أما **المسار الثالث** فيعتمد أسلوب السيناريو بحيث يكون تطور علاقة من اتجاه محدد رهنا بتوافر شروط معينة، وهكذا فإن تعدد الشروط يمكن أن يعطي عددا مختلفا ومتنوعا من السيناريوهات أو الاحتمالات لتطور هذه العلاقة.

فالوجود الأمريكي في الوطن العربي والمنطقة قديم، فقد أبدت الولايات المتحدة قدراً من الاهتمام المبكر به في آسيا وإفريقيا، وانتشر منذ عام 1909م نوع من النفوذ الأمريكي أدواته الهيئات الدبلوماسية وأصحاب المصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية. غير أن المصالح الأمريكية في الوطن العربي لم تكن بأهمية مصالح الدول الأوروبية الكبرى. وربما لهذا السبب لم تدخل الولايات المتحدة بنشاط في حلبة الصراع الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية، بالإضافة لانشغالها بالتوسع في المحيط الهادي والبحر الكاريبي(قاسمية، 1982). أي إنه برغم علاقة الولايات المتحدة غير القصيرة – نسبياً – بالوطن العربي، فلم يكن لها غير مصالح محدودة في المنطقة حتى قبل منتصف هذا القرن بقليل. فطوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً اقتصرت المصالح الأمريكية في الوطن العربي على تلك الناتجة عن وجود الإرساليات الدينية والمراكز الثقافية، وبعض المصالح التجارية المحدودة. حتى بدأت الاكتشافات النفطية تجتذب الشركات الأمريكية للمشاركة في اقتسام الكعكة. ومردُّ محدودية تلك المصالح عائد إلى البعد الجغرافي بين أمريكا والوطن العربي في وقت كانت فيه وسائل المواصلات في مرحلة أقل تطوراً، بالإضافة إلى وقوع المنطقة فعلاً تحت النفوذ الأوروبي– البريطاني والفرنسي خاصة– (مصطفى، 2007) وأيضاً لانشغال الولايات المتحدة بالنشاط الاستعماري في المناطق القريبة منها في أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي وشرق آسيا.

وكانت البدايات الأولى لاهتمام الولايات المتحدة الامريكية بقضايا المنطقة منذ عام 1918م متمثلةً بارسال لجنة التحقيق الامريكية كينغ – كراين (King Crane) عام 1919م إلى فلسطين وسوريا ولبنان للتحقيق في مطالب شعوب هذه

البلدان، وبدأت ملامح النفوذ الامريكي تظهر في المنطقة من خلال لبنان حيث طالب فريق من اللبنانيين بالاستقلال تحت الحماية الامريكية كما اظهرت نتائج لجنة بيل (الحكيم،1966)، وجاء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية متاخراً، وهذا يعود إلى قيام سياستها الخارجية على مبدأ العزلة الذي سنه الرئيس مونرو(الهزايمة ،2011) وازداد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط مع بداية عقد الخمسينات، لاعتبارات فرضها نمط النسق الدولي المشكل، وسمات الإستراتيجية الأمريكية التي اختارت توجهاً كونياً، وانسحاب الحليف البريطاني من المنطقة، ومتطلبات الصراع الأيديولوجي المتنامي، وأهمية المنطقة لثرواتها النفطية الضخمة وموقعها الاستراتيجي، وضرورة حماية الكيان الصهيوني ورعايته ودعمه إكمالاً للدور البريطاني الذي كان له الفضل في ميلاده وتأسيسه وايجاد جبهة عربية موالية للغرب ومعادية للشيوعية والاتحاد السوفييتي(شلبي، 2008).

وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في العالم، فهي تملك سياسة خارجية فذَّة تهدف إلى زيادة رقعة مناطق النفوذ التابعة لها، وإضعاف المنافسين من كل صوب. ونهجت الولايات المتحدة الأمريكيـة سياسـات خارجية متعددة تتناسب ومتطلبات الحدث الدولي، وهذا حتَّم عليهم إنشاء العديد مـن الأجهزة المتخصصة ولجان تخطيط ومراكز البحوث والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والشؤون العسكرية والإستراتيجية.

ويركز(الجاسور، 2007) على صعوبة إقامة صداقة حقيقية مع الولايات المتحدة، لأن تلك فرصة أفلتتْ منذ زمن طويل، ونظرياً فإن هذه الفرصة تبدّت لها احتمالات ممكنة سنة (1945)، لكن هذه الاحتمالات تبددتْ عملياً وبالتحديد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة 1948. أما(العلوي، 2007) فيشير إلى خطورة الدخول في عداءٍ مطلقٍ مع الولايات المتحدة، لأن هذه الدرجة من العداء تصل بحركة الأشياء إلى الصدام العنيف وذلك تحدٍ لا تستطيع الأمة احتماله ، فهو في هذه اللحظة والزمن المرئي يفوق طاقتها أو يتعدى مواردها. كما يركز(الأشقر، 1994) على استحالة الصبر إذا توهم العرب أن بإمكانهم تجاهل الولايات المتحدة وتركها لعوامل الزمن تعريها وتكسر شوكتها كما حدث لإمبراطوريات سبقتها لأن

وزن الحقائق لا يسمح بمثل هذا التجاهل، فالواقع الراهن له أحكامه وانتظار الظنون فرض يصعب اعتماده للتصرف الآني مع وجود الولايات المتحدة بسطوتها وبأسها في قلب العالم العربي بطلبهِ مرةً وبطلبها مرات. وعدم استقامة العلاقات العربية – الأمريكية يحصره البعض من المفكرين في انحياز أمريكا المطلق للسياسة الإسرائيلية ضد العرب منذ احتلالها للأراضي العربية والى يومنا هذا، وهذا التفسير يحمل في طياته بعض وجوه المشكلة لا سيّما إذا استعرضنا التبني الأمريكي لوجهة النظر الإسرائيلية على امتداد الفترة الطويلة المنصرمة، لكنّ هذا لم يكن السبب الرئيس الذي يحصر تذبذب العلاقة بين الطرفين. والسبب الرئيس يكمن في طبيعة التعامل بين الطرفين وخصوصية هذا التعامل من كلّ طرف، فالدول العربية تذهب إلى البيت الأبيض راغبة في وجود أحد يسمع صوتها، وأمريكا لا تريد أن تسمع، بل تريد أن يسمع العرب ما تملي عليهم، وعلى الأنظمة العربية أن تطيع وتنفـذّ وتدفع لأمريكا ما تريد كأجور حماية لهم.

وعندما نشبت نيران الحرب العالمية الثانية عام 1939 كانت سياسة الولايـات المتحدة تقوم على عدم التدخل بشكل فعلي فيها، واكتفت بتقديم المسـاعدات الماليـة والخدمات العسكرية لبريطانيا بموجب قانون الإعارة والتأجير، وعلى هذا الأسـاس اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب الحياد الذي لم يطل، فالهجوم الياباني على مينـاء بيرل هاربر (Peart Harber) في كانون الأول (ديسمبر) 1941، أسفر عن دخـول الولايات المتحدة الحربَ إلى جانب الحلفاء. هذا الأمر، أكسب الشرق الأوسط أهمية استراتيجية خاصة، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصـال بـين الاتحـاد السـوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إيران، ونجم عن ذلك أن وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة تدريجياً في الشؤون العسكرية للخليج، وأصبح هذا واضحاً من خلال الاتفاق الأمريكي البريطاني حول تقسيم العالم إلى مناطق عسـكرية، ففـي 9 آذار (مارس) 1942 كتب الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيـا ونستون تشرشل (Winston Churchill) اقترح فيها جعل الولايات المتحدة مسـؤولة عسكرياً عن منطقة المحيط الهادي، وفي ضمنها قارتا أمريكا الشـمالية والجنوبيـة والصين وأستراليا ونيوزيلندة واليابان، وجعل بريطانيا مسؤولة عسكرياً عن المنطقة

الممتدة من سنغافورة باتجاه الغرب، ومن ضمنها الهند والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر وليبيا والبحر المتوسط، وقد أجاب تشرشل على رسالة روزفلت في 18 آذار (مارس) 1942 موافقاً على الاقتراح(توفيق، 2003).

وبموجب هذا التفاهم الأمريكي/ البريطاني، أصبح الجنرال كونللي (Konilly) مشرفاً على مصالح الحلفاء في الشرق الأوسط، كما أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت أن جيش الولايات المتحدة سيرفع عن كاهل بريطانيا بعد الإعلان عبء مسؤولية نقل المعدات إلى الاتحاد السوفياتي بطريق إيران، في الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة تحترم مركز بريطانيا في الشرق الأوسط، فعندما طلبت السعودية قرضاً من الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب توقف عمليات ضخ النفط، أرسلت الولايات المتحدة الطلب إلى الحكومة البريطانية لكي تخصص نسبة من معونات الإعارة والتأجير التي كانت بريطانيا تتسلمها من الولايات المتحدة لمواجهة متطلبات السعودية.

أما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد تبنت الحكومة الأمريكية سياسة جديدة نحو منطقة الشرق الأوسط، بسبب إدراكها الأهمية المستقبلية للمواد الأولية بصورة خاصة ولقرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي وقد بدأ التخطيط الأمريكي عقب الحرب العالمية الثانية يتجه نحو تأمين المنطقة وضمان التعاون مع حكوماتها. وبناء عليه، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية في 15 آذار (مارس) 1946 مذكرة بعنوان: "السياسة الأمريكية الحالية نحو إمارات الخليج العربي بصورة عامة وسلطنة مسقط وعُمان بصورة خاصة"، جاء فيها "أنه في الوقت الذي تعترف فيه الولايات المتحدة بالوضع الخاص لبريطانيا العظمى في إمارات الكويت والبحرين وقطر والساحل العُماني، فإن سياستنا نحو هذه المنطقة تعتمد على أن الوضع البريطاني الخاص في هذه الإمارات لن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية أو مصالح السكان المحليين والحكومات القائمة.

يعدّ حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة 1952 أهم حدث في هذه الفترة في العلاقات العربية–الأمريكية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد 1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بمساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخوا

منه غايتين متكاملتين: أولاهما التصدي للدول العربيـــة التقدميـــة ولاســـيما مصـــر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد الســـوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني،1996).

وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية سياسة انعكست في مسار استمراري مع بعض الانقطاعات المفصلية أو المؤقتة، تبعا لصيرورة مصالحها القومية، ولموازين القوى والتغيرات الطارئة على الصراع. إن عملية المفاوضات والتسوية السياسية السلمية للصراع "الإسرائيلي ـــ الفلسطيني"، بإشراف أمريكا طيلة العقدين الماضيين، قد مهدت لوجود سياق مميز من اجل تحليل ومحاكمة السلوك السياسي الأمريكي، وخاصة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال الفترة (2000 ـــ 2009)، الذي احدث على ضوء الخروج النهائي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من مسرح الصراع، انقلابا حادا في ديناميكية الصراع، وتغيرا مرئيا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تدخل الإدارة في مسرح الصراع، بصفتها لاعبا رئيسيا مباشرا، وتلجأ الإدارات الأمريكية، كلما كان ذلك ضروريا، إلى استخدام بعض الأنظمة العربية للضغط على القيادة الفلسطينية بأشكال مختلفة.

وتسعى الولايات المتحدة في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بنـــاء علـــى رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطيـــة التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظم غير ديمقراطيـــة ولا تحتـــرم هذه الحقوق(سليمان، 2003).

وتتمثل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي في ثلاثة محددات أساســـية هي (النفط، إسرائيل، مكافحة الإرهاب)، وتوضح تحركات الولايات المتحـــدة فـــي المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الخصم السوفييتي الذي كان يضفي علي المنطقة العربية أهمية إستراتيجية خاصـــة في الصراع بين الشرق والغرب، ولكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وزوال هـــذا الخصم أصبحت أهمية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية إنما تقـــوم علـــى هـــذه المحددات(وحيد، 2006).

وقد أثرت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للأوضاع العالمية – متبعة في ذلك إستراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على مستوى العالم ومصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط – بشكل أو بآخر على مواقف الدول العربية بل إنه أدى إلى تحـول في بعض مواقف هذه الدول، ومن هذه التحولات ما يلي(أحمد، 1996):

أ. في فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوفر للنظام العربي هامشاً لحرية الحركة استفادت منه أحيانا الحركة القومية العربية ذلك لما كانت تلقاه من تأييد من الاتحاد السوفيتي وذلك في احد أبعاده، ليس لكونه متحمساً لمشروع الوحدة العربية وإنما لكون الحركة في التحليل الأخير هي موجهة ناحية الغرب – أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتاً لصالح الولايات المتحدة لم يترك مثل هذا الهامش متاحاً.

ب. أدرك صانع القرار بعد عقد مؤتمر مدريد 1991 أنه لم يعد هناك من يساند الحقوق العربية في مواجهة الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب إتباعها مع هذا العدو، ومن ذلك الخلاف بين سوريا – الأردن، سوريا – فلسطين، الأردن – فلسطين. ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول الطوق وهى "مصر، الأردن، سوريا، لبنان" والدول غير المعنية بالنزاع. وهذا التقسيم خطير لأنه ينهي الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية. وقد اتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالنزاع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع إسرائيل وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي مازالت تتفاوض مع إسرائيل والتي رأت أن في ذلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات.

ج. إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991، والتي أولتها الولايات المتحدة أهمية على أجندتها تجاه الشرق الأوسط، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية امن إسرائيل، وفي ذلك قامت الولايات المتحدة بحشد جبهة من الدول الغربية واليابان لتقديم المعونات

والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدماً في مسار التسوية مع إسرائيل، ويعد ذلك احد الأسباب التي دفعت الدول العربية للتحول نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل كرغبة في جني ثمار هذا التطبيع أو التقارب مع السياسة الأمريكية وهو ما يعنى تقدم البعد الاقتصادي في أولويات أجندة السياسة الخارجية للدول العربية على البعد العروبي والقومي. وفي ذلك نجد قيام الأردن بعقد اتفاقية كاملة مع إسرائيل على حساب المسارات الأخرى، أيضا يأتي في إطار ذلك تحول الموقف المصري من دوره كأحد الأطراف المدافعة عن الحقوق العربية تماماً إلى دوره كوسيط بين طرفي النزاع وهو ما يتضمن إيجاد حلول وسط بين الطرفين.

د. إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية.

وبالتالي فان أبرز ما تحمله التغيرات الراهنة في النظام الدولي هو التدهور الواضح في مكانة العرب في هذا النظام، وتضييق هامش المناورة أمامهم في الساحة الدولية، خاصة وان العلاقات العربية مع الغرب اتسمت تاريخياً بغلبة عوامل الصراع والتنافر. وتجسد ذلك في تدعيم الغرب للمشروع التوسعي الصهيوني على الأراضي العربية (مصطفى، 2007). بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي الغربي على العرب بصدد بعض القضايا، أبرزها الآتي:

1. القضاء على ما يعتبره الغرب نشاطاً إرهابيا بتعقب مصادره في الوطن العربي وتصفية
2. مرتكزاته وهياكله السياسية والتنظيمية وتجفيف موارده المالية. وقد يتطلب هذا الهدف معاودة توجيه ضربات عسكرية لدول عربية معينة مثل ليبيا والعراق وربما سوريا واليمن.

3. تصفية أسس ومرتكزات صعود التيار الإسلامي الراديكالي في العالم العربي عموماً، وربما تكون هذه المهمة هي احد المهام الكبرى لتنظيمـــات إقليميـــة جديدة.
4. فرض تحول جذري في التوجهات الاقتصادية والإستراتيجية لعدة دول عربية نحو تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى.

وفي الحقيقة تمارس الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحـــدة ضـــغوطاً لأقلمة النظم العربية لتوجهاتها ومصالحها. ويترتب على ذلك أن تبقى هذه القضـــايا والمطالب المتبادلة بين النظم العربية وهذه المراكز مصدراً لتحركـــات وتـــوترات عنيفة في المجتمعات السياسية العربية ومن مؤشرات ذلك طـــرح مفهـــوم الشـــرق أوسطية كبديل للوطن العربي وكأساس لنظام إقليمي جديد.

3.3 محددات تطور العلاقات الأمريكية في الشرق الأوسط:

إنّ من ينظر إلى التاريخ الممتد للعلاقات العربية – الأمريكية سوف يجد قدراً كبيراً من الأهداف والأغراض التي يسعى كل طرف لتحقيقهـــا من هذه العـــلاقة، فعلى الجانب الأمريكي سوف نجدُ عدداً من المصالح التي يسعى بوسائل متعددة للحفاظ عليها(الجاسور، 2007):

أ- مصالح السمعة والهيبة: وهي نوع من المصالح ذات الطبيعة السيكولوجية وفيه تسعى الدول إلى أن تجسد في عقل النخب الحاكمة للدول المختلفة ما يعتقد أنه طبيعة دولة من الدول وقدرتها على الفعل والحركة باتخاذ القرارات في الوقت المناسب معززة بوسائل القدرة المختلفة أنها باختصار تلك الخلفية التي يتوقف عليها مدى أخذ أمة من الأمم بطريقة جدية باحترامها أو الاستهانة بها في هذا النوع من المصالح فإن الولايات المتحدة ترغب في أن تترسخ في أذهان دول الشرق الأوسط حقيقة كونها دولة عظمى ذات قدرة كونية بما يعنيه ذلك من قدرة على الحسم والمصداقية والمكانة وكجزء من هذه العملية فإنها ترغب في أن تركز عملية الصراع العربي الإسرائيلي في يدها، باعتبار ذلك يمثل نوعا من الهيمنة السياسية والدبلوماسية على قدرات المنطقة.

ب- مصالح إستراتيجية: هي تلك المصالح التي تتعلق بتوازن القوى ببعديه العسكري والتكنولوجي بين طرفين من الأطراف الدولية لذا فإن الولايات المتحدة في إطار سياستها الكونية ترغب في أن تكثف وجودها في المنطقة إلى أقصى حد في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليص الوجود والنفوذ السوفييتي إلى أدنى مستوى.

ج- المصالح الكامنة في العلاقة: وهي تلك المصالح ذات الصبغة المادية أو الموضوعية والتي كثيراً ما تتأثر بالشروط الخاصة لطرفي العلاقة كمصالح السياسية والاقتصادية والديموغرافية التي كثيرا ما يمكن تقييمها في ذاتها بغض النظر عن المصالح الأخرى، وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة لديها مصلحة في تحقيق ما يسمى بالأمن الإسرائيلي (أيا كان تعريف هذا الأمن) وتدعيم نفوذ ومكانة الدول العربية المحافظة مع تقليل نفوذ ومكانة الدول العربية الراديكالية، في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترغب في ازدهار مصالحها الاقتصادية والتجارية في العالم العربي، خاصة إبقاء تدفق البترول رخيصا إلى الغرب الصناعي، هذه الأنواع الثلاثة من المصالح تميزت بدرجة عالية من الثبات خلال العقود الثلاثة الماضية، وإن اختلفت درجة التأكيد على أي من هذه المصالح من مرحلة إلى أخرى، بالنظر إلى الظروف المحددة التي تسعى الولايات المتحدة للتعامل معها، والمدخل الذي توفره هذه الظروف للتعامل مع العالم العربي.

وبصفة عامة فإن الولايات المتحدة تعاملت مع العالم العربي من خلال ثلاثة أنواع من المداخل:

أولاً: مدخل العلاقات الأمريكية السوفيتية: وهنا نجد أن درجة التوتر في هذه العلاقة، واشتداد التنافس بين العملاقين الدوليين في ظل ظروف الحرب الباردة التي سادت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينيات، والحرب الباردة الجديدة التي تصاعدت منذ النصف الثاني من السبعينيات، وأخذت أبعادا جديدة مع تولي رونالد ريجان للسلطة في الولايات المتحدة، وما زالت تهيمن على نمط النظام الدولي حتى الآن، في ظل هذا المدخل فإن الولايات المتحدة تنظر للعالم العربي كمنطقة للصراع مع الاتحاد السوفييتي، وتتأكد بصورة رئيسية مصالح السمعة والهيبة والمصالح الإستراتيجية، ويعد الأمن الإسرائيلي من المصالح الكامنة

باعتبار إسرائيل الأداة الرئيسية في اليد الأمريكية لمواجهة النفوذ السوفييتي في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية.

ثانيا: مدخل الصراع العربي الإسرائيلي: وهو مدخل تحاول الولايات المتحدة من خلاله أن تعزز الأنماط الثلاثة من مصالحها في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها لإدارة هذا الصراع ومحاولة حلّه بطريقة تستبعد فيها الاتحاد السوفييتي وتؤكد من سمعتها كقوة عظمى تدير الصراعات الدولية، وكذلك كأداة لتدعيم الدول العربية المحافظة على حساب تلك الراديكالية، ومن الملاحظ أنه في هذا المدخل فإن الولايات المتحدة تضع حدود الأمن الإسرائيلي في نطاق أضيق من ذلك الموجود في المدخل الأول وهذا الذي تكاد تتطابق فيه الرؤية لهذا الأمن مع تلك الإسرائيلية(التركي، 2003).

ثالثا: مدخل العلاقات التالية وهو مدخل يسعى لتنمية العلاقات الاقتصادية بين طرفي العلاقات على أسس التعامل بين الولايات المتحدة وكل دولة عربية على حدة وقد سعت الولايات المتحدة إلى تنميته حتى في ظل كل الأوقات التي انقطعت فيها العلاقات الدبلوماسية بين بعض هذه الدول وواشنطن، ومن الملاحظ أنه مع مطلع الثمانينيات فإن المدخل الأول يكاد يهيمن على هذه العلاقة، فالمواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تمتد بامتداد العالم حتى الفضاء الخارجي، وتظهر آثار هذه المواجهة في العالم الثالث من خلال حروب محلية تتدخل فيها الولايات المتحدة أحيانا (لبنان ونيكارجوا والسلفادور والاتحاد السوفيتي (أفغانستان) أو يتدخلون بطريقة غير مباشرة كما حدث في كمبوديا وتشاد كذلك فإن النقطتين الأساسيتين في سياسة الوفاق بين الدولتين هما الأمن الأوروبي والحد من سباق التسلح يتعرضان الآن لخطر بالغ فالأمن الأوروبي يهدده نشر الطرفين لصواريخ نووية متوسطة المدى، وهو ما يجعل كليهما أقل أمنا عن ذي قبل والنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها ذلك فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والثقافية التي نمت خلال فترة الوفاق النصف الأول من السبعينات كذلك فإن عدم تصديق الولايات المتحدة على معاهدة سالت الثانية والسعي لتحقيق درجة من التفوق التسليحي على الاتحاد السوفيتي (حقي، 2006).

كل هذه العوامل تشير إلى أن الحرب الباردة الجديدة سوف تستمر لفترة من الوقت في المستقبل القريب أما المستقبل البعيد فسوف يتحدد بظهور شروط جديدة نذكر منها :

1. أن تتصاعد تكلفة الحرب الباردة وسباق التسلح على الوضع الاقتصادي في الكتلتين السوفيتية والأمريكية بحيث تدفع كليهما للسعي إلى الحد من هذا السباق والعمل على تخفيف حدة التوتر بينهما.
2. أن تتصاعد إحدى الأزمات الدولية إلى درجة تصبح معها إمكانية المواجهة بين القوتين ممكنة (مثل أزمة كوبا 1962 والشرق الأوسط 1973) بحيث تجعل التصور الحالي والقائم على الفصل ما بين التنافس والصراع في أراضى الغير من جانب والمواجهة المباشرة من جانب آخر أمرا غير قابل للاستمرار وهنا فإن إمكانية الصدام المباشر وفناء كلا الطرفين والبشرية كذلك قد تكون عاملا مؤقتاً ليس لتخفيف التوتر بينهما فقط ولكن أيضا في مجالات أخرى من العالم(مصطفى، 2007).
3. أن تتصاعد موجات احتجاج الرأي العام خاصة في الدول الأوروبية بحيث تضغط على حكوماتها لكي ترفض جعل أوروبا حقلا لسباق التسلح خاصة وأن أوروبا هي المسرح الرئيسي للمواجهة ما بين العملاقين وأن شعوبها سوف تكون الضحية الأولى في حالة تبادل استخدام الأسلحة النووية في هذه المواجهة (البرصان، 2004).
4. حدوث تغيير أساسي في توجهات الشعب الأمريكي من نزعته التداخلية إلى نزعة أكثر انعزالية وهى مسألة تدخل فيها عوامل كثيرة ليست بالضرورة دائما تتأثر بالتغييرات في المجال الدولي، فمن المعروف أن المزاج الأمريكي العام يمر عبر حلقات تتناوب بين الرغبة في التدخل في الشؤون العالمية وبشكل يعتمد على استخدام القوة، وما بين العزلة ورفض هذا التدخل (الجاسور، 2007).

وإن مدخل الصراع السوفييتي الأمريكي سيظل المدخل المهيمن على السياسة الأمريكية تجاه العرب وهو مدخل يعني عدداً من النتائج الهامة في المستقبل القريب على الأقل:

1. زيادة الميل لاستخدام وسائل القوة والعنف بحيث إن الوجود العسكري في المنطقة يتزايد في البحار المحيطة بالمنطقة بالإضافة إلى الوجود المباشر عن طريق زيادة القواعد والتسهيلات العسكرية في المنطقة سواء عن طريق أنشطة المخابرات التجريبية أو الانقلاب العسكرية في المنطقة أو حتى الضرب العسكري المباشر من خلال الغزو لقوات حية أو توجيه ضربات حربة منطلقة من حاملات طائرات الأمريكية.
2. زيادة درجة التعاون الأمريكي الإسرائيلي سواء كان تعاونا استراتيجيا لمواجهة ما يسمى بالتهديد السوفيتي للمنطقة أو تبني وجهة النظر الإسرائيلية في الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك فإنه من المحتمل أن تدفع الولايات المتحدة إسرائيل أو الدول العربية المحافظة ذات القدرات العسكرية للقيام بعدد من المهام نيابة عن الولايات المتحدة تجاه ما يتسم منه انحرافا راديكاليا في اتجاه الاتحاد السوفيتي. **(الأشقر، 1994)**
3. يتناقص الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي وتسويته ويدفع إلى الصفوف الخلفية في قائمة العلاقات العربية الأمريكية وإن كان من الممكن اتخاذ عدد من المبادرات لإلهاء الدول العربية وإيهامها بأن شيئا ما يمكن انتظاره في المستقبل وسوف يحدث ذلك في أعقاب كل مواجهة عربية إسرائيلية تعتمد فيه أمريكا قيام إسرائيل بضربات مهيمنة وموجعة.
4. من المنتظر أيضا أن تزيد الولايات المتحدة من ضغوطها على الدول العربية المحافظة لكي تتخلى عن تأييدها المالي للنظم العربية الراديكالية والمنظمات الفلسطينية. (الهلالات، 2011).

الأهداف والوسائل: إذا كانت الأهداف والوسائل الأمريكية يمكن التعامل معها بدرجة معقولة من اليقينية والوضوح في التحليل، فإن إدراك كليهما بالنسبة للعالم العربي يعدُّ أمراً أكثر صعوبة، فالهوايات السياسية العربية متعددة، كما

أنها في كثير من الأحيان لا يتوافر لها ما يمكن تسميته بالمصالح الدائمة التي تتميز بالثبات النسبي خلال فترة زمنية ممتدة، ومما يجعل تحديد هذه المصالح أكثر صعوبة هو أن تكيفها كثيرا ما يتم من خلال منظور أيديولوجي دون النظر للأبعاد الجيوستراتيجية لهذا النمط من العلاقات الدولية، ورغم ذلك فإنه عند درجة معينة من التعميم الزائد فإن ثلاثة أنواع من المصالح يمكن استكشافها :

أولها: حل الصراع العربي الإسرائيلي حيث تطالب الدول العربية الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لقبول المطالب العربية التي تتراوح بين حق العودة للفلسطينيين إلى تحرير الأرض المحتلة بعد عام 1967 وإنشاء دولة فلسطينية (البرصان، 2004).

ثانيها: النظر للولايات المتحدة كثقل مواز للاتحاد السوفيتي في المنطقة، وهي مصلحة تصل إلى أقصاها مع الدول العربية المحافظة وإلى أدناها مع الدول العربية الراديكالية، وتتراوح بين هذا وذاك الدول التي تبنت خلال مرحلة أو أخرى درجات متفاوتة من تطبيق سياسة عدم الانحياز على سياستها الخارجية(علو، 2007).

ثالثها: المساهمة في تنفيذ متطلبات التنمية العربية سواء عن طريق المعونات والاستثمارات أو نقل التكنولوجيا إلى تلك الدول العربية التي تمتلك دفع ثمنها ولتحقيق هذه المصالح فإن الدول العربية اتبعت عددا من المداخل في علاقاتها مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق هذه المصالح، نذكر منها أيضا ثلاثة مداخل(البرصان، 2004) :

أولها: مدخل العلاقات المتميزة أو الخاصة وهو مدخل يرمي إلى ربط هذه الدولة العربية أو تلك بالسياسية الأمريكية الكونية سواء بمعاداة السوفييت أو الدخول ضمن مشروعات الدفاع الغربية بالإضافة إلى ربط أمن هذه الدول بالمصالح الأمنية والإستراتيجية الأمريكية كذلك فإن أحد أهداف هذا المدخل هو منافسة إسرائيل في مكانتها أكثر من الخاصة لدى الولايات المتحدة.

ثانيها: وعلى نقيض المدخل الأول، فإن الاتحاد السوفيتي شكل أحيانا، وخاصة لدى الدول العربية الراديكالية، مدخلا للتأثير على الولايات المتحدة، عن طريق إيهامها بإمكانية انتشار الشيوعية والنفوذ السوفيتي في المنطقة، ما لم تستجب للمطالب العربية.

ثالثهما: مدخل العلاقات الثنائية في جانبها الاقتصادي على وجه الخصوص، حيث تعطي الدول العربية المنتجة للبترول وذات الفوائض المالية عددا من المميزات الخاصة للولايات المتحدة، فتتعاون معها في المنظمات الدولية المالية التجارية، وتستثمر فوائدها مباشرة في الولايات المتحدة أو تشتري سندات أمريكية بفوائد أقل من السوق العالمية، أو أن بعضها يلجأ إلى غمر السوق الدولية للبترول في الوقت الذي تتأزم فيه أزمة الطاقة بحيث تخفف الضغط على الدول الصناعية الغربية، أما تلك الدول التي لا تملك هذه الموارد، فإنها باعتمادها المتزايد على واشنطن ماليا، فإنها تفتح أسواقها ونظمها الداخلية للنفوذ الأمريكي بأشكاله المختلفة إذا كان يمكن النظر إلى المستقبل على ضوء الحاضر (سليمان، 2003).

ومع ثبات الأطر السياسية والاجتماعية في العالم العربي على ما هي عليه وهو أمر يمكن حدوثه في المستقبل القريب فقط، فإن المدخلين الأول والثالث سوف يسيطران على التوجهات العربية تجاه الولايات المتحدة من أجل تنمية نوعي المصالح الأول والثالث اللذين سبقت الإشارة إليهما، فالاعتماد على الولايات المتحدة وحدها في حل الصراع العربي الإسرائيلي مع تنمية العلاقات بين الطرفين وهنا فإن تناقضاً مؤكداً سوف يحدث ما بين الاتجاه المتزايد لدى الولايات المتحدة للاعتماد على إسرائيل وتبني مكالبها الأمنية وما بين الاتجاه العربي للاعتماد على الولايات المتحدة لحل الصراع حتى مع إعطاء تنازلات هامة لإسرائيل هنا فإن هذا التناقض سوف يقود إلى أزمة النظم العربية ذاتها وشرعية وجودها الذي تستمده من الدفاع عن الحقوق الفلسطينية المشروعة. إن هذا التناقض المتزايد يمكن أن يشكل مفتاحاً لاستشراف المستقبل الأبعد للعلاقات العربية الأمريكية، خاصة إذا ما تواكب مع فشل نمط العلاقات

الاقتصادية بين الطرفين في إحداث التنمية في العالم العربي(هلال، وقرني، 1994)، فسوف يكون على النظم الحاكمة أن تجد خيارات جديدة لتعاملها مع واشنطن، نذكر منها:

1. مزيد من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، خاصة إذا ما قررت موسكو أن تستفيد من هذا التناقض بشكل فعال، مع اتجاه عدد في هذه النظم نحو الاشتراكية وعدم الانحياز الذي يعنى البعد عن الولايات المتحدة.
2. العمل على الاعتماد على الذات أو السعي لتنمية تعاون إقليمي عربي بدرجات مختلفة من النمو سواء لمواجهة إسرائيل أو للتأثير على الولايات المتحدة ولا شك أن قبول هذا الخيار يحتاج توافر واحد من شرطين(توفيق، 2003) :

أ- أن تتغير هذه النخب الحاكمة ذاتها إلى نخب أكثر ديمقراطية في توجهاتها الداخلية والخارجية.

ب- أن تدرك النخب القائمة، أن وجودها ذاته أصبح مهددا نتيجة استمرار السياسات السابقة، وفشلها في تحقيق المصالح العربية.

3. أن تتجه النخب القائمة فعلا ونتيجة رغبتها في الحفاظ على وجودها إلى تحسين أدائها الحالي عن طريق إيقاع ضغوط سياسية واقتصادية على الولايات المتحدة، دون كسر شامل لنمط العلاقات القائم، بحيث تشعر الولايات المتحدة أن هناك ثمنا لاستمرار سياساتها تجاه العالم العربي والتي تصر على تجاهل مصالحه سواء لحساب صراعهما مع الاتحاد السوفيتي، أو لتحالفهما مع إسرائيل، النقطة التي نود الإشارة إليها هنا هي أن الوصول إلى أي من هذه الخيارات سوف يتم بعد مرحلة تتزايد فيها درجات العداء بين الولايات المتحدة والعالم العربي، وأن تمر الدول العربية ذاتها بفترة بحث عن الذات، تتضمن درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والخلافات الحادة داخل هذه الدول وفيما بينها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

4.3 دور المتغيرات الإقليمية والدولية على تطور العلاقات الأمريكية– الشرق أوسطية:

أ – الوضع السوري – الفلسطيني وعملية السلام مع إسرائيل:

لقد حاولت سوريا الإمساك بالورقة الفلسطينية، فدعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة والمناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن مصر استطاعت انتزاع الورقة الفلسطينية من يدها تمهيداً لمفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل، وإن كانت العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توترت على خلفية وقوف ياسر عرفات بجانب صدام حسين في غزوه للكويت، فإن سوريا اتجهت لمساعدة الشعب الفلسطيني مباشرة، خصوصاً مع بروز تنظيمات فلسطينية إسلامية أصولية كحماس والجهاد الإسلامي. وقد لعبت مصر دوراً في مؤتمر مدريد عام 1991م حيث اضطلعت بدور مهم وبارز في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها، وما نتج عنها من اتفاقيات، واعتبرتها آلية مهمة يمكن الاستفادة منها في تأمين الحقوق العربية والفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فشاركت في لقاء مدريد، وفي جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الاقتصادية، وأضعفت الموقف السوري التفاوضي بعد أن أفقدته ورقة الضغط الفلسطينية؛ وذلك بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول عام 1993 على اتفاق أوسلو(صايغ، 1995)، مع أنها خلال أزمة احتلال الكويت وافقت على عقد مؤتمر للسلام تخللته محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولعبت مصر دور المنسق، وقد وقعت المفاوضات السورية الإسرائيلية في مأزق حقيقي بسبب الخلاف حول الإجراءات الأمنية لجهة إقامة محطات إنذار إسرائيلية في الجولان وعمق الشريط الحدودي السوري المنزوع من السلاح، لكن مصر تدخلت لإعادة تنشيط المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط، وسرعان ما توقفت هذه المفاوضات مجدداً بعد اغتيال رابين والهجمات التي نفذتها حركة حماس ضد إسرائيل، وعندما فاز اليمين الإسرائيلي في ربيع 1996 على أساس برنامج انتخابي

معارض لمقررات مؤتمر مدريد ولمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث شعر حافظ الأسد بأن المفاوضات مع إسرائيل باتت مهددة بعد طروحات الأمن مقابل السلام التي بدأت بالحلول مكان مقولة الأرض مقابل السلام، وبقي التقارب بين وجهتي النظر المصرية من عملية السلام متمايزاً، ولعبت الدبلوماسية المصرية دور قناة الاتصال بين السوريين والأمريكيين أثناء التوترات، وعملت على إبقاء الجسور مفتوحة بين واشنطن ودمشق حتى بعد إخفاق المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

وترفض سورية التسوية على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية، وهي تصر على التسوية النابعة من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءاً مهماً من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات الثقل الشعبي والعسكري(Paule, 2001).

ب. الاحتلال الانجلو أمريكي للعراق:

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم بعد انهيار الإتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي. ووجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم وفق مصالحها وأهوائها، ولذلك سعت وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع المنطقة العربية التي تعتبر من أولويات السياسة الأمريكية(الياسين، 1999). وكانت العجالة الأمريكية بالشروع في تنفيذ هذه الخرائط قبل بروز توازنات دولية جديدة قد تعرقل مشروعها، وقد أعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكريها وقادتها من خلال ما أسمته النظام العالمي الجديد، وقد جاءت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر مبررا لها كي تسارع في تنفيذ إستراتيجيتها وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر المقاومة لسياساتها على الساحة الدولية وكان العرب والمسلمون في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات.

لقد التقت المصالح الأمريكية ضد البلدان العربية والإسلامية في العراق وإيران وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين معلنةً مشروعها وبرنامجها المسمى بالشرق الأوسط الكبير، وخاصة أن الظروف قد نضجت من حصار دامٍ اهلك العراق شعباً

ودولة ومؤسساتٍ وبنى تحتية إلى حرب تفتيش وضغط إعلامي دعائي مخابراتي وهجمات جوية مستمرة منذ عام 1991م(الحريري، 2006).

ورغم المعارضة الدولية التي أبدتها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا، والتي اعتبرت أن العراق لم يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وأنه ليس هناك حالة عداء صريحة تتطلب استخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن الحرب على العراق غير مشروعة، ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة بريطانيا استمرت بمشروعها بالحرب على العراق (أحمد، 2003).

بدأت عملية غزو العراق في 20 آذار 2003 من قبل قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه تسمية "ائتلاف الراغبين"، وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيراً عن الذي خاض حرب الخليج الثانية؛ لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل، واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين، والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني، وقد شكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف، وقد وقع العراق في يد القوات الغازية بالكامل بعد سقوط بغداد في 9 نيسان من العام نفسه(فارس، 2004).

أما دول الجوار العربي فلم تتمكن من توحيد سياساتها تجاه الأزمة العراقية التي قادت إلى الحرب ضد العراق، وإنما انقسمت على نفسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأمريكي (الكويت وقطر)، إلى المعارضة العلنية والرفض الصريح والتنديد الواضح بهذا المخطط (سوريا)، مرورا بمواقف أخرى متباينة الظلال تعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلف ظاهرها عن باطنها (مصر والسعودية والأردن) (فارس، 2004). وقد اتسم الموقف المصري بالغموض والارتباك والتردد في الاستجابة لضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأمريكية من ناحية، ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى. فكان تعامل مصر مع الغزو الأمريكي بالذي كان يصفه البعض بالواقعية، ورأت أنه جاء نتيجة لتصرفات الرئيس العراقي الراحل صدام

حسين، ولا جدال في أن تباين هذه المواقف سهل من مهمة الاحتلال الأمريكي للعراق(الحريري، 2006).

جـ. الصعود الإيراني التركي:

كانت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وما نتج عنها من الحرب على أفغانستان، والاحتلال الأمريكي للعراق، بمثابة نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط، وكانت بمثابة اللحظة التاريخية الرمزية التي تؤرخ لانهيار النظام الإقليمي السابق ومؤشر لبروز نظام إقليمي جديد، تلعب فيه كلٌّ من إيران وتركيا دوراً بارزاً في المنطقة(تشومسكي، 2003)، وبما أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، فإن الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران هو انعكاس لطبيعة الدولة في كل منهما. فالدولة الإيرانية دولة دينية تستند إلى فكرة ولاية الفقيه، وما تنطوي عليه من أهداف أيديولوجية وسياسية يمليها عليها نظامها السياسي الديني المستند على أساس مذهبي، كما ينص على ذلك دستور الدولة، فالولي الفقيه هو بالضرورة من فقهاء الشيعة، وبحسب الدستور لا يجوز لأي إيراني من غير الشيعة الترشح لرئاسة الجمهورية، فبهذا تضع إيران نفسها في موقع من يرسخ ليس فقط فكرة الدولة الدينية بل وفكرة الانتماء الطائفي في المنطقة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تأتي السياسة الخارجية لإيران انعكاسا لطبيعة الدولة فيها(الدخيل، 2011).

إن تعامل إيران مع الدول العربية ليس محصوراً دائما في العلاقة المباشرة مع كل منها، بل يمر أحيانا عبر تنظيمات سياسية محلية تمثل الانتماء المذهبي للدولة الإيرانية في بعض الدول التي تسمح ظروفها السياسية بذلك، فقد حصل هذا في العراق ما بعد صدام حسين حيث التنظيمات السياسية الشيعية من أبرز القوى السياسية هناك، وحصل في لبنان حيث "حزب الله" يمثل الطائفة الشيعية التي تمثل مكونا أساسيا في النظام السياسي للدولة، وتحاول طهران تكرار التجربة ذاتها في اليمن من خلال الحوثيين، ومن هنا صار الوجود الإيراني داخل العالم العربي مثيراً لقلق هذه الدول وخاصة دول الخليج، لأنه وجود يتجه لاتخاذ أشكال عسكرية واستخباراتية ومالية، من خلال أحزاب وتنظيمات محلية مرتبطة مباشرة بإيران، وتعتبر القيادة الدينية الإيرانية مرجعيتها الأيديولوجية والسياسية(عبد المنعم،

2003)، وتأمل إيران من خلال هذه التنظيمات ممارسة الضغط على بعض الدول بهدف التأثير على مواقفها، وعلى خياراتها السياسية، ومن هنا يأخذ الدور الإيراني أحيانا شكل التدخل في الشأن الداخلي لبعض الدول العربية، ومما يزيد القلق عند الدول العربية برنامج إيران النووي، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مخاوف أدت إلى العقوبات الأخيرة التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران، والتي تتعاون تركيا والدول العربية على تطبيقها.

أما تركيا فقد انتهجت منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" مقاليد الحكم عام 2002، سياسة مستقلة بعيداً عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، ففي نهاية عام 2002، بدأ التحول في النظرة العامة تجاه تركيا يأخذ مجراه، وقد أسست عدة محطات موضوعية لهذا التحول لعل أبرزها الانعطافة الأولى المتمثلة بقرار البرلمان التركي عام 2003؛ رفض استخدام الأراضي التركية منطلقا للقوات الأمريكية لغزو العراق(غانم، 2008)، تبعه انعطافة ثانية مع انفتاح تركيا عبر سياسة خارجية جديدة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ومن ثم انعطافة ثالثة مع نجاح حزب العدالة والتنمية في دورته الثانية عام 2007، الأمر الذي أثار اهتمام الرأي العام العربي بمختلف شرائحه وتنوعاته وانتماءاته بتجربة هذا الحزب في الحكم وفي الإصلاح الاقتصادي وفي الدمج بين الديمقراطية والإسلام والتمييز بين السياسة والدين في العمل السياسي، وقد كان لهذه الانعطافات إضافة إلى الدبلوماسية الشعبية لتركيا والتي ترافقت مع تردي العلاقات التركية الإسرائيلية بالغ الأثر في إحداث تحول في الرأي العام العربي من تركيا والأتراك باتجاه المنحى الايجابي، وقد تأثر الرأي العام التركي بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وأبدى تعاطفا شديدا مع القضايا العربية، واحتلت القضية الفلسطينية موقع الصدارة، وغطت وسائل الإعلام التركية بشكل غير مسبوق العدوان الإسرائيلي على المنطقة، وفشل المحادثات غير المباشرة بين

سورية وإسرائيل التي رعتها تركيا في أيار 2008، حيث جرت 5 جولات من هذه المحادثات في مدينة اسطنبول التركية، قبل أن تعلقها سورية ردا على العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008(غانم، 2008)، وقد كان لذلك بالغ الأثر في الرأي العام التركي، وعزز من قوته الاحتكاك المباشر بين العرب والأتراك في عدد من المحطات لعل أبرزها أسطول الحرية الذي شارك فيه عرب وأتراك من مختلف التوجهات السياسية والشرائح الاجتماعية والإعلامية، فأدت هذه المعطيات إلى دفع الطرفين إلى التقارب وبالتالي تغيير الصورة النمطية تدريجيا لدى كل منهما عن الآخر.

وفي صعيد آخر وعلى العكس من إيران، نجد أن تركيا لا تتصرف في سياستها الخارجية على أساس أنها دولة سنية، وأكثر ما يلفت النظر في السياسة الخارجية لتركيا في السنوات الأخيرة ثلاثة أمور: الأول أنها منفتحة على جميع دول المنطقة من دون استثناء، والثاني أن علاقتها مع دول المنطقة لا تتأثر بالانتماء المذهبي للشعب التركي، والثالث أن تعاملها مع هذه الدول محصور في إطار علاقتها المباشرة مع كل واحدة منها، من دون وسائط محلية أو خارجية. فالدور التركي يأخذ هنا طبيعة سياسية براغماتية، ويبتعد عن فكرة الأحلاف والشعارات الأيديولوجية، ويهدف الدور التركي إلى خدمة المصالح السياسية والاقتصادية لتركيا على أساس من علاقات سياسية تعطي تركيا وزنا في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لها بالاستثمار، وتنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية.

يمكن القول أنه رغم مبررات القلق العربي من الدور الإيراني، فإن الدول العربية هي المسؤولة الأولى عن إيجاد الفراغ السياسي الذي سمح لهذا الدور بالتمدد داخل المنطقة، ونجد أن المصدر الأساسي لهذا الفراغ هو تعثر برنامج الإصلاح السياسي في الدول العربية، وفشل هذه الدول في الصراع مع إسرائيل، حيث استخدمت إيران والمتعاطفون معها هذا الفشل للترويج للدور الإيراني.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

1.4 المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية: الواقع أنه يمكن لأي باحثٍ متتبعٍ للسياسة الخارجية الأمريكية أن يلاحظ بسهولة أن ثمة محددات تحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم، وإذا ما تجاوزنا عقيدة الدولة الأيديولوجية كمحدد رئيس فإن ثمة محددين يحكمان الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط يتمثلان في:

أولاً: المحدد الأمني

فلا يختلف اثنان في وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة وإنما بمدّها أيضاً بكل أسباب وسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي ثمّةَ إجماعٌ على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية، وليست مجرد أداة وظيفية تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. والسياسية الأمريكية الموالية لإسرائيل هي نتاج نفوذ اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل أثبتت فعاليتها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة أعدائها المشتركين: الاتحاد السوفييتي السابق والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي والإسلامي في المنطقة، كما أن إسرائيل هي نواة لمشروع صهيوني اكبر لم يكتمل بعد، وما تزال مستمرة في العمل لاستكماله وفق أساليب وآليات ومعدلات تحرص على أن لا تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات كبيرة وعدائية بين البلدين حول قضايا بعينها أثبتت أن إسرائيل كانت هي الأقدار دائماً على تطويع واحتواء الخلاف وسحب الموقف الأمريكي في اتجاها ولصالحها وليس العكس، فإسرائيل نجحت نجاحاً باهراً في استغلال التناقضات العربية – العربية من ناحية والتناقضات العربية –الأمريكية من ناحية أخرى، وتوظيفها لصالحها والحيلولة دون بناء علاقات عربية –أمريكية قوية وصحية، وكان من أهم الانجازات التي حققتها في هذا المجال نجاح شارون في إقناع الولايات المتحدة في أن الإرهاب العربي –

الإسلامي الذي ضربها في 11سبتمبر ليس إلا شكلاً من أشكال الإرهاب الذي تتعرض له يومياً من جانب الفصائل الفلسطينية(نافعة، 2005).

واستناداً لذلك فقد تمت صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلائم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، وبما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سُلّم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فعاليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدراتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، وايجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة من خلال:

أ- منح إسرائيل صكاً أمريكياً باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية فيها، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق التوازن الجديد الذي فرضته نتائج الحرب في المنطقة.

ب- فرض نظام حليف للأمريكيين في العراق ليكون مركز الثقل في المنطقة العربية، ومثالاً لنمط العلاقات بين الولايات المتحدة ودولها، ونموذجاً لإمكانية التغييرات المطلوبة في الدول العربية، بما يستلزمه ذلك من إقامة علاقات رسمية ومتعاونة مع إسرائيل، ومن إعادة صياغة الأدوار التقليدية لبعض الدول العربية سواء بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، أو لتسوية القضية الفلسطينية.

جـ- فرض العزلة على إيران وتطويقها بالنفوذ الأمريكي، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة، واما تعريضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم الإسلامي فيها(رفعت، 2006).

ثانياً: المحدد الاقتصادي

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة، فهناك **أولاً:** البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال، أموالاً ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقيق أرباحٍ ضخمةٍ من ورائها. وهناك، **ثانياً:** البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

وهناك، **ثالثاً:** البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغزى، في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة عليه أو الاقتراب منه. ولم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام 1973، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973، بعد أن تمكنت الدول العربية، ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعاره محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة(نافعة،2005).

وعليه، كان النفط وسيبقى الهدف الرئيس الذي يشكل نقطة التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وهو ما يؤكده (كتاب حروب أمريكا ضد أوروبا) للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (الكسندر دي لوفال) حيث يقول: "ان الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحمايته طرق شحنه" وفي هذا الإطار يمكن أن نضيف ركائز الإستراتيجية للولايات المتحدة النفطية في منطقة الخليج. وبما يلي:

ا- الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، ولاسيما من إيران، بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عمان وإيران أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر.

ب-حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد اثبت انه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسية الأمريكية.

ج- إضافة للتخلص من نظام صدام حسين ستتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل (عصا الأديب) ضد الدول العربية وغير العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وان الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات أن

تنظر له كعنصر حاسم في رسم الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالمية(صارم، 2003).

2.4 توجهات النخبة الحاكمة:

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار يندرُ وجوده في نظام سياسي آخر في العالم، فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما، والتباين بين إيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هذين الحزبين يبدو واضحاً بالنسبة لقضايا الداخل بأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج، كما انه لا توجد فجوة واسعة بين رؤية الحزبين للمصالح الأمريكية الوطنية في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط. غير أن ذلك لا يعني تطابق أداء السياسة الخارجية للإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقد يتباين هذا الأداء من إدارة إلى أخرى. لكن التغيير في التوجهات لا يتم فجأة وإنما بطريقة متدرجة، كما أن التباين في السياسات في العادة على القضايا الثانوية أو الفرعية ولا يمسّ القضايا الأساسية أو الجوهرية، ويتصل بالوسائل والأدوات وليس بالأهداف والغايات، ويعكس خلافات في وجهات النظر وزوايا الرؤية بأكثر مما يعكس اختلافات عقائدية أو إيديولوجية، وليس معنى ذلك أن السياسة الأمريكية لا تعرف التحولات أو التغيرات المفاجئة والجذرية أو أنها بمنأىً عن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الكبيرين، فالتحولات المفاجئة في توجهات هذه السياسة قد تحدث في حال انتقال السلطة من إدارة يقودها الجناح الأكثر ليبرالية في الحزب الديمقراطي مثلاً إلى الجناح اليميني الأكثر تطرفاً في الحزب الجمهوري، أو العكس. وهذا ما حدث بالفعل حين انتقلت الإدارة من الحزب الديمقراطي بقيادة كارتر إلى الحزب الجمهوري بقيادة كلينتون، ثم مرة أخرى إلى الحزب الجمهوري بقيادة بوش الابن(نافعة، 2005، ص 77).

ومما يوضح المرونة في صنع السياسة الخارجية في الإدارة الديمقراطية قيام الرئيس اوباما فور تسلمه السلطة في يناير 2009 بعمل نقطة تحول في العلاقة مع العالم الإسلامي، والدعوة إلى فتح صفحة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل، كما بدأ

الرئيس حملة للضغط على إسرائيل بشأن وقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك كبداية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي(سكوت،2009).

المبادرة الأمريكية: مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يرجع الجدل السياسي، وراء طرح المبادرات الدولية المختلفة الخاصة بالإصلاح في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي إلى طرح الولايات المتحدة مبادرةً طموحاً في هذا الشأن، تتمشى مع اتجاه السياسة الأمريكية المتزايد نحو جعل قضايا الديمقراطية والحريات السياسية محوراً أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية عموماً، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص. وتتمثل الدوافع وراء طرح المبادرة الأمريكية الجديدة في اعتباراتٍ عدة، يرتبط أغلبها بالتطورات المتلاحقة في المنطقة، وخاصة تعثر المشروع الأمريكي في العراق، واستمرار تدهور الوضع الأمني، واحتدام التنافس بين القوى والتيارات المختلفة في العراق على أساس طائفي بدرجة متزايدة بين الشيعة والأكراد والسنة، وتزامن هذه التطورات مع الاعتبارات المرتبطة بالحملة الانتخابية الأمريكية، وكل هذا على خلفية تكريس النظرة الأمريكية تجاه المنطقة، التي تقوم على الربط بين الإرهاب وإخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

وهذه الاعتبارات المختلفة دفعت الإدارة الأمريكية إلى التقدم بمجموعة أفكار تجمعت في إطار ما يعرف الآن بـ: "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، لطرحها خلال القمم المختلفة، مثل: قمة مجموعة الدول الثماني في ولاية جورجيا الأمريكية، والقمة الأمريكية الأوروبية في دبلن، وقمة حلف الأطلنطي في اسطنبول. وقد تلى الكشف عن هذه المبادرة تقدم عدد من الدول الأوروبية بمبادرات فردية وجماعية خاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط، تُعدُّ، في مجملها، مكملة للتوجه الأمريكي، رغم بعض التحفظات الأوروبية على التوجه الأمريكي، والتي تتمثل في أسلوب تناول القضايا المرتبطة بمسيرة الإصلاح في دول الشرق الأوسط، وترتيب الأولويات السياسية فيما يتعلق بالقضايا الحاكمة للمنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث تعطى الدول الأوروبية اهتماماً حقيقياً لتحريك عملية السلام في

الشرق الأوسط من منطلق أهميتها في تهيئة المناخ السياسي والأمني اللازم لدفع خطوات الإصلاح في المنطقة، في حين تفضل الولايات المتحدة عدم إبراز هذه القضية.

وفي الحقيقة، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والتنموية في العالم العربي، لتسويق المبادرة الأمريكية وتبرير طرحها في هذا الوقت. وخاصة أن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، يؤدي إلى زيادة في التطرف والإرهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة. وبالنظر إلى الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" نجد، وفقاً للإحصائيات، ما يلي:

1. مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.
2. حوالي 40 في المائة من العرب البالغين – 65 مليون شخص – أميّون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
3. دخول أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010م، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020م. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.
4. إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ عدد البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2020م.
5. يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف، من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.
6. في إمكان 6.1 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

7. لا تشغل النساء سوى 5.3 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4.8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
8. عبّر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002م، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وفي هذا السياق أشارت المبادرة إلى أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، والتي تتمثل في: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003م، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنِّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". وأشار تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينيات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء(الغزالي، 2003).

وأشارت المبادرة الأمريكية إلى إمكانية تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر الالتزام بما يلي(عبد الخالق، 2005):

1- الانتخابات الحرّة، من خلال إنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات، والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير، وتقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك.

2- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، وإنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء، فضلاً عن المساعدة القانونية للناس العاديين.

3- تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني، وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

4- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييد، فضلاً عن دعمها بالتمويل المباشر.

2- بناء مجتمع معرفي:

تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة، وعلى الرغم من ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط فجوة معرفية. ووفقاً للمبادرة، وبالاستناد إلى الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح، من خلال محو الأمية، وتوافر الكتب التعليمية، وتنفيذ مدارس الاكتشاف، وإصلاح التعليم، والتواصل مع الإنترنت(بريماكوف، 2004).

3- توسيع الفرص الاقتصادية:

تتطلب مواجهة الفجوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير تحولاً اقتصادياً يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السياق اتخاذ الخطوات الآتية: تقوية فاعلية القطاع المالي، وإقراض المشاريع الصغيرة، وإنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير، والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، فضلاً عن إنشاء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، وتشجيع التعاون الإقليمي(الغمري، 2001).

وعندما تمَّ طرح هذه المبادرة حدث جدل وتخوف، وأحيانا أخرى، رفض، حيث إنّ:

1- هناك من رأى أن المبادرة الأمريكية الجديدة الخاصة بعلاقات الولايات المتحدة مع دول منطقة الشرق الأوسط تمهد للضربة الأمريكية العسكرية المحتملة ضد العراق، مشيراً إلى أن إعلان المبادرة الأمريكية في هذا التوقيت يعني قرب توجيه هذه الضربة. وأوضح هؤلاء أن المبادرة الأمريكية اشتملت على مبادئ تستميل المواطن العربي، مثل: إرساء الديمقراطية، والأخذ بنظام الاقتصاد الحر، وتفعيل دور المرأة، وغيرها من المبادئ، دون الإشارة إلى آلية تنفيذها. كما انه على الرغم من احتواء المبادرة على نوايا طيبة، فإنها لم تتعرض لجوهر المشاكل الأخرى التي تواجهها دول المنطقة وشعوبها، وهي: عدم تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإتاحة الفرصة لجميع شعوب المنطقة كي تعيش في أمن وسلام، وتتعاون على بناء الرخاء والمستقبل الأفضل(Carison, 2003).

2- رأى آخرون أن العالم العربي، بلا شك، يرحب بأي مساعدة لتعزيز التنمية والإصلاح في المجال السياسي، غير أنهم أكدوا على أن تنفيذ ما جاء في المبادرة يتطلب مناخاً سياسياً مستقراً، وبالتالي حل المشاكل التي تؤدي إلى التوتر، وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية، وتحقيق السلام للشعب الفلسطيني. وبالتالي، لكي تحقق هذه المبادرة أثراً إيجابياً، على الولايات المتحدة أن تكون جادة في التعامل مع قضايا المنطقة، حيث لا يريد العالم العربي تدخلاً سياسياً في الشؤون الداخلية له بقدر ما يحتاج إلى المساعدة في مجال التنمية(نافعة، 2005).

3- ويرى آخرون أن تلك المنطقة؛ أي الشرق الأوسط، أصبحت بعد 11 سبتمبر مصدرَ تهديدٍ للأمن القومي الأمريكي، بسبب أوضاعها، ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن هذا المنظور يصبح إصلاح أوضاع المنطقة ليس مجرد عملٍ إنساني أو خيري أمريكي، وإنما هو يخدم مباشرة المصلحة القومية الأمريكية. ولسنا في حاجة، بالمقابل، لتأكيد مصلحتنا المباشرة نحن في

التطوير الاقتصادي والسياسي والتعليمي لبلادنا. هي إذن مصلحة مشتركة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية(هالبر وكلارك، 2005).

ولكن القضية ليست، ببساطة، عملية إصلاح وتطوير مجتمع متخلف، وإنما هي في الإجابة عن السؤال: لماذا تعثرت محاولات الإصلاح والتطوير المتوالية – لما يقرب من قرنين– في العالم العربي؟ وبعبارة أخرى، فإن الإصلاح والتطوير ليس فكرة جديدة يطرحها الأمريكيون، ولكنها قضايا وضرورات ندركها منذ فترة طويلة، ولذلك، فإنّ نقطة الانطلاق هي معرفة أسباب تعثر الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، مع الإيمان بأن مهمة الإصلاح لا يمكن أن تتم بنجاح إلا بإرادة الشعب، دون أن يعني ذلك الرفض للمبادرات الخارجية.

كما تجدر الإشارة إلى التوقيت الذي أعلنت فيه المبادرة الأمريكية، حيث تأتي في الوقت الذي وصلت فيه شعبية الولايات المتحدة والثقة فيها إلى أدنى درجاتها في العالم العربي. وهذه حقيقة يستطيع المسؤولون الأمريكيون، فضلا عن أجهزة الرأي العام والمخابرات، التعرف عليها بسهولة شديدة. ولا شك أن حجر الزاوية في تلك المشاعر السلبية هو موقف الولايات المتحدة المتحيز بشدة لإسرائيل، ولاستخدامها القوة ضدّ العراق (Dunne, 2003).

ونتيجة لهذا الجدل، نجد أن بعض الدول العربية، مثل: السعودية ومصر رفضت، بشكل صريح، المشروع الأمريكي، وأكدت هذه الدول عدم قبولها فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، مشددين على أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق(وحيد، 2006).

وعلى خلاف هذا الموقف المصري السعودي، وفي تطور مفاجئ، أعلن الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزير خارجية قطر السابق اعتراض بلاده على رفض الدول العربية للمشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"، انطلاقاً من أنه لا يمكن أن نرفض مشروعاً لم نعرفه بعد وكفى ما رفضناه على مدى 50 عاماً مضتْ، وأثر علينا، وجعلنا غير قادرين على التفاعل مع المجتمع الدولي، ودعا إلى بحث النقاط الإيجابية

فيه والأخذ بها، واستبعاد ما هو سلبي. وأكد على ضرورة عدم الربط بين الإصـــلاحات الداخلية وإنهاء الصراع مع إسرائيل. ونفت قطر وجود أي تحفظات علـــى المبـــادرات العربية الخاصة بالإصلاحات في الدول العربية والتي طرحت خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، وخاصة أن كل المبادرات التي طرحت قـد نوقشـت واتفق على نص جماعي، وهو الذي سيقدم كمبادرة من جميع الـدول العربيـة(هـالبر وكلارك، 2005).

وفي مواجهة هذا الجدل، أكدت واشنطن أنها لن تفرض شيئاً على دول المنطقـة، وأن اقتراحات الإصلاح يجب أن تأتي من داخل دول المنطقة باعتبار أن لكـل دولـة ظروفها الخاصة. كما أكدت على أن المبادرة ستقتصر، في هذه المرحلة، على الـدول الحليفة التي تتلقى مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية، والتي أظهـرت اسـتعدادها لتنفيذ إصلاحات سياسية، وبالتالي، من المنطقي أن نبدأ بالدول الصديقة الأكثر استعدادا للاستجابة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي ستكون نواة التغيير نحو الديمقراطية فـي المنطقة.

وتأكيداً لذلك، نفى وزير الخارجية الأمريكـي وجـود أي نيـة لـدى الإدارة الأمريكية لفرض أي خطة على المنطقة، حيث إن الأفكار الإصلاحية يجب أن تأتي من داخل المنطقة، وأن المبادرة تأتي استجابة لاحتياجات المنطقة، وأيضاً، أعلنـت مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي أن مبادرة الرئيس (جورج بـوش) تستند إلى ثلاث قواعد أساسية هي: الدفاع عـن السـلام، عبـر مواجهـة العنـف والإرهاب، والأنظمة "الخارجة عن القانون"، وحماية السلام بإقامة علاقات جيدة مع الدول العظمى، ونشر السلام من خلال السعي إلى نشر فوائد الحرية والازدهار في العالم(صايغ، 2006).

وبالتالي، يتضح أن التغيير المطلوب هو، بالدرجة الأولـى، لتـأمين المصـالح الأمريكية ومواجهة ما تراه واشنطن مصدرا للإرهاب، لذلك عملت علـى التـرويج للمشروع من خلال طرح أفكار ذات جاذبية، مثـل: التنميـة الشـاملة، والرفاهيـة الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للعاطلين، وتطبيق الديمقراطية، والتحرر، والـتخلص من حالات القهر، والقمع السياسي، وتشجيع منظمات المجتمع المدني غير الحكوميـة

على التمرد بشكل أو بآخر على النظم السياسية القائمة، تحت دعاوى الحريـــة وفـــق المنظور الأمريكي.

3.4 مجالات الدور العربي في السياسية الأمريكية:

لأكثر من 50 عاما، والولايات المتحدة تمارس على ارض عالمنا العربي، كجزء من العالم، إستراتيجية المائدة الصينية تحرك بها الأحداث، وهي متخفية وراء ستار، بحيث يظهر وكأن الأحداث تتحرك ذاتياً، والنتيجة أنها تفرض على دول المنطقة شكل ترتيب أولويتها، دون تدخل مباشر، يستنزف جهدها وطاقتها في حروب إقليمية وأهلية وسباق تسلح ومنازعات واشتباكات وفوق ذلك كله تجميد عملية الإصلاح السياسي، وحرية الشعوب. لكن من المؤكد أن هذه مرحلة من عصر له فكره وفلسفته واستراتيجياته وظروفه، ونطاقه، وأدواته السياسية، ولأن تتاح لهذه المنطقة العربية فرصة تاريخية نادرة لتشد خيوطها إلى أصابع يدها، تمسك بها هي، ولا تترك لغيرها تحريكها وتتحكم هي بوضع أولاياتها، وتغيير المسار القديم، لأن تغيرات كثيرة وعميقة في العالم في فترات السنوات العشر الماضية من شأنها إضعاف ماكينة المائدة الصينية وربما إيقاف عملها وتعطيلها، ووجه التشبيه هنا أن إستراتيجية الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم الثالث، وعلى رأسها الشرق الأوسط، في سنوات الحرب الباردة كانت تمارس دورها بصورة متشابهة، فالأحداث الإقليمية تقع، وأبطالها يتحركون، وهم أطراف في هذه الأحداث لكن حركتهم تجري فوق أرضية صنعتها السياسة الأمريكية وخططت لها، وتتحكم في حركتها مثل القرص الدوار على المائدة الصينية، وتتحكم في لحظة إيقافها، ويظل الذين يتحركون فوقها مقتنعين بأنهم هم صانعو هذه الأحداث وهم أبطالها، بينما الحقيقة خلاف ذلك تماما، وهي طريقة كانت تجري ممارستها في إطار الصراع الذي كان دائراً بين الغرب والشرق في سنوات الحرب الباردة، وكجزء من نظرية "الاحتواء" التي شكلت الفلسفة السياسية للولايات المتحدة والغرب، ويكمل هذا ممارسات الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية، أي عمليات الاغتيالات

والانقلابات وإشعال المنازعات بين الدول أو داخل الدول بين طوائفها وتياراتها الدينية والسياسية(الغمري، 2001).

ومع الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام تحدٍّ حقيقي فرض عليها إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية على أساس تطوير التدخل الانتقائي، خصوصا أن 40 دولة قد أبدت هجومها على أفغانستان بالمقارنة مع 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عام 1991، كما أن هذا التأييد جاء بعد 26 يوما من هجمات 11 سبتمبر بالقياس إلى 165 يوما كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهل استصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير البيت الأبيض، اعتبر بمثابة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، وقد تبين ان التقرير يحسم نقطة انعطاف بين سياستين: الأولى سياسة الاحتواء والردع والثانية سياسة القضاء على الأعداء، إلا أن التقرير المذكور لم يجعل إستراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذا اعترف بضرورة الردع أولا ثم الانتقال للقضاء على العدو إذا فشل الردع. لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الإستراتيجية عندما نقرأ فيها "إن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضعٍ لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية." ويتجسد هذا الوضع بأن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها أقوى دولة في تاريخ العالم، فرأى بعض الذين يقومون على رسم سياستها بأن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لم يكن موضوع توافق عليه ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) للرئيس جورج بوش في إستراتيجيته الجديدة عندما قال: "ثمة فرق بين أن تدير العالم وان تسيطر عليه" وهنا نلاحظ أن الإستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة على الإدارة(شعيبي، 2003).

وبعد تحقيق النصر في العراق تحدث وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" عن بيئة إستراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط على أنها احد الأشياء الهامة التي يتضمنها هذا النصر... والقوة العسكرية الأمريكية هي التي خلقت هذه البيئة. وان الخطوة الرئيسية المتعلقة بتغيير معالم منطقة الشرق الأوسط قد بدأت

فعلياً مع عملية تحرير العراق، وقد تعتبر واقعيا كما وصفها باول "بأنها بيئة إستراتيجية جديدة أو من الأفضل اعتبارها زلزلاً إقليمياً احدث تبديلاً عميقاً في المعالم السياسية في المنطقة. وكنتيجة لنجاح عملية تحرير العراق من الممكن أن تنجذب امريكا إلى إحداث تغيرات في منطقة الشرق الأوسط وينبغي لهذا التغيير أن يكون وفقا لما يلي:

ا- يجب أن تمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة في إصلاح موقفها أو أن تزيلها نهائيا.

ب- يجب أن تسعى إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط حيث انه يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.

ج- يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى إحداث تغيرات في أنظمة الحكم وتغيرات إقليمية، وتعزيز الديمقراطية التحررية.

د-يعتبر الإرهاب تهديداً جدياً وهاماً ويرتبط بشكل لا سبيل للخلاص منه مع المشاكل المتعلقة مع إيران وسوريا(برادلي، 2004).

إلا أن الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان والتي أدّتْ إلى انتشار الفوضى والاضطراب، وأسفرت عن انتشار الإرهاب، وساهمت في تفجير الأزمات واختلال التوازنات وتنامي الأصوليات، وتسببت في زيادة مشاعر الكراهية ونوازع العداء إلى السياسية الأمريكية في الشارعين العربي والإسلامي، وأوضحت للأمريكيين محدودية القوة العسكرية الأمريكية بالرغم من ضخامتها وسطوتها، وقصور سياسة تغيير النظم وتعديل ثقافة المجتمعات باستعمال وسائل القوة وأساليب الضغط، وصعوبة الوصول إلى "عقول وقلوب" الشعوب بتحركات إعلامية وليس بقرارات سياسية، قد دفعت الحكومة الأمريكية إلى إجراء بعض التغيير في الخطوط العامة لتوجهاتها في المنطقة في الاتجاهات التالية:

أولا: التراجع عن فكرة تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، وذلك توجساً من أن يكون البديل قوىً ذات توجهات معادية للولايات المتحدة، ونظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، وذات ردود فعل متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي، خاصة في

ضوء تمتع الأمريكيين بعلاقات طيبة مع نظم الحكم العربية، وتجربة طويلة في معرفة مسالكها ووسائل الوصول إليها وأساليب الضغط عليها، وهو توجه لعبت إسرائيل دوراً مهماً وهاماً لتثبيته في السياسة الأمريكية لمصلحتها في الحفاظ على التركيبة الحالية لنظم الحكم في المنطقة، وان هذا لا يعكس بالضرورة اتجاهاً أمريكياً بتجنب الضغوط على الأنظمة العربية عند الضرورة، أو عدولاً عن سياستها في إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية في المنطقة وتغيير توازنات القوى داخلها.

ثانيا: الكف عن محاولة فرض الديمقراطية بالمفهوم الغربي "المتكامل "على دول المنطقة، وإبداء الاستعداد لتفهم خصوصية الظروف الداخلية لهذه الدول، وتقبل فكرة التدرج في إجراء التغيرات المطلوبة، وأسلوب ممارسة العملية الديمقراطية على خطوات، مع دفع هذه الدول –في نفس الوقت –إلى الحفاظ على "الشكل "الديمقراطي لنظم الحكم وعدم المبالغة في استعمال أدوات السلطة القمعية تجنباً لإحراج الإدارة الأمريكية في ضوء التزاماتها المعلن بنشر الديمقراطية.

ثالثا: قيام الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات عن إجراء دراسات لبحث إمكانية انسحاب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق، واتخاذ بعض الإجراءات على الساحة العراقية التي تشير إلى تحركاتها في هذا الاتجاه، والاتصال ببعض الدول العربية لإقناعها بإرسال قوات إحلال عربية تؤمن انسحاب الأمريكيين وتساعد القوات العراقية على حفظ الأمن بالبلاد وتساهم في دفع العملية السياسية، وذلك دون الإفصاح عن خطة مفصلة للانسحاب ومؤيدة ببرنامج زمني لتحقيقه، تجنبا لكشف نواياها الحقيقية أو أجندتها الخفية في هذا الشأن، وتفادياً لإعطاء الانطباع بهزيمة القوات الأمريكية أمام عمليات المقاومة العراقية(رفعت، 2006).

ويمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط في فترة رئاسة بوش الابن انطلقت من ثلاث ركائز أساسية:

أولاً: العمل على إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحا.

ثانياً: الحيلولة دون ظهور أية تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكرياً وإيديولوجياً، والضغط للتخلص منها إن وجدت وذلك تحت دعوى الحرب على الإرهاب.

ثالثاً: الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة، وضمان استمراريته، حتى وان تم ذلك على حساب واشنطن من الدول العربية، وهذه الركيزة وان كانت تشكل ملمحاً ثانياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، فإنها اكتسبت أبعاداً جديدة، دشنها وصول إدارة بوش للبيت الأبيض، وانتقال العلاقة بين واشنطن وتل أبيب كي تأخذ شكل "التوأمة السياسية " بديلاً عن التحالف الاستراتيجي.

ويتبع الإطار الحاكم لهذه الركائز الثلاث في أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكاً استراتيجياً بقدر ما هو امتداد للأمن القومي الأمريكي، والفرق بين الحالين كبير بالطبع، فاعتبار العرب شريكاً استراتيجياً يوفر فرصاً لالتقاء الطرفين عند مصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من انحرافات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتداداً لأمن الولايات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانب الأمريكي بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون أن يقلل هذا من محاولات جسر الهواة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة(العناني، 2009).

وعندما جاء اوباما إلى القاهرة لإلقاء خطابه الموجه إلى العالم الإسلامي في الرابع من يونيو 2009، وذلك لأنه يؤمن تماماً بأن سياسة بلاده تجاه العالم الإسلامي قد ثبت فشلها، وانه آن الأوان لتجربة سياسة جديدة تقوم على رؤية مختلفة، بعبارة أخرى، فإنه جاء للقاهرة من اجل هدف واحد فقط هو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ولا شيء غيرها، وان خطاب اوباما حمل عدداً من التحولات المهمة في التوجهات السياسية، بل وانتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش من العراق، ومروراً بالحريات المدنية، ووصولا إلى جوهر التعامل مع العالم الإسلامي، وإذا كان الأمر كذلك، فإن إلقاء الخطاب في جامعة القاهرة وليس الكونجرس الأمريكي يصبح أقوى بكثير وليس العكس، فلعلها المرة الأولى

التي يقف فيها رئيس أمريكي خارج ارض الولايات المتحدة الأمريكية ويوجه انتقادات لسياسة بلاده الخارجية في عهد سلفه، وتلك مسألة غير مألوفة، بل ومستهجنة داخل الولايات المتحدة، بل وثقافات أمم أخرى أيضا، ومن هنا ما فعله أوباما شجاعة استمدها من شعبيته التي كانت مرتفعة وقت إلقاء الخطاب، ومن وجود رغبة تعكسها استطلاعات لرأي العالم الأمريكي في تغيير السياسات التي انتهجها بوش(الشوربجي، 2009).

ولعل أسوأ النتائج التي خلفتها إدارة بوش لأوباما هو أن المنطقة العربية باتت إزاء مشهد إقليمي مغاير تماماً لما ورثه بوش عشية وصوله للسلطة عام 2000 فهو ترك خلفه شرق أوسط يخرج من بين ثلاث حروب جرت في اقل من ست سنوات، حرب العراق 2003، وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008، وما خلفته هذه الحروب من إعادة للأدوار والأوزان في المنطقة بحيث أعطت الأفضلية، ليس فقط لقوى إقليمية لطالما كانت تبحث عن موطئ قدم لها في الفناء العربي، وإنما أيضا لقوى وجماعات لا تحظى بإجماع عربي وتسعى للقفز فوق أطروحة الدولة الوطنية. كما انه شرق أوسط تتراجع فيه فرص وخيارات السلام مع إسرائيل وتتزايد فيه أفضلية للمقاومة والنزاعات والصراعات الأهلية. وفي ضوء هذه النتيجة المنطقية لمجمل هذه الأوضاع يمكن رصد ملمحين من ملامح رئيسية لهذا النظام الإقليمي الجديد أهمها:

أولاً: انتقال مراكز الثقل في تفاعلات النظام الإقليمي من القلب (مصر، السعودية، والعراق) إلى الأطراف (إيران وتركيا) بالإضافة إلى انتهاء أسطورة التوازن العربي مع إسرائيل، فالتفاعلات الرئيسية في المنطقة هي بالأساس تفاعلات غير عربية، وهي موزعة على النحو التالي: تفاعلات أمريكية –إيرانية، تفاعلات إيرانية –إسرائيلية، وتفاعلات إسرائيلية – تركية، وفي كلٍّ منها لا تقوم الأطراف العربية فيها إلا بأدوار المُحفّز (سوريا) أو المُسَهّل (قطر وحزب الله وحماس)، والولايات المتحدة لا ترى تهديداً لمصالحها في المنطقة أكثر من بروز إيران كقوة إقليمية ذات ثقل، ويبدو أن إصرار واشنطن على استرضاء طهران بمثابة اعتراف صريح بمدى النفوذ الذي تمتلكه الأخيرة، وترسيخ ضمني لدورها كطرف أصيل في إدارة

التفاعلات العربية –العربية، في حين تبدو إسرائيل مفزوعة من الخطر الإيراني الذي بات يطوّقها بأذرعه الممتدة إلى قلب المنطقة العربية، وأما تركيا فتلعب على أنغام التوتر القائم في المنطقة، وتقوم بتوظيفه لخدمة مصالحتها، سواء من خلال القيام بدور "الوساطة" للخلافات الإقليمية والعربية (كالوساطة بين دمشق وتل أبيب، أو بين حماس وفتح، وربما بين طهران ودمشق مستقبلا) أو من خلال المزايدة على القضايا الغربية عبر استنفار الروح العثمانية في مواجهة تل أبيب، وذلك على نحو ما يردد رئيس وزرائها دائما.

ثانيا: حدوث تحولات إستراتيجية في منظومة الأمن الإقليمي، هي تحولات تجسد عملياً انتهاء أطروحة "الأمن الإقليمي العربي"، أي تحلّ محلها أطروحة الترتيبات الأمنية الثنائية " وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى ثلاثة أنماط من الترتيبات الأمنية الجديدة **أولها** ترتيبات إقليمية عربية تظهر جلياً في صيغة التحالف السوري – الإيراني **وثانيها** الترتيبات الأمنية وتتجسد حاليا في علاقة التحالف بين طهران والفاعلين الجدد "حزب الله وحماس" **وثالثهما** ترتيبات إقليمية دولية سواء من خلال الصيغة الإسرائيلية الأمريكية التي تمّت بلورتها مؤخراً في الاتفاق الأمني بين تل أبيب وواشنطن، التي تقوض الأمن العربي من باب المندب وحتى البحر المتوسط، أو من خلال صيغة التحالف الأمني بين إسرائيل والقوى الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا من اجل وقف تهريب الأسلحة لحركة حماس(العناني، 2009).

وأسفرت هذه التطورات التي شهدتها المنطقة عن تبلور اتجاهات متعارضة في السياسة العربية تتميز بتصادم المفاهيم، وتصارع الإرادات، وتنافس المحاور، وتباين الآراء حول وضع نشاط المقاومة في موقف متعارض مع مسؤوليات الدولة، واختلاف التقدير بالنسبة لاعتبار النشاط الإيراني مصدر التهديدات الرئيس للدول العربية، وتراجع الدور الإسرائيلي في التصور العربي إلى ترتيب متأخر عنه، وهو الأمر الذي ضاعف من مظاهر الانقسام والتشرذم في الصف العربي، وزاد من أجواء التوتر والتجاذب في العلاقات الإقليمية، وذلك في نفس الوقت الذي تتحرك فيه سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في اتجاه مختلف يتمثل في التركيز على خط الانفتاح والتهدئة بالمنطقة، بدءاً من تصعيد علاقتها بتركيا لتكون "منفذاً "على لها

على العالم الإسلامي، والتعامل معها باعتبارها الدولة النموذج على ساحته، ومروراً بالتطلع لبدء حوار شامل مع إيران يغطي كافة القضايا الإقليمية، وانتهاء بمحاولات تحريك جهود التسوية السلمية في القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وتناقض واضح مع سياسية الحكومة الإسرائيلية الجديدة(رفعت، 2009).

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقات العربية – الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماماً عما قامت به إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولاً: انتقلت إدارة أوباما من سياسية التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاثة عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديد حسابات الأطراف العربية التي كانت كثيراً ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي –الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحُول دون تزايد النفوذ الإيراني، في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح لها بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة، وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينية للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانياً: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطاً هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسعودية والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية(العناني، 2009).

4.4 مجالات الدور الإيراني في السياسية الأمريكية

ما زالت العلاقات الأمريكية –الإيرانية تأخذ شكل المنحنى شديد التعرج الذي يتسم بالارتفاعات والانخفاضات المتوالية، والتزام كل طرف في علاقته بالطرف

الآخر إيقاعاً منتظماً، فكلما تقدم طرف خطوة للأمام في علاقته بالطرف الآخر انسحب الطرف الآخر بنفس القدر، وهكذا صارت العلاقات بينهما، وما زالت تكتسي بثوبها العدائي الذي يغلغلها منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979. فمن وجهة النظر الأمريكية مازالت إيران على رأس قائمة الدول الراعية للإرهاب لمعارضتها عملية السلام، ودعمها لحركة حماس، وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامية، وسعيها نحو حيازة أسلحة دمار شامل بمساعدة روسيا والصين، كما تأتي إيران على قائمة الدول المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان، وعلى الجانب الإيراني: لا زال شعار الموت لأمريكا "يتردد في المناسبات الإيرانية القومية " وعلى الرغم من تحديد العقوبات الأمريكية بشأن الاستثمار في النفط الإيراني لأكثر من 40 مليون دولار سنويا، وعلى الرغم من أن مشكلة الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية لم تجد حلاً أيضا، فإن عام 2000 شهد خطوات تقارب كثيرة من جانب الطرفين توطنه لمزيد من التطور نحو الانفتاح والحوار.

وبعد تنسيق وتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن فإن ملفات شتى وخلافات عديدة باتت تثقل العلاقات المتوترة بين الطرفين خلال السنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكان من أبرزها ملف سياسة إيران الإقليمية مع دول الجوار الجغرافي لا سيّما العراق وأفغانستان وسوريا، ثم الملف النووي الإيراني. فيما الملف الأول، فإن الإيرانيين قد نفذت قدراتهم على إحداث توازن في العلاقة مع واشنطن بشأن ما يجري في دول الجوار الإيراني، كان هناك تصعيد آخر وسط التهديدات المتبادلة والحوار الذي تفوح منه رائحة التصعيد بين واشنطن وطهران، وكانت هناك خطوات متوازية تجري في الاتجاه المعاكس من تحت الطاولة حول ملفات وموضوعات شائكة ومهمة للجانبين كالملف العراقي(عبد الفتاح، 2005).

ففي 9 ابريل 2003، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على بدء دخول القوات الأمريكية بغداد، أعلن رسمياً عن احتلال القوات الأمريكية للعاصمة العراقية، انتهت رسميا حقبة الرئيس السابق صدام حسين، غير أن هزيمة الولايات المتحدة لأقوى جيش نظامي عربي بهذه السرعة – وهو ما فشل الإيرانيون في انجازه بعد ثماني سنين من الحرب الدموية – أثارت الذعر في نفوس أعداء أمريكا

في المنطقة وما وراءها. في طهران واجه رجال الدين حقيقة جديدة وقائمة، لقد اكتمل الحصار الأمريكي لإيران، خلال الأربع والعشرين عاماً لحكم رجال الدين، نادراً ما شعروا بهذا القدر من الضعف، فقبل أيام من إعلان بوش عن أن المهمة قد انتهت على ظهر حاملات الطائرات الأمريكية "أبراهام لينكولن "في 1 مايو /أيار، عبرت إيران بأنه ينبغي القيام بمحاولة أخيرة لمدّ اليد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن رأى الإيرانيون أن بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، ووضعوا كل شيء على الطاولة، حزب الله، والصراع العربي الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي والبرنامج النـــووي الإيراني(بارزي،2008).

أعدَّ الإيرانيون اقتراحاً شاملاً بين حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة النزاع بينهما. كتب "صادق خرازي"، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسوّدة الأولى للاقتراح ثم رفعت المسوّدة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من "ظريف" – السفير لدى الأمم المتحدة – مراجعتها قبل إرسالها إلى الأمريكيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها، بالإضافة لذلك، أجرى الإيرانيون مشاورات مع تيم "غالديمان" السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن. وبالنسبة إلى وزارة الخارجية الأمريكية لم يكن الاقتراح بحاجة إلى تفكير، فقد عرضت إيران تقديم تنازلات هامة في مقابل إنهاء سياسية العقوبات التي ترعاها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) المؤيدة لإسرائيل، إلا أن العرض الإيراني جاء في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في أوج قوتها، فقد سارع "تشيني "ورامسفيلد" إلى وضع حدّ للمسألة، كانت حجتها بسيطة ولكن مدمرة، قال: لا تتحدثوا إلى الشر... وفي النهاية ودون ان يعقد أي اجتماع واحد بين الأجهزة لمناقشة الاقتراح، جاء الرد: لا مفاوضات مع طهران(بارزي، 2008).

ثم جاء الملف العراقي ليعود بالعلاقات الأمريكية –الإيرانية إلى بؤرة ساخنة واشد توتراً، حيث أفضت المخاوف والهواجس الإيرانية من عراق جديد يكون موطئ قدم لأمريكا في المنطقة وأداة لتطويق إيران ومحاصرتها وتحجيم تطلعاتها

الإقليمية، إلى جنوح طهران نحو التدخل في الشأن العراقي لتعظيم نفوذها هناك عبر تعزيز فرص الأغلبية الشيعية في الإمساك بمقاليد الأمور داخل الحكومة الجديدة فضلا عن دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي لرفع كلفة بقاء القوات الأجنبية بالعراق وتبديد تطلعاتها في توسيع العمليات العسكرية لتطال إيران، ومن ثم تصاعد رد الفعل الأمريكي ضد طهران اثر اتهامها بالتدخل في العراق وإيجاد العراقيل أمام المشاريع الأمريكية هناك، بل إن الاتهامات الأمريكية لإيران بلغت حدّ اتهامها بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة من أمثال سعد بن أسامة بن لادن نجل زعيم التنظيم، وأيمن الظواهري الرجل الثاني في التنظيم، ورغم أن هذه الاتهامات قد نفتها طهران فإنّ بوتر غورس مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد وصف إيران أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بأنها اكبر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية(عبد الفتاح، 2005).

فبينما اعتمدت القيادة الإيرانية سياسة حافة الهاوية مع الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمات الناشبة في العراق أو أفغانستان، سعى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى احتواء إيران عبر عدة مسارات هي:

الأول: دبلوماسي، وذلك بمحاولة خلق محور عربي لمواجهة إيران عبر إثارة مخاوف الدول العربية مما اسماه من الخطر الإيراني.

الثاني: فرض عقوبات اقتصادية استهدفت تقييد حركة البنوك والاستثمارات الإيرانية، استصدر قرارين من مجلس الأمن الدولي هما 1733و1696 كغطاء دولي لها.

الثالث: محاولة خلخلة الوضع الداخلي في إيران تحت شعار ترويج الديمقراطية حيث تم رصد 76 مليون دولار لهذا الهدف في عام 2008 وحده.

ولمّا فشلت هذه السياسة في تحقيق أية أهدف حقيقية وبعد تولي إدارة أمريكية جديدة برئاسة باراك اوباما، تنتهج سياسات خارجية مغايرة لسياسات الإدارة السابقة، أصبح المجال مفتوحاً لبدء حوار أمريكي – إيراني حقيقي، خاصة في ضوء مجموعة من المؤشرات:

أولها: إطلاق الرئيس الأمريكي بارك أوباما دعوة غير مشروطة للحوار مع إيران، وهي إشارات ردّت عليها إيران بالإفراج عن الصحفية الأمريكية "روكسانا "بعد إعادة محاكمتها من جديد.

ثانيهما: التزام الإدارة الأمريكية بموقف المتابع للانتخابات الرئاسية وللتطورات السياسية في إيران، وإعلان الرئيس الأمريكي انه يحترم السيادة الإيرانية، وانه لن يسمح بتحول قضية الحوار بين بلاده وإيران إلى ورقة للمساومات الداخلية في إيران. إن تعامله المباشر سيكون مع الزعيم، هو ما يشير إلى وجود إدراك حقيقي لدى الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما لطبيعة النظام الإيراني ولكيفية صناعة القرار هناك، لا سيّما فيما يتعلق بملف الحوار مع بلاده.

ثالثهما: تأكيد الرئيس الأمريكي حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي.

تلتقي المصالح الأمريكية – الإيرانية في القضايا الجيوبوليتيكية الأهم، على الرغم من تصادمها في مسائل فرعية وإيديولوجية، إذ لا تعرف العلاقات الدولية تطابقاً في المصالح بين أيّ بلدين، بالرغم من الالتقاء الموضوعي بين واشنطن وطهران، فقد استمرت العلاقات مقطوعة بين الطرفين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. حيث لعبت عوامل كثيرة دوراً في منع حصول تفاهم أمريكي– إيراني ومن أهمها:

الأول: المكون الإسرائيلي النافذ في واشنطن والراغب في تعطيل العلاقات بين طهران وواشنطن خوفاً على مصالحه. وهكذا يمكن ملاحظة أن المنافسة الإقليمية بين إيران وإسرائيل قد قوضت السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فمن ناحيتها أفشلت إيران جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل لأنها كانت ستؤدي إلى شرق أوسط جديد بقيادة إسرائيلية بحيث يتم تهميش طهران ومصالحها في المنطقة وبالمثل أفشلت إسرائيل كل محاولات التقارب التي لم تنقطع بين واشنطن وطهران بوساطات أوروبية وعربية وآسيوبة، لأن تل أبيب ترى في هذا التقارب تهديداً لموقعها في المنطقة(اللباد، 2011).

ثانيا: تعرقل طهران مشروع الشرق الأوسط الجديد بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن حلفائها الممتدين من العراق حتى غزة، وهذه العرقلة تجعل لإيران أهمية خاصة

في الإستراتيجية الأمريكية على الرغم من قطع العلاقات منذ انتصار الثورة الإيرانية 1979، ولئن استطاعت طهران استثمار التناقضات في المنطقة والأخطاء الفادحة للإدارة الأمريكية السابقة بخليط مدهش من فن المداورة الإستراتيجية وأصول الدهاء الإيراني، فإن طهران تعلم قبل غيرها حدود القوى الكونية التي تكبح طموحها التاريخي للعب دور إقليمي تحت أسقف منخفضة، وعلى الناحية المقابلة تعلقت خيارات واشنطن النظرية بين احتمالين فقط: التسوية السياسية والعمل العسكري، ويعد سيناريو تغيير النظام الإيراني من الداخل مستبعداً، لأن حركات المعارضة الإيرانية في الداخل، شخصياتٍ وأحزاباً، لا تستطيع بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية استثمار الوضع الإقليمي والدولي للضغط على النظام بجدية(اللباد، 2011).

وجدير بالذكر أن أبرز نقاط الخلاف والتقاطع بين الولايات المتحدة وإيران من وجهة نظر الأخيرة تتمثل فيما يلي:

1- الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية، منذ أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979 والتي تقدر قيمتها بنحو 12 مليار دولار، وتعتبر طهران أن الإفراج عن هذه الأرصدة شرط أساسي لتطبيع العلاقات مع واشنطن.
2- الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفروض على إيران تدريجياً منذ عام 1993، والذي يزعزع استقرارها الاقتصادي ويعوق إعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية التي دمرت خلال الحرب مع العراق، وترى طهران في هذا الحظر حرباً اقتصادية أمريكية معلنة ضدها، وتعتبر أول خطوة ينبغي أن تبادر واشنطن إليها كدليل حسن نية تجاه إيران تتمثل في إلغاء هذا الحظر.
3- الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج الذي تعارضه إيران ،لأنه يهدد امن المنطقة وسيادتها، وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حماية أمنه من خلال التعاون المشترك فيما بينهما.

4- التخلي عن الجيوبوليتيكا المعادية لإيران في تحويل خطوط نفط وغاز منطقة قزوين –آسيا الوسطى- عن إيران، وترك قوة الحقائق والحاجات الاقتصادية تأخذ مجراها(زادة، 2000).

5- الاعتراف بدور إيران الإقليمي(عتريسي، 2006).

أما المحددات التي تدعي دوماً الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعوق تطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران فهي:

1- الدور الإيراني المناوئ لعملية التسوية العربية الإسرائيلية.

2- دعم حزب الله والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بـــ "الإرهاب".

3- سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يمثل تهديداً للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته(الزعبي، 2007).

وإيران تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، لا يوثر في وجهتها فحسب، بل يغير من شكلها المعهود في السنوات الأخيرة، إن لم يكن التالية: فرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة، لترسم لنا الصور التالية(الحروب، 2006):

نووياً: تصر إيران على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجه، أو المقربات التي تطرح على إيران لاستبداله والتخلي عنه، وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، فإنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة الانتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقياً: تتمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملتهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل لا يحتاج لذكاء احد لاستنتاجه، وذلك عن طريق الأغلبية الشيعية التي ستعطي ولاءها وسيفها لإيران أن وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يكبل السياسة

الأمريكية من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة اللاعودة، ويمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، وليس العكس.

سورياً ولبنانياً: تواصل طهران تحديها للسياسة الأمريكية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف استراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن أي اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداء على إيران، ويمتد ذلك التحدي بتعزيز دعم حزب الله اللبناني وإرسال شحنات الأسلحة الآلية. وانخراط إيران في الملف السوري اللبناني معناه مناكفة أمريكا أيضا على جبهة ساخنة صار الموقف الأمريكي نفسه مرتبكا إزاء التعامل معها.

إسرائيلياً: تصعد إيران من نبرة التحدي برفع سقف خطابها الراديكالي على لسان رئيسها (السابق) احمدي نجاد إذ يضرب في عمق المقدسات الغربية والإسرائيلية، فيقول آن لإسرائيل أن تزال من الخارطة، وفي هذا الخطاب هدف شعبي لرفع وتائر التوتر في المنطقة، وتخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أمريكية غربية.

فلسطينياً: تعد إيران أول من رحب في فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، بل وتعهدت بدفع الدعم الذي هددت الولايات المتحدة وأوروبا بقطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة، وإيران هي الأعلى صوتا في تأييد حماس وبلا تحفظ بالرغم من التهديدات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران لوقف دعمها لحركة حماس.

5.4 مجالات الدور الإسرائيلي في السياسة الأمريكية:

جنى قادة إسرائيل فوائد كبرى من النشاط الذي يقوم به اليهود الأمريكيون داخل الولايات المتحدة، حيث يطلب هؤلاء القادة من يهود أمريكا دائما الضغط على الساسة الأمريكيين من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من اجل مراعاة مصلحة إسرائيل والدفاع عنها أمام صانع القرار من الحكام ورجال الإدارة الأمريكية، وينسق اليهود الأمريكيون جهودهم لإقناع زعماء الكونجرس البارزين بأن إسرائيل دائما على حق، وانه يجب على الكونجرس أن يؤيدها في جميع

الأحوال دون أي اعتراض، زد على ذلك أنهم يزودون إسرائيل بالهبات والتبرعات السخية باستمرار، وتزداد هذه الهبات سخاءً عند تعرض إسرائيل لأزمات أو عند قيامها بحرب ضد جارتها العربية، ويحاول اليهود إقناع الأمريكيين بأن مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا متفقة تماماً، ومع هذا لا يمنع ذلك أحياناً، من وجود شوائب تعكر صفو العلاقة بين يهود أمريكا وبعض المتطرفين الإسرائيليين اليمنيين. ولكن أغلبية يهود أمريكا لا تعير هذه الأصوات الشاذة أي التفات، ويعتبر غالبيتهم أن أمريكا هي ارض الميعاد بالنسبة لهم ولا يطيقون العيش خارجها(عبدالسلام، 2005).

ومن هنا نستطيع القول إن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني على دفع السياسية الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل. واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفاً لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون هذا اللوبي ومواقفه، كما أن بعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل، كالنصارى الإنجيليين على سبيل المثال ليست يهودية، وليس للوبي الإسرائيلي قيادة مركزية، كما انه ليس مذهبا أو مجموعة تآمرية، إنه مجموعة المنظمات الناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة، وهو نشاط شرعي في النظام السياسي الامريكي، وهذه المنظمات ترى أن جهودها تعزز من مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما نرى نحن العكس(ميرشمر، 2006).

أما بخصوص المنطقة العربية وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وإسرائيل " فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من اجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكيا "، وضمان امن إسرائيل(جاد، 2003).

وظلت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية طيلة الأحقاب المنصرمة على شيء من الإبهام بالنسبة للعرب. وهذه سمة زامنت مراحل مختلفة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني، وغالب الظن إلا يأتي يوم تنقشع الرؤية فيه ويزول الإبهام، أو تصير واضحة القواعد التي يمكن بواسطتها فقه القواعد الثابتة في تلك العلاقات، ولقد بدأ التفكير العربي في الأعم الأغلب مضطربا في مقابل المشهد الذي تنتظم فيه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" أما مرد هذه الاضطراب فإلى أسباب كثيرة بعضها تاريخي وبعضها راهن، ويتصل بأحوال وظروف الصراع العربي – الإسرائيلي وديناميات السلام السياسي التي تعيش إخفاقاتها المديدة نتيجة حرب عام 1967، وفي الأحوال جميعها، كانت الأسباب الكامنة وراء اضطراب الفهم العربي للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية كثيرة منها المقاربة الواهمة للقواعد التي حكمتها مع ما ترتب عليها من صوغ خاطئ لاتجاهات العمل السياسي التكتيكي والاستراتيجي في العلاقات الدولية. ومنها أيضا غياب إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الحلف الأمريكي – الإسرائيلي، وما حمله هذا الغياب من عوامل تفتيت وتصدع للتضامن العربي، واثر ذلك في اختلال نسبة القوى بين العرب وإسرائيل(حيدر، 2011).

والمتتبع لتأثير اللوبي الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 يجد أن المحافظين الجدد داخل وخارج إدارة بوش، بالإضافة إلى عدد من قادة منظمات معروفة بتأييدها لإسرائيل هم الذين لعبوا أدواراً أساسية في دفع الأمور باتجاه الحرب، ونحن على قناعة تامة بأنه لولا جهودهم في هذا المجال لما هاجمت الولايات المتحدة العراق، على الرغم من كون هؤلاء لم يتحركوا ا من فراغ ولم يخوضوا الحرب بأنفسهم، فالحرب لم تكن لتشن لولا وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي ساعدت على إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائبه ديك تشيني بدعمها، وبعد إزاحة صدام حسين من السلطة يركز اللوبي الإسرائيلي حاليا على إيران التي يبدو أن حكومتها مصممة على امتلاك السلاح النووي، فبالرغم من امتلاكها لترسانة نووية، وبالرغم من قوتها العسكرية التقليدية، فإن إسرائيل لا تريد إيران نووية، ولكن مع ذلك يبدو انه لا

الوسائل الدبلوماسية ولا العقوبات الاقتصادية سوف تدفع إيران للتخلي عن طموحها النووي، وفيما عدا الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن قلة من قادة العالم يؤيدون استخدام القوة في التعامل مع هذه القضية، وتشكل الأيباك، إلى جانب المحافظين الجدد أنفسهم الذين أيدوا اجتياح العراق في السابق، المؤيدين لاستخدام القوة العسكرية ضد إيران(ميرشمر، 2006).

من هنا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، لذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من اجل عدم تفويت الفرصة، وتجتهد دائما من اجل وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء المواجهة لتصل إلى رؤيتها التي ترمي إلى تغيير المنطقة ككل بحيث تخلو من الكيانات الكبيرة، ويبدو ان شقاً رئيسياً من هذه الرؤية الإسرائيلية يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات والنظم العربية التي يمكن أن تقولَ لا أو تقف في وجه الرؤية الأمريكية الإسرائيلية. ومع التسليم بوجود فوارق بين الرؤيتين، فإنهما ينطلقان من أرضية واحدة، كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم، لهذا ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه وتغيير النظام يمثل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس أن ذلك يحقق ما يلي:

1- إضعاف جبهة قوى "التشدد" في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.
2- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام سيوصل رسائل للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ستواجه أمريكياً ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.
3- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة، يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

4- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهد لدخول العراق في عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركاً فاعلاً عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ الصفقات التي تخطط لها إسرائيل في عملية التسوية(عماد، 2003).

إلا أن شرارة النقد للكيان بدأت من أعلى هرم السلطة في أمريكا خاصة بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وصمود النظام في إيران وسوريا بعد احتلال العراق ومقاومة حماس في قطاع غزة. هذا الشعور بالتراجع والإخفاق بالحرب على ما يسمونه الإرهاب، أدى إلى نقد لاذع لسياسات بوش الابن المتهورة نتيجة لمخططات المحافظين الجدد الصهاينة من نائب الرئيس ديك تشيني إلى جون بولتن. وهذا ما أدى أيضا إلى هزيمة ساحقة لهؤلاء في انتخابات 2008 الرئاسية وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، صحيح أن الإدارة الأمريكية برئاسة اوباما لم تتخلَّ عن تعهد امن الكيان الصهيوني ولن تساهم في إعادة الحق الفلسطيني نتيجة للالتزام التاريخي والعقائدي الأمريكي لهذا الكيان، إلا أن زعزعة هذا التحالف، لا بل زعزعة هذا الكيان الصهيوني والوجود الأمريكي في المنطقة أصبحت أمراً ممكناً جداً، وان الخلافات التي طفت على السطح بعد اللقاء الأول ورئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو هي إحدى العلامات والمؤشرات على بداية تضارب الآراء والمصالح بين الكيان وربيبته أمريكا، وقد وصل الأمر إلى قائد القوات الأمريكية في العراق عام 2009 الجنرال ديفيد بترايوس لانتقاد التعنت الصهيوني، وقال إن هذه السياسات الإسرائيلية الخاطئة تؤدي إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر والقتل، وقد كان الرد من اللوبي الصهيوني قاسياً وأتى على لسان السفير الإسرائيلي في واشنطن وغيره من أصحاب الأقلام الصهيونية في أمريكا، وربما لهذا الأمر، وغيره طبعا، تم نقل ديفيد بترايوس إلى أفغانستان مكان اللواء ماكرستول الذي انتقد الإدارة الأمريكية وطريقة إدارتها للحرب(صالح، 2011).

ومنذ اللحظات الأولى لتسلم أوباما السلطة في العشرين من يناير 2009، بدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة الخارجية الأمريكية، الانسحاب من العراق، تطوير المهمة في أفغانستان، الاشتباك الفوري مع مشاكل الشرق الأوسط، وقد بادر بتعيين جورج ميتشل مبعوثا

للشرق الأوسط لما له من خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة، حيث بدا الخلاف واضحاً حول ملف الاستيطان، فقد طالبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعية في إعداد المستوطنين. وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باستثناء أعمال البناء في المساكن التي بدأ العمل بها والمخصصة لمقابلة الزيادة الطبيعية، ووسط هذه الخلافات طرحت قضية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن نتنياهو طالب باستثناء القدس الشرقية من هذا التجميد. إلا انه تبين فيما بعد أن الحكومة الإسرائيلية نجحت في توظيف ملف البرنامج النووي الإيراني، في انتزاع تنازلات من الإدارة الأمريكية في ملف الاستيطان، فبعد أن كانت واشنطن ترفض بشكل مطلق أية أعمال بناء في المستوطنات، عادت وقبلت باستثناء مناطق في القدس الشرقية وأيضا استكمال البناء في المشروعات الاستيطانية التي جرى العمل فيها(جاد، 2009).

ومن ابرز النقاط موضوع التساؤل في فضاء العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية هي رؤية العرب الإستراتيجية للمسافات الطفيفة ضمن حقل الأولويات الأمريكية الكبرى، فإن كان الطابع المتميز للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو طابع الثبات والدوام، فمن العبث الاعتقاد بأن في وسع العرب تحويل هذه العلاقات تحويلاً نوعياً في مستقبل منظور، فهم لا يستطيعون التأثير في وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى، ولا في التماهي الأيديولوجي –الثقافي الأمريكي – الإسرائيلي إلا بصورة هامشية جدا، فالعرب فيما عنى النقطة الأولى هم أنفسهم احد الموضوعات التي يمارس عليها، أو بالأحرى يمارس ضدها دور الولايات المتحدة العالمي، أما فيما عنى النقطة الثانية، أي نقطة التماهي الأمريكي –الإسرائيلي فإن العرب لن يستطيعوا مهما فعلوا أن يغيروا كينونتهم "فيصبحوا غربيين "ويحلوا محل إسرائيل" في المرجعية الثقافية –الإيديولوجية أو على الأقل احتلال المرتبة ذاتها التي تحتلها إسرائيل في هذه الحقبة، غير أن الكلام عن الاستحالة في هاتين النقطتين لا يلغي احتمالات العمل العربي على استراتيجيات يستطيع خلالها هذا العمل التدخل أو التأثير في مناطق الفراغ التي توتر العلاقة الأمريكية –الإسرائيلية. ولعل ابرز

مناطق الفراغ هذه هي تلك التي سنجدها على صعيد مرجعية المنفعة في الشرق الأوسط، غير انه ليس من شأن هذا التأثير أن يضع الطابع المميز لتلك العلاقة موضع تساؤل، بل انه يقتصر على زيادة أو نقصان تكلفة الإباحة الأمريكية لمساحة المناورة الإقليمية الإسرائيلية(حيدر، 2011).

ومن هنا فإن تماسك الحكومة الإسرائيلية ونجاحها في توظيف الأوراق المختلفة يقود في النهاية إلى تدجين الإدارة الأمريكية ودفعها إلى التأقلم مع السياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارات كثيرة تفرزها الأوراق الإسرائيلية التي تدفع نحو المزيد من التراجع في سلوك السياسة الأمريكية في محاولة منها للإضرار في المصالح الإسرائيلية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الصمود في مواجهة الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يبلور في النهاية التأقلم الأمريكي مع أهداف إسرائيل.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك أوباما

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في العالم، وترسيخاً لمكانتها الدولية فقد حرصت دوماً على امتلاكِ سياسة خارجية فذَّة تهدف من ورائها إلى زيادة رقعة مناطق النفوذ التابعة لها، وإضعاف المنافسين من كل حدبٍ وصوب. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت سياسات خارجية متعددة تتناسب ومتطلبات الحدث الدولي، وهذا ما حتَّم عليها إنشاء العديد من الأجهزة المتخصصة ولجان التخطيط ومراكز البحوث والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والشؤون العسكرية والإستراتيجية.

وما من شك في أن الولايات المتحدة تصوغ إستراتيجيتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط على هدي مرتكزات أساسية تحاول من خلالها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الأهداف النهائية لمصالحها القومية، ولأن منطقة الشرق الأوسط من بين تلك المناطق المفصلية في تحقيق تلك الأهداف فقد خصّها الخطاب الأمريكي بنوع من الاستثنائية لا سيّما بعد التحول الحاصل في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ذلك التحول الذي تلازم مع شيوع النظام الرأسمالي وانهيار التوازنات التقليدية لحساب الهيمنة الأمريكية، والى ظهور قواعد وسياسات جديدة ليس بين الأمم والكيانات السياسية فحسب بل بين المجتمعات داخل الدول نفسها . إذ لم يعد الحديث عن سيادة الدول مقبولاً في ظل حقائق التدخل في الشؤون الداخلية وعودة الاحتلال العسكري المباشر(أفغانستان والعراق)، مثلما لم تعد الدول قادرة على البقاء متماسكة في وجه نتائج العولمة(فهمي، 2011) لذلك لا بد للمرتكزات التي كانت سائدة في مرحلة ما أن تشهد تحولاً أو تكيفاً مع معطيات المرحلة الراهنة، تساوقاً مع ما هو حاصل في البيئة الدولية، خاصةً وان منطقة الشرق الأوسط قد شهدت متغيرات متعددة أفضت إلى تحولات خطيرة على المستويين الوظيفي والبنيوي(العناني، 2009) ومن أهم تلك المتغيرات : **أولاً** دخول بعض دوله في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة . **ثانياً** انه شرق أوسط

شهد ويشهد حرباً باردة دولية فيما بات يعرف بصراع المحاور (الشر والخير)، وأخرى إقليمية بين الكثير من مكوناته فيما يعرف بصراع الاعتدال والتطرف، **ثالثاً** : انه شرق أوسط يتراجع في بعض أجزائه دور الدولة لصالح التنظيمات والقوى المسلحة مما سمح بظهور نماذج من الدول الفاشلة . **رابعاً** التحول في طبيعة التحالفات والصراعات وهو تطور خطير وغير مسبوق إذ إن صعود ما يسمى (الخطر) الإيراني في المنطقة كمصدر للتهديد أدى إلى تقارب غير مسبوق أيضا في علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل، أي أن تغير علاقات عدد من تلك الدول مع إيران أخذ منحىً صراعياً أدى بتلك الدول إلى التقارب مع إسرائيل على قاعدة الخطر المشترك، **خامساً** حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي وهو تحول يجسد عملياً انحسار أطروحة الأمن الوطني لحساب الترتيبات الدولية الأمنية. وفي ضوءِ هذه التحولات كان لا بدّ للإستراتيجية الأمريكية أن تأخذ دوراً في توجهات الإدارة الجديدة من خلال المرتكزات الآتية:

1.5 أوباما والقضية الفلسطينية:

كانت البدايات الأولى لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضايا المنطقة منذ عام 1918م كما تمثلت بإرسال لجنة التحقيق الأمريكية كينغ – كراين (King Crane) عام 1919م إلى فلسطين وسوريا ولبنان للتحقيق في مطالب شعوب هذه البلدان، وبدأت ملامح النفوذ الأمريكي تظهر في المنطقة من خلال لبنان حيث طالب فريق من اللبنانيين بالاستقلال تحت الحماية الأمريكية كما أظهرت نتائج لجنة بيل (الحكيم،1966)، وجاء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية متأخراً، وهذا يعود إلى قيام سياستها الخارجية على مبدأ العزلة الذي سنّه الرئيس مونرو(الهزايمة،2011) وازداد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط مع بداية عقد الخمسينيات، لاعتبارات فرضها نمط النسق الدولي المشكل، وسمات الإستراتيجية الأمريكية التي اختارت توجها كونياً، وانسحاب الحليف البريطاني من المنطقة، ومتطلبات الصراع الأيديولوجي المتنامي، وأهمية المنطقة لثرواتها النفطية الضخمة وموقعها الاستراتيجي، وضرورة حماية الكيان الصهيوني ورعايته ودعمه إكمالا للدور

البريطاني الذي كان له الفضل في ميلاده وتأسيسه وإيجاد جبهة عربية موالية للغرب ومعادية للشيوعية والاتحاد السوفييتي(شلبي، 2008).

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية سياسة انعكست في مسار استمراري مع بعض الانقطاعات المفصلية أو المؤقتة، تبعا لمقتضيات مصالحها القومية، ولموازين القوى والتغيرات الطارئة على الصراع. إن عملية المفاوضات والتسوية السياسية السلمية للصراع "الإسرائيلي – الفلسطيني"، بإشراف أمريكا طيلة العقدين الماضيين، قد مهّدت لوجود سياق مميز من اجل تحليل ومحاكمة السلوك السياسي الأمريكي، وخاصة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال الفترة (2000 – 2008)، الذي احدث في ضوء الخروج النهائي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من مسرح الصراع، انقلاباً حاداً في دينامية الصراع، وتغيراً مرئياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تدخل الإدارة في مسرح الصراع، بصفتها لاعباً رئيسياً مباشرا، وتلجأ الإدارات الأمريكية، كلما كان ذلك ضروريا، إلى استخدام بعض الأنظمة العربية للضغط على القيادة الفلسطينية بأشكال مختلفة.

لم يأتِ خطاب الرئيس أوباما بجديد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على الرغم من أن أنه أقرّ بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وديمقراطية في حدود عام 1967، لكنه طالبهم بالاعتراف بيهودية الدولة، رافضاً ممارسة أي ضغط ضد إسرائيل، الأمر الذي يحوّل كلامه إلى مجرد شعار غير قابل للتطبيق على أرض الواقع. وكلنا يعلم ما حصل خلال السنتين الماضيتين، حيث اصطدمت جهود أوباما وإدارته برفض إسرائيل المطلق للبحث في مسألة المستوطنات، واضطر موفده الشخصي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشيل إلى الاستقالة من مهمته، بسبب غطرسة الطرف الإسرائيلي. لذلك لم يجد سوى الاستمرار في طرح مسألة ضرورة أن يقدم الإسرائيليون والفلسطينيون على تحقيق السلام، مع تأكيده على عدم إمكانية فرضه من جانب أي طرف خارجي بما في ذلك الولايات المتحدة(مراد، 2012).

وهناك من يعتبر أن الرئيس باراك أوباما قد ذهب أبعد من غيره من الرؤساء الأمريكيين في تعيين حدود الدولة الفلسطينية في خطابه الأخير، حيث يبدو أن تعيين

هذه الحدود في خطاب لرئيس أمريكي موجه إلى منطقة الشرق الأوسط، يعكس تصور الإدارة لطبيعة الحل النهائي للمسألة الفلسطينية. وهي المرة الأولى التي يحدد فيها رئيس أمريكي بوضوح تصوراً يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 مع بعض التبادل في الأراضي خاضع للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن لقاء الرئيس أوباما مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو في البيت الأبيض، بعد يومين من إلقاء الخطاب، أظهر ضعف تصور الرئيس الأمريكي وهشاشة طرحه، حيث رفض نتانياهو بالمطلق هذه الحدود، بل ورفض أي حديث عن الحل النهائي، وبالتالي فإن الرئيس أوباما، مهما كانت نياته، لم يتمكن من الدفاع عن طرحه وتسويق تصوره حول الدولة الفلسطينية، وهو يعلم حجم التأثير الذي يمارسه اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وحجم التمويل الذي يقدمه اللوبي لحملته الانتخابية. وقد ربط العديد من المحللين الأمريكيين، بعد الخطاب وبعد لقاء نتانياهو، ما بين استمرار دعم اللوبي الموالي لإسرائيل لترشيح أوباما لولاية رئاسية ثانية وبين التخلي عن تصوره للحل النهائي كثمن له، ما يعني عدم إمكانية ممارسة أي ضغط على بنيامين نتانياهو من أجل تمرير أوباما تصوره. وهي معادلة تجمع الدعم والتأييد اليهودي مقابل الدعم غير الملتبس للسياسة الإسرائيلية وممارساتها على الأرض.

وبالفعل، لم يصمد تصور الرئيس أوباما لحدود الدولة الفلسطينية أكثر من بضعة أيام، حيث تراجع عنه، في كلمته التي ألقاها أمام اللجنة الأمريكية للشؤون العامة لإسرائيل "أيباك"، بالقول إن دعوته لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام 1967 تأخذ في الاعتبار ما أسماه "الواقع السكاني الجديد"، أي الاستيطان الإسرائيلي. وعارض بشدة المسعى الفلسطيني للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية من جانب واحد في أيلول (سبتمبر)، كما أدان اتفاق المصالحة ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، مع دعوة إسرائيل "لاتخاذ خيارات صعبة" من أجل السلام، حسب تعبيره.

ومع اعتراف العديد من الدول في أمريكا اللاتينية بالدولة الفلسطينية، صار المطلب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة يلقى مزيداً من التأييد في مختلف حكومات

العالم، خصوصاً تلك الحليفة المقربة للولايات المتحدة في داخل أوروبا وخارجها، حيث لمّحت أكثر من حكومة أوروبية إلى رغبتها في الاعتراف بهذه الدولة. ويبدو أن الرئيس أوباما حاول اتخاذ مواقف وسياسات جديدة ومختلفة من موجة التغيرات والتحولات العربية كغطاء لاستمرار الدعم غير المحدود لإسرائيل، غير انه لم يضعها في سياق السعي الجدي لإيجاد تسوية دائمة قابلة للاستمرار في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن القول إن مرحلة الاحتجاجات والثورات العربية ليست كافية كي تحدث اختراقا نحو التقدم باتجاه حل عادل للقضية الفلسطينية، مع أنه كان يمكن لهذه المرحلة أن تشكل فرصة مناسبة لتدخل الولايات المتحدة، بوصفها وسيطاً نزيهاً، لكن الإدارة الأمريكية فوّتت هذه الفرصة، لتضاف إلى فرص كثيرة ضائعة(ياسين، 2010).

وما يجدر ذكره كذلك أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما طرح خطة سلام في المنطقة في خطاب له في 2011/5/19، وكان جوهر مشروع أوباما يقـوم علـى دعامتين:(مراد، 2012)

أ. إقرار فلسطيني بـ"دولة يهودية للشعب اليهودي"، حيث يقوم السلام الدائم على دولتين لشعبين، "إسرائيل" كـ"دولة يهودية" ووطن لـ "الشعب اليهودي"، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، تتمتع كل منهما بحق تقرير المصير، والاعتراف المتبادل والسلام، وتستند حدود الدولة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى خطوط 1967 مع تبادلات مشتركة ومتفق عليها.

ب. ترك كافة الأمور بكيفية أو بأخرى للتفاوض بين الأطراف، سواء ما تعلق منها بالأراضي والحدود والقدس واللاجئين، وحتى الفترة الزمنية التي يجب أن تنتهي فيها كل هذه الموضوعات.

غير أن القضية الفلسطينية ظلت على ما كانت عليه تدور حول عنوانين رئيسين: المفاوضات والمصالحة الوطنية. بالطبع لم تصل المفاوضات إلى أي نتيجة على الإطلاق، وهذا يعني أن الرهان على إمكان التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إسرائيل في قضايا الاستيطان والاستيلاء على الأراضي والأسرى ووقف العنف الإسرائيلي،

علاوة على الإسراع في انجاز اتفاق سياسي على طاولة المفاوضات، بات سراباً، وهو ما كان متوقعاً قبل ذلك. وبدورها فإن المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وإنهاء الانقسام الجغرافي والسياسي بين "فتح" و"حماس" وبين الضفة والقطاع ليسا على الأبواب.

وما يجدر ذكره أيضاً أن بعض النظم العربية بات يرى أن القضية الفلسطينية صارت عبئاً عليه، وهو يسعى إلى التخلص التدريجي من هذا العبء. وأبعد من ذلك، فإن عدداً من الدول العربية صار يعتبر إسرائيل أقرب إليه من دول عربية أخرى. وهذا أمر خطير بمفاهيم الأمن القومي الشامل. والسبب أن بعض الدول، ولا سيما في الخليج العربي، أصبح مرتبطاً بمنظومة الأمن الأمريكي. وبالمقابل فإن إسرائيل كانت تجهد بقوة لنزع الشرعية عن منظمة التحرير الفلسطينية بترويجها أن المنظمة ما عادت تمثل جميع الفلسطينيين ولا سيما في غزة وفي بعض بلدان الشتات. وهنا يغذي الانقسام السياسي والجغرافي هذه الذريعة. كذلك فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية واقتحام القرى واعتقال الناشطين يجعل السلطة الفلسطينية تبدو عاجزة على حماية مواطنيها، ويقدم أفضل خدمة للدعاية التي تقول إن السلطة متواطئة مع إسرائيل.

إن قراءة متأنية للإستراتيجية القومية الأمريكية التي وضعها أوباما عام 2010، تشير إلى أن القضية الفلسطينية لا تحتل المرتبة الأولى في هذه الإستراتيجية التي حملت بشكل لافتٍ للنظر اسماً أبدعته دبلوماسية المحافظين الجدد وهو: Advance Peace, Security, and Opportunity in the Greater Middle East حيث نجد أن الأهداف في هذه الإستراتيجية تتمثل في ثمانية أهداف مركزية هي: الأمن الإسرائيلي، العراق، إيران، الدولة الفلسطينية، منع انتشار الأسلحة النووية، الإرهاب، الوصول لمصادر النفط، وهو ما يشير إلى أن القضية الفلسطينية ستبقى أسيرة هذه الأهداف(ياسين، 2010).

وفي عام 2011 فشلت الأطراف العربية أيضاً في الضغط على الطرف الأمريكي لتحسين شروط العملية التفاوضية. وحتى عندما تحدثت الأطراف العربية عن بدائل أخرى في التوجه إلى مجلس الأمن، فإن الأزمات الدولية الحادة ظلت

وستبقى تنعكس بشكل أو آخر على القضية الفلسطينية خلال عام 2012، من مثل(مراد، 2012):

1. استمرار التذبذب في مستوى حدة الأزمة الدولية مع إيران.
2. تداعيات نتائج المحكمة الدولية في الموضوع اللبناني(قضية الحريري).
3. استمرار التوتر في شبه الجزيرة الكورية.
4. الأزمة الاقتصادية العالمية.
5. انعكاسات سياسات حلف الناتو في المجال الحيوي لكل من روسيا والصين.
6. نشاطات الجماعات الإسلامية المسلحة في الدول الغربية تحديداً.
7. آثار الانسحاب الأمريكي من العراق وانسحاب بعض الدول الأوروبية من أفغانستان.
8. احتمالات تحولات عميقة في باكستان.

2.5 الانسحاب الأمريكي من العراق:

لفهم السياسة الأمريكية الجديدة في العراق بعد مجيء الرئيس باراك أُوباما إلى البيت الأبيض لا بدّ من الوقوف على الخفايا التي رافقت التهيئة لقرار الانسحاب الأمريكي المجدول من العراق الذي اتخذته إدارة الرئيس السابق جورج بوش بالاتفاق مع الحكومة العراقية. والانسحاب المفترض لا يعني أنَّ أمريكا سوف لم يعدْ لها وجود في العراق مستقبلاً سواء أكان سياسياً أو أمنياً أو دبلوماسياً أو اقتصادياً أو غيره، وإنما الانسحاب يعني غياباً ظاهرياً للوجود العسكري في العراق ليس إلاّ، كما أنَّ الانسحاب المفترض لا يعني عودة العراق حراً مستقلاً غير منقوص السيادة، فهذه تُنتزع انتزاعاً وليس لأحدٍ يملك أن يهبها لأحد.

لم يكن في وارد الخطط التي وضعت لاحتلال العراق تركه في أمدٍ قريب، بل احتلاله احتلالاً عسكرياً طويل الأمدِ لرسم صورةٍ جديدةٍ للشرق الأوسط الجديد، إلاَّ أنَّ انبثاق مقاومةٍ مسلحةٍ فور احتلال بغداد في 9 نيسان 2003، وتصاعد قوتها بخطٍ بياني بلغ ذروته في عامي 2005 وحتى منتصف 2007 هدَّد القوّة العظمى بالهزيمة بالمفهوم العسكري المتعارف عليه على شاكلة ما حدث لقوات الاحتلال

الأمريكي في فيتنام، مما أدى إلى تفكيرٍ جدِّي لترتيب انسحاب كفيل بحفظ ماء وجه الولايات المتحدة مع حصد ما أمكنَ من المكاسب كخيارٍ لا بدائل له، أو انسحابٍ حتى من دونَ مكاسبَ تذكر(Biddle, 2007).

أما مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في 26 تشرين الثاني 2007، من قِبل الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الأمريكية – العراقية، فقد مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الإستراتيجية بين البلدين، وتمّ توقيع اتفاقيتين بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية هما: الاتفاقية الأمنية، واتفاقية "الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة"، اللتان دخلتا حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2009(إيميل، 2011).

وفي 27 مارس 2010 تمَّ الإعلان عن وثيقة الأمن القـــومي الأمريكي لعام 2010، وهي الأولى في عهد الرئيس أوباما، وفيما يتعلق منها بالشأن العراقي بين حكومتي الولايات المتحدة والحكومة العراقية فقد تمَّ تحديد جدولٍ زمني للانسحاب من العراق على أُسس تمَّ تضمين أهم بنودها في وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، وهي الوثيقة التي ركّزت على الحفاظ على الجهود السياسيّة والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، واعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسؤول، ولإنجاز (مرحلة انتقالية تقوم بنقل الأمن بشكل كامل ليكون من مسؤولية العراقيين، ووقف العمليات القتالية في شهر آب 2010، مع الاستمرار في تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وتقديم المشورة لها، والقيام بعملياتٍ محددة الأهداف لمكافحة الإرهاب بما يتفق مع التزامات أمريكا مع العراق، ومن بينها الاتفاقية الأمنيّة، على أنْ يتمّ سحب القوات العسكرية في نهاية عام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية(مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، وهو مطابق في توقيتاته مع ما جاء في الاتفاقية الأمنيّة الموقعة في بغداد بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة العراقية في 17 تشرين الثاني 2008، وتمَّ إقرارها من قبل البرلمان العراقي في

27 تشرين الثاني من عام 2008، ودخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2009 (بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كلّ منهما لتنفيذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين.

وقد حدّدت الاتفاقية الأمنيّة جدولاً زمنياً يتمّ بموجبه سحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى 31 كانون الأول عام 2011 ميلادي ، بعد تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في المحافظات العراقية، كما حدّده الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والعراقية، مع وضع الطرفين العراقي والأمريكي ترتيبات لتقليص عدد القوات الأمريكية على مراحل زمنية بموجب معاهدة وضع القوات (صوفا) التي صادق عليها مجلس النواب في 27 تشرين الثاني 2008.

وفي تفاصيل الاتفاقية الأمنية التي تمّ عقدها ما بين حكومة العراق والولايات المتحدة الأمريكية فقد نصت على خروج الأمريكيين من العراق، وحددت مهلاً زمنيًا لذلك، وركّزت الوثيقة على "سحب القوات العسكرية في نهاية عام 2011، مع الإبقاء على وجودٍ مدنيّ قويّ في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية، والحفاظ على الجهود السياسيّة والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، وحلّ الخلافات المعلَّقة، ودمج اللاجئين والمشرَّدين الذين يستطيعون العودة إلى مجتمعهم، ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة، واعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسؤول من شأنه أنْ يوفِّر للعراق فرصةً لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة له ولمحيطه في الشرق الأوسط"(مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ولم تُشر الوثيقة إلى تهديدات أو مخاوف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي يكون مصدرها العراق تستوجب البقاء فيه، واقتصرت على قيام عراقٍ سيّدٍ ومستقرٍ وقادرٍ على الاعتماد على نفسه للحرب بالإنابة، مع دعم أمريكي (لحكومة عراقية عادلة ومسؤولة، تمثّل العراقيين وتعمل على حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، إلى جانب التزام أميركا المستمر بعراقٍ ديمقراطي وحكومة منتَخَبة(مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

3.5 العلاقة مع إيران:

تُعدُّ إيران ذاتها الدولة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد خروج العراق من دائرة الفعل العربي نتيجة للاحتلال الأمريكي في عام 2003م ومساندتها له. فهي تحتل في الجانب الجغرافي مثلا، موقعاً استراتيجياً هاماً مطلاً على ضفة الخليج العربي وتشرف على مدخل مضيق هرمز، وتسيطر على جزر متعددة في الخليج، وتتمتع بقدرة اقتصادية عالية، وعدد سكانها أكبر من مجموع سكان دول الخليج العربي بما فيها العراق. بناء على ذلك، رسمت إيران سياستها الأمنية في المنطقة وقامت ببناء برامج وأبحاثٍ نووية وتسليحية متطورة، أثارت العديد من التساؤلات وردود الفعل السلبية والايجابيـــة، الإقليمية والدوليـــة حولها وحول مـــدى انعكاساتها ومخاطرها الأمنية على دول المنطقة والعالم (Bijan, 2009).

وتنطلق رؤية إدارة أوباما تجاه إيران من أنّ الحوار والعلاقات التجارية والاستثمارات تُعتبر الطريق الأمثل لجعلها تتبنى مواقف معتدلة، وأنّ إدارة بوش تضخم كثيـــراً من الخطر الإيـــراني، وفي الوقت ذاته فإنّه يمكن عزلها أو احتواؤها. كما أنّ إنتاجها من النفط يُعتبر ضرورياً جداً بالنسبة للاقتصاد العالمي، لذلك فإنّ تبني سياسة "الحوار الفعال" ستكون أكثر فائدة وإسهاماً في جعل إيران تعود إلى الاعتدال بدلاً من سياسة "العصا والجزرة" ، كما أنّ التعاون في مجال التجارة والاستثمار يُعتبر من أفضل السبل لتعزيز وتقوية الحركات العلمانية في إيران في مواجهة المتشددين الإيرانيين.

وفي هذا الصدد كشفت صحيفة واشنطن بوست 23 يوليو 2009م، أن إدارة أوباما قررت وقف الرهان على الرئيس أحمدي نجاد في مجال الإصلاحات معتبرة أنه «ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده». وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسميًا الدعوة إلى تغيير «نظام الحكم» في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديدًا إرهابيًا(نقولا، 2010).

ويشير (بيومي، 2009) إلى أن تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من

انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية، كل ذلك بات يستوجب إعادة ترتيب الأوراق الأمريكية في المنطقة وخصوصاً ما يتعلق منها بالملف الإيراني.

لقد بدأ العمل في البرامج النووية الإيرانية في الخمسينيات من القرن الماضي في زمن الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية، ولكن مع ظهور الثورة الإيرانية في عام 1979م وتبنيها لسياسات خارجية ومرتكزات فكرية تستند إلى مذاهب دينية تختلف مع سياسة من سبقها، برز في المنطقة شكل آخر من التحديات التي واجهت دول المنطقة ولا تزال بناءً على المتغيرات الجديدة في إيران منها توقف الدعم الأمريكي والغربي لبرامجها النووية بسبب الخلاف السياسي معها، ولكن هذه الدولة استمرت بالعمل على تطوير مفاعلها النووي لأسباب تتعلق برؤيتها الخاصة بالتهديد الأمني المفترض القادم إليها من دول إقليمية مثل باكستان وإسرائيل، وأخرى دولية ممثلة بالولايات المتحدة. هذا الاستمرار ربما جاء لأسباب أخرى منها ما يتعلق بدوافع اقتصادية وثانية تكمن بإظهار هيبتها الإقليمية والدولية(Bahgat, 2006).

وعلى الرغم مما أدلى به الرئيس باراك أوباما من تصريحات مناهضة للسياسة الإيرانية –إعلامياً على الأقل–، فقد استمرت القيادة الإيرانية بتطوير برامجها التسليحية والنووية، ولاقت هذه السياسة ترحيباً شعبياً ومساندة لها Karl, 2011). وبالمقابل بدأت بعض دول المنطقة تتخوف من الخطر الإيراني على مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربي والعالم، وازداد التحسب من تأثير إيران على الأقليات الشيعية في المجتمعات العربية المجاورة لها، وهو أمر له انعكاساته وتداعياته الأمنية على هذه الدول.

لقد ضاعفت الأحداث التي ظهرت في منطقة الخليج العربي من التساؤلات حول مستقبل سياسة إيران، وعن خطرها على أمن المنطقة واستقرارها، وساهمت في الوقت نفسه في تعميق العداء بين أطراف العالم الإسلامي. فاندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وظهور تحالفات إيرانية مع دول عربية وتيارات سياسية فيها،

وتصريحات إيرانية عن ملكيتها لدولة البحرين، وإصرارها على الاستمرار باحتلال الجزر العربية في الخليج العربي، وتقدمها في برنامجها النووي، كلها عوامل ضاعفت من التحسب للخطر الإيراني القادم على المنطقة العربية(Morteza, 2010).

كذلك أضاف البرنامج النووي الإيراني هاجساً أمنياً يضاف لما ذكر آنفاً، حيث بدأت دول الخليج العربي تتوجس خيفةً تجاه إيران ونواياها الجديدة، خاصة أن البرنامج النووي السلمي للطاقة النووية يمكن أن يتحول إلى الأغراض العسكرية متى ما توافرت الإرادة السياسية، مع القيام بخطوات مهمة أخرى وإن كانت أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية والعسكرية.

فإذا ما تجاوزنا الحديث حول قدرة الدولة على الإنتاج إلى الأهداف والدوافع من وراء هذا البرنامج، فإننا نجد أنَّ اهتمام غالبية المحللين والمهتمين بشؤون المنطقـــة ينصب في معظمه على أهداف البرنامج النووي الإيراني، للاعتقاد السائد بينهم أن هدف إيران من برامجها النووية يدور حول إنتاج الأسلحة النووية لتحقيق أحد الاحتمالين أو ربما كليهما معاً، فالأول يتعلق بموضوع الردع والذي غالباً ما يكون موجهاً ضد الدول النووية الأخرى التي تقع ضمن الدائرة الإقليمية لإيران، ومنها إسرائيل والهند وباكستان، أو ربما يأتي للابتزاز الذي سيوجه للدول غير النووية في المنطقة، وفي مقدمتها دول الخليج العربي التي تعاني من خلل استراتيجي كبير على العديد من الأصعدة مقارنة بقدرات إيران(باكينام، 2011).

إن التحليل للتوجه الإيراني أعلاه يستند إلى سياسة إيران التاريخية المعادية للعرب في العديد من أهدافها، حيث تأتي درجة العداء لهم حسب شدة الموقف المطلوب، وتبعاً للموروث الثقافي والاجتماعي في بعض الدول العربية. بل أكثر من ذلك، ينظر أصحاب هذا التوجه لإيران على اعتبارها دولة قومية فارسية، تستند إلى المذهب الشيعي فضلاً عن أنها ثورية، تمضي مدفوعة بمعتقداتها هذه للسعي إلى الهيمنة على العرب في الخليج العربي بل وعلى المنطقة العربية بأكملها. يستند هؤلاء الكتاب في هذا الطرح إلى ممارسات إيران الفعلية في الشأن العربي منها

تدخلها في كل من العــراق، ولبنان، وبعض حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس، وفي السودان والأردن وغيره(سعيد، 2010).

إن البحث في العوامل المؤثرة على المدركات الإيرانية، ومتابعة مدى تأثيرها على السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة في الشرق الأوسط، يتيح للمهتم معرفة أولويات القيادة الإيرانية في ترتيب سياستها ضمن رؤية القيادة الإيرانية المبنية على العقيدة الدينية وفقاً للمذهب الشيعي، وبناء عليه وضعت تصورها حول طبيعة تعاملها مع دول الجوار العربية.

ووفقاً لما جاء في جريدة الرأي الصادرة بتاريخ 2013/09/29م فقد تلخصتْ سياسة الرئيس الأمريكي باراك اوباما مع إيران في عدد من المحاور أهمها:

1-الحد من النفوذ الإيراني في العراق، وبما لا يعيق النفوذ الأمريكي فيه، وفق منطق الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية.
2-تسهيل الحركة الأمريكية في أفغانستان.
3-ضمان أن لا تتحول الطاقة النووية الإيرانية إلى طاقة نووية عسكرية، وذلك لضمان امن إسرائيل من جهة ولإراحة أوروبا من جهة ثانية.
4-أن لا تكون هناك علاقات وديّة وعميقة بين إيران وكوريا الشمالية لخدمة هدف عدم التحوّل الإيراني باتجاه الطاقة النووية العسكرية.
5-تجميد النفوذ الإيراني في الحديقة الخلفية لأمريكا، أي أمريكا اللاتينية.
6-أن لا يكون لإيران أي صلة بالقاعدة أو بأي تنظيم إسلامي متطرف.
7-تبريد العلاقة مع سوريا وفي الوقت عينه عدم إقامة أي حلف عربي إيراني، لأن ذلك يهدد الكيان الصهيوني في الصميم.

4.5 العلاقة مع تركيا:

تنفرد تركيا من بين دول منطقة الشرق الأوسط بخاصية الانفتاح على دول المنطقة لاسيما تلك الدول التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا حيالها القيام بدور الوساطة مثل العرب و(إسرائيل). وتحاول تركيا في السنوات القليلة الأخيرة

إيجاد دور مهم لها كلاعب أساسي في المنطقة ويؤخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة، فقد حاولت تركيا أن تلعب دوراً مهماً في العراق بعد عام 2003 مستفيدة من الوضع الأمني فيه والمشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة هناك، وأرادت تركيا كذلك أن تلعب دوراً في المسألة اللبنانية بإرسالها قوات إلى جنوبي لبنان للمشاركة في قوة اليونيفيل تحت قيادة الأمم المتحدة بعد حرب 2006 بين حزب الله اللبناني و(إسرائيل) غير أن مساعيها لذلك تعثرت بسبب الجهود السورية والإيرانية والمؤثرات الداخلية اللبنانية(غالي، 2011).

ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن يشكل جسراً بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافياً واقتصادياً وثقافياً، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي العام المقبول. لقد حولت المؤسسة العسكرية التركية التي سيطرت على مقاليد السلطة لمرحلة تاريخية كبيرة، ورسمت السياسات الإقليمية لتركيا في اتجاه الارتباط بالغرب الأوروبي والأمريكي على مستوى السياسات الإقليمية والدولية، العلمانية إلى أداة لنفي الدين ومحاربته، بدلاً من الاكتفاء بالفصل بين المجالين الديني والسياسي كما هو الحال في النظم الديمقراطية الغربية(فوللر، 2008).

وفق هذا المقتضى توظف السياسة الإقليمية لتركيا تحت حكم "حزب العدالة والتنمية" الموروثات التاريخية والجغرافية لتركيا بشكل مثالي، بطريقة تتجاوز العوائق التي حالت دون تبلور سياسة إقليمية تركية فعالة في الماضي، ويربط داود أوغلو بشكل جذاب بين العوامل الجيو-اقتصادية والجيو-ثقافية والجيو-سياسية في إطار يتوخى إعادة تحليل البناء الجيو-سياسي لتركيا من جديد يعتقد أحمد داود أوغلو أن "ثمة سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها في الشرق الأوسط، الأولى هي الابتعاد التام عن الشرق الأوسط ومشكلاته، والثانية هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقاً من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة، أما السياسة الثالثة فتقوم على النظر إلى الشرق

الأوسط من خلال مقاربة تركية خالصة مركزها أنقره"، من الواضح أن تركيا اختارت السياسة الثالثة(اللباد، 2011).

ومثّل انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 فرصة كبيرة أمام أنقره لتمتين شراكة إستراتيجية مع واشنطن تمتد خلال القرن الحادي والعشرين نظراً إلى حاجة كل من الطرفين للآخر ولكن وفق قواعد لعب مغايرة تسمح لتركيا بهامش أكبر للمناورة الإقليمية. يعد البروفيسور أحمد داود أوغلو وزير الخارجية الحالي المنظّر الأساسي للسياسة الإقليمية التركية الجديدة، وهو مؤلف كتاب "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، الذي يُعدّ الأساس لفهم المرتكزات الانطلاقية لرؤية تركيا لنفسها ولجوارها ومن ثم تقديرها لدورها القادم. بعد رؤيته المعمقة لوضعية بلاده في السياستين الإقليمية والدولية يريد داود أوغلو لتركيا أن تتخطى دور الدولة الحاجزة لطموحات موسكو طيلة الحرب الباردة أو حتى الدولة الجسرية بين الشرق والغرب لتصل إلى الدولة ذات العمق الإستراتيجي. وليس أدل على ذلك من زيارة أوباما لتركيا في أبريل 2009، والتغيير المصاحب للهجة الخطاب مع أنقرة. ولكن لإعادة إحياء العلاقات بين البلدين والشراكة الأمنية بينهما، كان لابد من اتخاذ خطوات ملموسة بشأن عدد من المسائل التي تسببت في التوتر سابقا(أوغلو، 2010).

وقد سعى الرئيس أوباما إلى حل القضايا الدولية بالوسائل السلمية مثل الدبلوماسية والمفاوضات والوفاق. وخلال هذه المسيرة كانت تركيا في طليعة الدول التي وثق بها بل وحتى التي استند إليها. وقد أظهر أوباما ثقته بتركيا من خلال زيارته إليها في جولته الخارجية الأولى بعد انتخابه رئيسا وإلقائه خطابا في مجلس الأمة التركي. وبهذا بدأ عهد من الشراكة النموذجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق أقام البلدان تعاونا جريئا ومتقدما جدا في سبيل الحل السلمي للمشاكل القائمة في مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. وفي مقدمة مجالات التعاون بين البلدين نذكر تأسيس نظام جديد في العراق وأفغانستان وضمان التقارب بين تركيا وأرمينيا وتحقيق السلام السوري – الإسرائيلي وإيجاد الحل

لمشكلة البرنامج النووي الإيراني ووضع حل مستند إلى أساس دولتين في إسرائيل وفلسطين وتطوير التعاون في منطقة البلقان(عساف، 2009).

وتطورت العلاقة الأمريكية التركية في عهد الرئيس أوباما ولم تكن مرتبطة بموضوع واحد أو بعهد واحد وكونها مستندة إلى استمرارية هيكلية. فالبلدان واصلا التعاون والتنسيق بشأن إقامة نظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو، وكذلك دخل البلدان في توافق بشأن تغيرات وتحولات الربيع العربي وإقامة نظام جديد في المنطقة. والرئيس أوباما قدم دعما تاما لنهوض تركيا بدورٍ في الربيع العربي كما أنه يرغب قي تأسيس السلام والاستقرار الإقليميين بتضافر جهود البلدين. ومن المعروف أن التواصل كان مستمراً في هذه المسيرة بين أوباما وأردوغان اللذين تشاورا هاتفيا أو وجها لوجه حول التطورات الإقليمية(ماجد، 2011).

وبين عامي 2009 و2010 كانت العلاقات التركية – الأمريكية ممتازة ولا سيما وأنها تطورت ضمن إطار "الشراكة النموذجية". ودخل البلدان في حوار وثيق فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهذا الحوار كان قد مهد السبيل إلى المسيرة التي سُميت بانفتاحات السياسة الخارجية التركية. وأُقيم في تلك اللقاءات تعاون مكثف بين الجانبين في سبيل حل المشاكل بين تركيا وأرمينيا والبرنامج النووي الإيراني ووضع حل سلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وضمان السلام بين سوريا وإسرائيل وإعادة هيكلة العراق. فقد تحرك البلدان لتأسيس نظام إقليمي جديد من خلال إيجاد الحلول لهذه المشاكل. غير أن نتائج هذا التعاون لم تتحقق على النحو المنشود. فقد تعذر اكتمال انفتاحات السياسة الخارجية بسبب الظروف الإقليمية وكذلك جراء عدم التطابق التام للآراء التركية والأمريكية بصدد هذه القضايا(وفتش، 2010).

وجدير بالذكر أن العلاقة الأمريكية – التركية اكتسبت زخماً جديداً بانطلاق الربيع العربي في أوائل 2011. وجاءت ثورات عربية متتابعة لتغيّر البنية الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، متحدية بشكلٍ جدي الإطار الأمني الذي ترعاه الولايات المتحدة في المنطقة. فالعلاقات التركية – الأمريكية أصبحت أكثر تنوعاً من أي وقت مضى خلال العقد الذي تولى فيه حزب العدالة والتنمية الحكم، والذي

حدثت خلاله تغيّرات تاريخية في الشرق الأوسط وحول العالم. لقد حوّلت قوة تركيا ونفوذها الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي البلد إلى لاعب رئيس في الشؤون الإقليمية، وتطمح تركيا في أن تصبح لاعبا دوليا خلال العقد القادم. وأنّ أسلوب الولايات المتحدة في التعامل مع الشرق الأوسط قد تغيّر من أجندة للتدخل لجلب الديمقراطية إلى المنطقة في عهد إدارة بوش، إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من الإشراف في عهد الرئيس أوباما(غالي، 2011).

5.5 الأزمة السورية:

بجانب التوازن الحرج بين أطراف الأزمة داخل سوريا، يلعب البعد الخارجي دوراً مركزياً في توجيه مسارها، فالتاريخ والجغرافيا جعلا سوريا دوما عند مسافة تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية والخلافات ذات الأبعاد السياسية والدينية والعرقية بين القوى الرئيسية في المنطقة، بل ويمتد تأثير سوريا إلى بعض دول المنطقة بحكم طبيعة التركيبة الاجتماعية المكونة لأعراق وديانات ومذاهب شعبها وامتداداتها في قلب هذه الدول، وإلى جانب هذا البعد الإقليمي وعلاقات أطرافه بالعالم نجد سوريا دائما تكون رقماً مهماً تتقاطع عنده مصالح الدول المؤثرة في النظام الدولي، وتبرز أهميتها عند لحظات التحول الكبرى في طبيعة وشكل هذا النظام باعتبارها بوابة يمكن عبرها هندسة المصالح وإعادة صياغة موازين القوي الجديدة.

وقد أتتِ الثورة السورية لتضفي مزيداً من المصداقية على طبيعة الجغرافيا السياسية لسوريا وتأثيرها ومدى استغلال القوى الدولية للخصوصية السورية من أجل النفاذ إلى الغايات الكبرى في الإقليم والعالم، مما يدعو إلى القول بأن الثورة السورية ربما تكون مخاضاً صعباً لنظام إقليمي ودولي جديد قيد التشكل، وستكون ساحة انطلاقه هي منطقة الشرق الأوسط التي تمر حاليا بحالة من عدم الاستقرار، لهذا نجد أنه ورغم وضوح الرؤية تجاه عدالة ومنطق مطالب الشعب السوري وسلاسة عمليات التحول في نماذج ليست بعيدة عما يحدث في سوريا كتونس ومصر وإلى حد ما ليبيا واليمن على اختلاف أدوات التغيير وصوره وارتداداته، وعلى جانب آخر تجاوز النظام السوري لكافة قواعد القانون الدولي والإنساني

وخروقات النظام تجاه طرق التعامل مع شعبه، فإن التوازن الإقليمي والدولي حول سوريا لعب أدوارا سلبية عمقت من الأزمة وعقدت من سبل حلها نتيجة الخلاف حول المصالح والنفوذ وطبيعة التحالفات والخلافات(McCain, 2012).

وهنا تجدر الإشارة إلى طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية بالنظر إلى محوريته في تشبيك العلاقات في منطقة الشرق الأوسط في إطار المصالح العليا للولايات المتحدة في المنطقة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبداية يمكن القول إن الثورة السورية قطعت الطريق على تطور العلاقات الأمريكية مع النظام السوري، والتي كانت بصدد التطور الايجابي قبيل الثورة بشهور، هذا التطور الذي جاء في إطار تطوير النظام السوري لإستراتيجية إقليمية نشطة ساهمت في مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه سوريا بتحويلها من "التشدد وفرض العزلة" إلى "الحوار والانخراط" على نحو أعاد لها اعتبارها الإقليمي، بل إن النظام السوري راكم من مصادر القوة وأوراق الضغط ما جعله أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، فعندما وصل الأسد الابن للحكم في سوريا جاء بخبرات محدودة وعبر شرعية داخلية وخارجية متآكلة، وتزامن ذلك مع مرحلة دولية اتسمت بالتشدد تجاه دول المنطقة وصلت حد طرح أفكار علنية لعملية إحلال سياسي كما تم بالفعل في العراق، حيث وضعت الخارجية الأمريكية سوريا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على قائمة الدول الراعية للإرهاب وذلك رغم التعاون الذي أبداه النظام السوري مع وكالات الحكومة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، وزاد هذا الضغط بصورة غير مسبوقة بعد سقوط نظام البعث في العراق عام 2003، الأمر الذي وصل إلى درجة تصميم الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بعد نجاحه في ولايته الثانية في 2004 على الدفع باتجاه التغيير في سوريا في خطوة كانت توحي بأن الإدارة الأمريكية لا ترى إستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط إلا من خلال عملية "استبدال" سياسي للنظام السوري، وزادت وتيرة هذا الضغط بسحب السفيرة الأمريكية في دمشق مارجريت سكوبي على اثر اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في فبراير 2005، ولعبت الإدارة الأمريكية دوراً أساسياً في خروج سوريا من لبنان في مارس من العام نفسه، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي طالب بإنهاء

الاحتلال السوري للبنان الذي استمر عقود طويلة، كما ضغطت على النظام السوري عبر التلويح بعصا المحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق في قضية اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، ووصل الضغط إلى تحليق الطيران الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في اللاذقية في 28 يونيو 2006 على خلفية اتهام إسرائيل سوريا بدعم حماس وفصائل المقاومة، ثم تدمير الطائرات الإسرائيلية لموقع "الكبر" بدير الزور في سبتمبر 2007 بوصفه موقعاً سرياً للبرنامج النووي السوري، وكذلك توجيه المقاتلات الأمريكية ضربات عسكرية إلي مواقع سورية على الحدود العراقية في منطقة البوكمال في أكتوبر 2008، باعتبارها نقطة عبور رئيسية للمسلحين الأجانب إلي العراق، مما فرض في النهاية عزلة دولية وشكل حصاراً سياسياً محكماً على النظام السوري(العناني، 2009).

لكن كل هذه الضغوط الأمريكية بالتعاون مع حلفائها الإقليميين من محور الاعتدال لم تنجح في خضوع النظام السوري للمطالب الأمريكية الرئيسية المتعلقة بالملفات الإقليمية المهمة، وعندما أعادت الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه سوريا منتصف عام 2007 كانت ترى أن التعاون مع دمشق مفيد في دفع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على عدة جبهات بما في ذلك مستقبل العراق واستقراره، وعلى المدى الطويل خلق دولة قابلة للحياة في لبنان، والمساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل على كافة الجبهات، وإذا تخلت دمشق عن إيديولوجيتها كان يمكن تحجيم نفوذ إيران في المنطقة وخلخلة توازنها الإقليمي، بالإضافة إلى الحاجة للتعاون بين سوريا ووكالات الحكومة الأمريكية لملاحقة القاعدة وحلفائها، وفي النهاية سيعزز الاشتباك الدبلوماسي والاقتصادي بين سوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القوى الإصلاحية في سوريا بما في ذلك أعضاء الطبقات المهنية والتجارية ومن ثم تسريع جهود دمجها في الاقتصاد العالمي. لكن تلك الملفات امتلكت فيها سوريا رصيدا كبيرا من المناورة وقدرة فعلية علي التأثير، لهذا زاد الارتباط السوري الإيراني وساهمت سوريا بقدر كبير في إرباك الحسابات الأمريكية في المنطقة وكانت حائلاً دون تقدم المخططات الأمريكية نحو الشرق الأوسط الجديد، بل شهدت المنطقة تطورات أهمها حرب في لبنان 2006، وأخرى في غزة مطلع 2009، ولم

تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة من تحقيق إنجاز عسكري أو سياسي حاسم فيهما بل ثبت بما لا يدع مجالا للشك مدى تأثير الدور السوري، وتأكد أيضا فشل الإستراتيجية التي اتبعتها إدارة بوش الابن تجاه سوريا منذ عام 2002.

وقد عكست رحلات قامت بها وفود من أعضاء الكونجرس الأمريكي ترأستهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي في أغسطس 2007 إلى سوريا حقيقة وجود خلاف داخل أجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة تجاه بدائل التعامل مع النظام السوري بين التشدد والعزلة أو التفاهم والتقارب، وقد كان رهان "فرنسا – ساركوزي" على إنهاء العزلة عن سوريا مقابل إحداث سوريا تقدماً في بعض الملفات المعقدة وأولها الملف اللبناني سابق لتبلور سياسة أمريكية واضحة، وبدا هذا واضحاً خلال مؤتمر الاتحاد من اجل المتوسط الذي عقد في باريس والذي دعا فيه ساركوزي بشار الأسد، ثم من خلال زيارة ساركوزي إلى دمشق في 3 سبتمبر 2008 والتي أعقبها القمة الرباعية في دمشق بين زعماء كل من فرنسا وسوريا وتركيا وقطر، ثم مناشدة الرئيس الفرنسي الاتحاد الأوروبي لإنهاء معارضته لعضوية سوريا في الرابطة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بيع طائرات إيرباص إلى دمشق، وإعطاء الضوء الأخضر لشركتي "توتال ولافارج" لتوقيع صفقات تجارية كبري مع سوريا، وهو ما مهد الطريق لزيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلي لندن في شهر أكتوبر من العام نفسه(نعمان، 2009).

ويمكن التأكيد على أهمية الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل كمحدد مهم للموقف الأمريكي، لأنه يفرض على الولايات المتحدة دعم التغيير في سوريا شريطة ألا يكون ذلك على حساب أي تهديد وجودي لإسرائيل، وإذا أخذنا بالاعتبار الصعود الإسلامي في بلدان الثورات العربية ومواقف هذه القوى المتعارضة من الممارسات الإسرائيلية، بل ومواقفها من حقيقة وجودها ذاته، بالإضافة إلى هيمنة تيارات الإسلام السياسي على مشاهد الثورة السورية بشقيها المدني والعسكري، نجد أن التحفظ الأمريكي تجاه الثورة السورية له مبرراته، وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم طلب إيهود باراك من الحكومة الأمريكية تخفيف الضغط على النظام السوري

وتركه لشأنه، وما يعزز هذا السياق إدراك قادة إسرائيل حقيقة أن ميل الثورات العربية هو في محصلته معاد لسياساتها، وبالتالي حين يكون موقف إسرائيل ومصلحتها ضد تغيير نظام الحكم السوري، حتى لو أعلن بعض مسئوليها عكس ذلك، يكون حتما هناك التزام أمريكي بأن يكون أي تحول في سوريا ضامنا لأمن إسرائيل، وربما يبرر هذا الارتباك والخلاف في وجهات النظر داخل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والغرب عموما السلوك المتردد تجاه الأزمة السورية.

الخاتمة

ما من شكّ في أن رياحَ التغيير التي جاءتْ بباراك أوباما رئيساً للولاياتِ المتحدة الأمريكية في كانون الثاني من عام 2009 لم تأتِ بما تشتهي السفنُ المنهكةُ والمتهالكةُ على شواطئ الشرق الأوسط كمنطقةٍ عانتْ دونَ غيرها من المناطق جرّاء سياطِ الغضبِ التي أجادتْ يدُ سلفه قبضتها. فنبرةُ الخطاباتِ والتصريحاتِ الحماسيّةِ التي انتهجَها الرئيس باراك أوباما قبل وأثناء الفترة الأولى لتوليهِ مقاليدَ الحكم وما حملته معها من أملٍ ووعودٍ ورغبةٍ في إخمادِ وتيرةِ العنفِ والتوتر وحدَها لم تكن كافية لتغيير صورة أمريكا في ضوء الموروث السياسي والانحياز الإستراتيجي الأمريكي تجاه إسرائيل من جهة وما خلفته سياسة بوش المفرطة في استخدام القوة تجاه هذه المنطقة الحيوية من العالم من جهة أخرى.

وإذا ما كانت السياسة الخارجية لأيِّ دولة في العالم هي امتدادٌ طبيعيٌّ لسياستها الداخلية فما من شكٍّ كذلك أن جملة التحديات الداخلية التي واجهت باراك أوباما منذ اللحظة الأولى لتنصيبهِ رئيساً للولايات المتحدة قد كان لها كبيرُ الأثر في تحديد تجاه البوصلة والنهج السياسي الذي يستوجب على مؤسسة الرئاسة إتباعَهُ للحفاظِ على المصالحِ الوطنيةِ والقوميةِ العليا للبلاد.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أيضاً جملة العقبات السياسية والاقتصادية في ضوءِ تعقيداتِ الظروفِ الدوليةِ والتقلباتِ التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص نستطيع حينئذٍ الوصول إلى قراءةٍ ولو عابرة إنْ لم تكن دقيقة للخط الناعم الذي اتخذته الإدارة الأمريكية في رسم إستراتيجيتها تجاه المنطقة والعالم في عهد الرئيس باراك أوباما. وهو ما حاولت الدراسة الوقوف عليه من خلال فصولها السابقة.

فالهوة العميقة جراء السياسات العدوانية لإدارة بوش والحرب الاستباقية التي أعلنتها الولايات المتحدة في مواجهة دول محور الشر والاندفاع الحماسي غير المسبوق لفريق سياسته الخارجية الفاقدِ للقراءةِ المتأنيةِ لظروفِ وطبيعةِ المنطقة، كلّ ذلك نتجَ عنه دخولُ الولايات المتحدة في حروب مُكلفةٍ وغير ضروريةٍ أدّت بالنهاية إلى زيادة وتفاقم حجم الخسائر التي مُنيت بها ميزانية الدولة، ناهيك عن حالة

الكراهية والعداء التي خيمت على المنطقة وهو ما تسبب بلا شك في ضرر جسيم لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما يلتقي كل ذلك مع رغبة وتصميم أوباما على انتهاج سياسة خارجية على غرار الرئيس جون كينيدي يصالح بها أبناء أمته ويعيد من خلالها صورة أمريكا التي أضرت بها إستراتيجية بوش المرتكزة على إشاعة الرهبة والخوف حينئذٍ يكون المدخلُ للفهمِ والتفسيرِ عند الوقوف على واقعية أوباما المستندة إلى تركيزها على المصالح الأمنية المشتركة والشراكة ومبدأ التعددية.

وعطفاً على ما سبق، واستناداً إلى مبدأ الواقعية الذي انطلق منه باراك أوباما في ضوء الصعود المتنامي سياسياً واقتصادياً لبعض القوى الدولية كروسيا والصين.. وإذا ما أخذنا في الحسبان كذلك أنه رئيسٌ للولايات المتحدة التي استنزفتها الحروب والأزمات الاقتصادية وليس رئيساً لمنطقة الشرق الأوسط التي عصفتْ وتعصفُ بها الأحداث وتلتهبُ فيها الملفات المعقدة بما يجعلها عبئاً على أيّ رئيسٍ قادمٍ من واشنطن، عندما نستحضر كل ذلك ونستدعي معه جملة الأنماط الإستراتيجية التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة من عهد ترومان وحتى بوش الابن وفقاً لما تفرضه التحديات وطبيعة النظام الدولي والإقليمي نستطيع حينئذٍ أن نَعِيَ ما ترمي إليه إدارة باراك أوباما من التخلي فيما بعد عن بعض التزاماتها السياسية ونستطيع أن ندرك أيضاً سر التكتيك والانسحاب المبرمج وغير المبرمج للولايات المتحدة من المنطقة بما يأخذنا إلى الحكم دون أدنى شك أن إستراتيجية أوباما ما هي إلا نمط وامتداد طبيعي لجملة الأنماط التي فرضها الواقع الدولي والإقليمي على صناع السياسة الأمريكية جمهوريين وديمقراطيين.

فعلى صعيد ملف الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعدّ الامتحان والمحك الأول لإرادة وعزيمة أيّ رئيس أمريكي جديد آتٍ للتغيير فإن استمرار الطرف الإسرائيلي في بناء المستوطنات كردّ فعلٍ على مبادرة أوباما الأولى تجاه القضية الفلسطينية لأكبرُ دليل على ضعف نبرة الخطاب الأمريكي وعدم قدرتها على الصمود أمام تعنتِ وغطرسةِ ابنها المدلل وهو ما يعد الإجهاض الحقيقي لأي مبادرة للتغيير عندما تعاكسُ رغبة متبنيها أحد الثوابت الإستراتيجية، ومن هناك كانت

صدمة باراك أوباما الأولى بالواقع الذي فرض عليه حينها التوقف ومحاولة إعادة القراءة من جديد بما يتوافق مع الثوابت السياسية الموروثة فيما يتعلق بالانحياز للطرف الإسرائيلي كأحد المصالح القومية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وأيّما كان الطرح والتكتيك الأمريكي الذي تبنته إدارة أوباما بعد ذلك فجميعنا يدرك أن الدور الإسرائيلي كان هو الأقوى والمهيمن والضاغط على توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، سواء أكان ذلك من خلال تأثير اللوبي الصهيوني في صناعة السياسة الأمريكية وتحديد أهدافها في المنطقة بما يخدم إسرائيل وأمنها، أو من خلال الالتزامات التاريخية من قبل الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وتعهدها بتقديم المساعدة لها وحمايتها، وعندها تكون أي خطوة من قبل الرئيس أوباما للضغط على الطرف الإسرائيلي ومغايرة لمصالحهِ ما هي إلا ضربٌ من العبث السياسي. وإن كان من سؤال يطرح نفسه في مثل هذا السياق فماذا يمكن لإدارة الرئيس أوباما تقديمه تجاه هذا الملف الشائك في ضوء جملة الضغوط آنفة الذكر هذا إذا ما أضفنا إليها أيضاً حالة الانقسام والصراع ما بين قطبي الداخل الفلسطيني فضلاً عن غياب دور عربي ضاغط يعيد التوازن إلى معادلة الصراع، بل إن بعض النظم العربية بات يرى أن القضية الفلسطينية صارت عبئاً عليه، ويسعى إلى التخلص التدريجي منه. وأبعد من ذلك، فإن عدداً من الدول العربية صار يعتبر إسرائيل أقربَ إليه من دولٍ عربيةٍ أخرى. وهذا أمر خطير بمفاهيم الأمن القومي الشامل. والسبب أن بعض الدول، ولا سيما في الخليج العربي، أصبح مرتبطاً ارتباطاً تاماً بمنظومة الأمن الأمريكي.

هذا فيما يتعلق بشكلٍ موجز بملف الصراع العربي – الإسرائيلي، أما بخصوص تعاطي الرئيس باراك أوباما مع واقع الملف العراقي فبلا شكٍّ أنه حظي منه باهتمامٍ خاص إلى حدٍ ما إذا ما أخذنا بالاعتبار الأسباب الرمزية والشخصية من ناحية والدواعي والضرورات الاقتصادية من ناحية ثانية فضلاً عن مستجدات الأحداث المفاجئةِ على الساحة العراقية من ناحية أخرى. فعلى الصعيد الرمزي والشخصي فإن من الإنصاف القول أن الرئيس باراك أوباما كان ممن عارضوا في الأساس الذهاب إلى الحرب وقد تعهد إبان حملته الانتخابية بانسحاب القوات

الأمريكية من العراق في غضون ستة عشر شهراً، أما بخصوص الدواعي الاقتصادية فما من شكٍ ايضاً أن بقاءَ القوات الأمريكية في العراق بات يشكل عبئاً كبيراً على موازنة الولايات المتحدة المثقلة أساساً بالركود وهو ما يستدعي الخروج من هذا المأزق بأقل التكاليف، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الخسائر البشرية والعسكرية التي منيت بها القوات الأمريكية تحت ضربات المقاومة العراقية لما كان بعد ذلك من حَيرةٍ في فهم واقعية الانسحاب المتعجل للقوات الأمريكية من المستنقع العراقي في ضوء الظروف آنفة الذكر.

ولا يعتقد الباحث أن باراك أوباما يعدّ أقل واقعية إذا ما كان الحديث بعد ذلك عن تفاعله مع الملف الإيراني بل على العكس من ذلك تماما فقد تعاطى مع هذا الملف بكلّ مرونة ودبلوماسية وتأنٍ ووفقاً لما تقتضيه المصلحة الأمريكية التي فرضت عليه تجنب الخوض في أي مغامرات عسكرية لا تحمد عقباها. وقد انطلقت رؤية إدارة أوباما تجاه إيران من أنّ الحوار والعلاقات التجارية والاستثمارات تُعتبر الطريق الأمثل لجعلها تتبنى مواقف معتدلة. وفي ضوء غياب دور عربي فاعلٍ يوازن معادلة الصراع مع تنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفرادها بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، لا عجبَ أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقها السياسية مع الأخذ بالاعتبار خصوصية الموقع الإيراني من المنطقة والدور الذي يمكن أن تلعبه إيران ومن ورائها روسيا والصين لإعادة التوازن في حال الانسحاب الأمريكي الممزوج بالرغبة للتخلي ولو جزئياً عن وجودها على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط. وإذا ما التقطت إيران رسائل أوباما جيداً فإن الباحث يرى أن العلاقة بين الطرفين على المدى المنظور ربما ستأخذ منحىً يتجاوز "الشراكة الإستراتيجية" التي حكمت العلاقة الأمريكية – التركية.

وإذا ما كان الحكم على السياسة الخارجية الأمريكية بعد ذلك من خلال تعاطيها مع ملف الربيع العربي ومدى تفاعل إدارة أوباما مع تطوراته وتحولاته فيؤكد الباحث ما ذهب إليه سابقاً من أن رغبة الإدارة الأمريكية في الانسحاب – ولو جزئياً– من المنطقة هي ما حكمت الموقف السياسي الأمريكي تجاه هذا الملف

مهما بدا متأرجحاً ومرتبكاً بين الحين والآخر، وقد يكون هذا التأرجح في الموقف هو ما دفع البعض إلى اتهام باراك أوباما بإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد دون دراسة متعمقة للجغرافيا السياسية والديناميت الإقليمية، ويتكئ مثل هؤلاء في اتهامهم إلى كيفية التعامل مع دولة كبيرة ومؤثرة بحجم مصر؛ حيث قام أوباما في بداية الانتفاضة بإعلان دعمه للنظام الحاكم في رد فعل سريع، وبعد مثابرة وصمود المتظاهرين ومع ترجيح التحليلات لتنازل الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم، سرعان ما أعلن أوباما دعمه وتأييده للجماهير. وهو النهج ذاته الذي اتبعه مع النظام السوري، وتأييده له، ثم التغير في الموقف بعد ذلك. وفي جميع المواقف التي مرت بها المنطقة بعد التقلبات الأخيرة كان يُنظر إلى إدارة باراك أوباما على أنها لا تجيد قراءة التطــورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط جيدًا. أما الباحث فيرى أن معظم ذلك إن لم يكن جميعه يسجل للواقعية التي انتهجها الرئيس أوباما ورغبته في التخلي عن بعض الالتزام تجاه المنطقة لأطراف وقوى دولية أخرى ترسيخاً لمبدأ التعددية الذي ظل ينادي به كتكتيكٍ استراتيجي أمريكي تتطلبه ظروف المرحلة الدولية، وهو ما يأخذنا في نهاية القول إلى أن الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط – ومهما أخذ عليها من التراجع والضعف – ما هي إلا نمطٌ متصلٌ ومكمّلٌ لجملة الأنمــاط الإستراتيجيــة الأمريكيــة التي سارت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وفقاً لما تحكمه جملة الظروف الإقليمية ومقتضيات الواقع الدولي.

التوصيات

في ضوء ما تقدم وعطفاً عليه، فإن الباحث يوصي في نهاية هذه الدراسة بأن تنتهج الإدارة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وأيّما كانت الظروف الدولية والإقليمية، سياسيةً خارجيةً واضحة الرؤى تكون أشد تماسكاً وأكثر واقعية مما هي عليه، سياسةً يراعى بها مصلحة الأطراف جميعها. وأما على صعيد الدور العربي من الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فهو بلا شك دورٌ باهتٌ ويفتقد أدنى حدود الفاعلية للتأثير بالقرار الخارجي لصنّاع السياسة الخارجية الأمريكية ومن هنا

فإن الباحث يوصي كذلك بمزيدٍ من التعاون والعمل العربي المشترك شعبياً ورسمياً سعياً نحو خلقِ قوةٍ عربية يكون لها الكلمة عند النظر في موازين القوى.

المراجــع

أ - المراجع العربية

أحمد، أحمد سيد(2003)، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، ص 125.

أحمد، رفعت(1996)، الأمن القومي بعد حرب لبنان، **مجلة شؤون عربية**، العدد 35، ص 82.

الأشقر، محمد احمد(1994)، **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية (1957-1991)**، تبصرة الرسائل: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

أوغلو، احمد(2010) "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات.

إيميل، هوبنر(2011)، **النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1.

بارزي، تريتا(2008)، "**حلف المصالح المشتركة- التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**" ترجمة أمين الأيوبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون.

بارودي، ليلى(1984) **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 1984.

باكينام، الشرقاوي(2011) "**طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة**"، إسلام أون لاين نت، الاثنين 5 شباط، ص3-5.

برادلي ،أتاير(2004)، "**السلام الأمريكي في الشرق الأوسط "المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11-أيلول**"، ترجمة عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان.

البرصان، أحمد سليم(2004)، مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأبعاد السياسية والإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، ص 89.

بريماكوف، شارل(2004)، **الأمن القومي وإستراتيجية تحقيقه**، ترجمة: سعيد، محمد القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بني سلامة، محمد تركي محمد(2012)، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما: دراسة ميدانية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت.

بيومي، زكريا سليمان(2009)، "**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني**"، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق.

التركي، ماجد عبد العزيز(2003)، **قراءة في العلاقة الروسية العربية**، الرياض، شركة مطابع نجد التجارية، 2003.

تشومسكي، نعوم(2003)، **الحرب الأمريكية على العراق**، ترجمة ناصر ونوس دمشق، دار البلد.

توفيق، سعد حقي(2003م)، "**علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**"، دار وائل للنشر، عمان.

جاد، عماد(2003)، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 147

جاد،عماد(2009)، "الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية" **شؤون عربية**، العدد139 –خريف 2009.

الجاسور، ناظم(2007)، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

جرجس، فواز(2010)، **أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 154، 2010.

الحروب، خالد(2006)، "إيران تحدي (أو تغير) موازين القوى الإقليمية"، **شؤون عربية**، العدد 125، ربيع 2006.

الحريري، جاسم يونس(2006)، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج، للدراسات الإستراتيجية، لندن، المجلد الثامن، العدد44، ص 88 -127.

حقي، سعد(2006م)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمّان.

الحكيم، حسن(1966)، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث 1920 – 1958**، بيروت: دار الكتاب الجديد.

حيدر، محمود(2011)، "الأسس اللاهوتية للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية"، **شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010 –شتاء 2011.

الخصاونة، سامي عبدالله(2001)، **العلاقات العربية الأمريكية**، عمان، الجامعة الأردنية،2001.

خلف، محمود(1997)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الطبعة الثالثة، عمان، محمود خلف.

الدخيل، خالد(2011)، **كيف يختلف الدور التركي عن الدور الإيراني**، متوفر عبر www.annidaa.org .

رفعت، سعيد(2006)، "توجهات أمريكية وتحولات أروبية جديدة في المنطقة"، **شؤون عربية**، العدد 125، ربيع 2006.

رفعت، سعيد(2009)، "السياسات العربية :حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني"، **شؤون عربية**، العدد 138، صيف 2009.

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبد القادر(2009)، **نظرية السياسة الخارجية**، (د، ن)، (د، م).

الرمضاني، مازن إسماعيل(1991)، **السياسة الخارجية- دراسة نظرية**، مطبعة الحكمة، القاهرة.

زاده، بيروز مجتهد(2000)، "التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين"، **دراسات شرق أوسطية**، السنة الخامسة، العدد 12، صيف 2000.

الزعبي، محمد(2007)، "**الاستعمار الأمريكي الجديد للشرق الأوسط –ملامحه وتداعياته**"، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن.

سعيد، محمد السيد(2010)، "إيران "الغامضة" والعرب "الغربـــاء" في عالم محاك من حجج خائبة"، **جريدة الحياة.**

سكوت، كيندل(2009)، "ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، العدد178، أكتوبر 2009.

سليمان، عادل(2003)، "مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 851، ص 232.

شلبي، يوسف(2008)، "روسيا وقوة سلاح الطاقة"، **مجلة العصر**، متوفر عبر: http://www.alasr.ws.

الشوربجي، منار(2009)، "**أوباما والعالم الإسلامي – قراءة في تحولات الخطاب الأمريكي ودلالاته**"، العدد 178، أكتوبر 2009.

شيعبي، عماد فوزي(2003)، "**السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد** –دراسة إستراتيجية" اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقالي إلى التدخل الاستباقي "ط1، دار كنعان للدراسات والنشر.

صارم، سمير(2003)، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، **مجلة الفكر السياسي**، السنة السادسة، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ربيع وصيف 2003.

صالح، محسن(2011)، "اللوبي الصهيوني في أمريكا"، **شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010- شتاء 2011.

صايغ، روزماري(1995)، الفلسطينيون في لبنان: الوضع العام والمشهد من عين الحلوة، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،المجلد 6، العدد 23، ص75.

صايغ، روزماري(2006)، **توازن القوة خلال مراحل الأزمة المختلفة**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

طعمة، حسن(2010)، "**نظرية اتخاذ القرارات** "، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة.

عبد السلام، احمد لطفي(2005)، "**الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية** "ط1، مكتبة النافذة.

عبد المنعم، نور الدين(2003)، **بحوث في العلاقات الخارجية الإيرانية**، مركز الدراسات الشرقية، ط1، جامعة القاهرة.

عبد الوهاب، أيمن(2011)، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 147.

عبد الخالق، مصطفى (2005)، المشروع الشرق أوسطي المستقبل العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 193، ص 11.

عبد الفتاح، بشير(2005)، "أمريكا وإيران... مواجهة أم مصالحة"، **السياسة الدولية**، العدد 160، ابريل 2005.

العزّي، سويم(2007/2006)، أمريكا وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، **شؤون الشرق الأوسط**، عدد 124، 2007/2006.

عساف، مالك(2009)، "اللعبة الجيوسياسية الكبرى.. دلالات تقارب روسيا وتركيا"، **صحيفة أخبار العالم**، تاريخ 2009/3/6.

عتريسي، طلال(2006)، "**الجمهورية الصعبة – إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية** "ط1، دار الساقي، الحمراء، بيروت، لبنان.

العلوي، خالد بن محمد(2007)، "**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني**"، إدارة الدراسات السياسية ، الكويت.

العلي، محمد مهنأ(1984)، "**الوجيز في الإدارة العامة** "، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى.

علو، أحمد(2007)، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، **مجلة الجيش**، العدد 263، ص 129-143.

العناني، خليل(2006)، "النفوذ الإيراني في العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005.

العناني، خليل(2009)، "مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط "، **شؤون عربية**، العدد 138.

غالي، إبراهيم(2011)، محمود عبده علي، **انتفاضة اردوغان الشرق أوسطية. رؤى تركية.**
http,//www.islamonline.net/servelt/satellite?=article

غانم، إبراهيم البيومي(2008)، **سوريا متمسكة بالوساطة التركية**، متوفر عبر www.aljazeera.net.

الغزالي، مازن إسماعيل(2003)، **الإستراتيجية الصهيونية حيال العراق في كتاب مخططات تفتيت الوطن العربي وسبل مواجهتها**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

الفضل، مؤيد عبد الحسن(2004)، "**نظرية اتخاذ القرار(مدخل كمي)**، دار المناهج للنشر والتوزيع.

الغمري، عاطف(2001)، "**الأمريكي التائه في الشرق الأوسط**"، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة.

فارس، هاني(2004)، **الآثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

فضة، محمد(1983)، اثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد44.

فهمي، عبد القادر محمد(2011)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، القاهرة، مصر.

فوللر، جراهام أي(2008)، "**الجمهورية التركية الجديدة**"، دار النشر تيماش اسطنبول، تأليف معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام 2008 مناقشة طارق عبد الجليل، 2008.

قاسمية، خيرية(1982)، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (1908 – 1918)** سلسلة كتب فلسطينية، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

الكيلاني، هيثم(1996)، "**الإرهاب يؤسس دولة**"، نموذج إسرائيل"، ط1، دار الشروق، القاهرة.

اللباد، مصطفى(2011)، "السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟"، **مجلة شرق نامه**، العدد السابع، ص89-112.

ماجد، علي(2011)، "**روسيا وجيرانها الكبار في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيوية**"، 26 مارس 2011، موقع وكالة الأخبار العراقية العراق للجميع، الناشر دار الحياة).

مراد، محمد(2012)، الدولة اليهودية، إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا، **مجلة الدفاع الوطني**، متوفر على www.lebarmy.gov.lb

مصطفى، نادية محمود(2007)، سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(8)، المجلد(2)، ص 55-76.

مقبل، ريهام(2011)، مناهج نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، القاهرة.

مقلد، إسماعيل صبري(1968)، "اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية" القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، ص 33-50.

مقلد، إسماعيل صبري(1991)، "**العلاقات السياسية الدولية**"، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

ميرشمر، جون(2006)، "وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة فورين بوليسي**، سلسلة ترجمات الزيتونة (18) حزيران /يونيو 2006.

نافعة، حسن(2005)، **تهويد عقل مصر**، القاهرة، دار سينا للنشر، ط1.

نعمان، عصام(2009)، **أوباما يخرج من الحرب ويبقي في العراق**، جريدة الوطن القطرية.

نقولا، ناصر(2010)، "**شراكة عربية -إيرانية أم شراكة إيرانيـــة- أمريكية**"، شبكة الانترنت للإعلام العربية، 24 كانون الثاني، ص1.

هالبر، جون وكلارك جورج(2005)، **حدود أرض إسرائيل**، ترجمة بدر عقيل، عمان، دار الجليل للنشر.

الهزايمة، محمد عوض(2011)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ط3، مزيدة ومنقحة.

الهلالات، سهام(2011)، "**الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دراسة حالة (العراق وفلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة آل البيت.

هلال، علي الدين؛ قرني، بهجت(1994م)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وحيد، محمد عبد الغفار(2006)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، الهيئة العامة للكتاب.

وفتش، ليونيد ألكسندر(2010)، "التقارب التركي الروسي.. ما الهدف؟ "**جريدة البيان الإماراتية**، 31 أغسطس 2010.

الياسين، ضاري رشيد(1999)، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق، **مجلة دراسات إستراتيجية**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 6، ص 88.

ياسين، أشرف(2010)، السياسة الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26.

ب - المراجع الأجنبية

Bahgat Gawdat(2006)Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran**, Iranian Studies Journal** Volume 39, N3, p:59-83.

Biddle, G(2007)"**Evaluating Options for Partial Withdrawals of U.S. Forces from Iraq**," Testimony before the U.S. House of Representatives Armed Services Committee, Oversight and Investigations Subcommittee, July 25, 2007

Bijan Mossavar Rahmani, (2009)"Persian Gulf Oil: Iran's Role "**Fifth IIES International Conference, Tehran,. See also,. Geoffry Kemp: "The Persian Gulf Remains the Strategic Prize**" in Survival. Vol. 40. No. 4, p133

Carison Blagov, (2003)"**Russia's Far Eastern Workers Wary of Chinese Migrants," Eurasia Daily Monitor, available at**:

www.jamestown.org

Dunne Byman , (2003) , **Sharam Chubin Anoushiravan Ehteshami, and Jarold D. Green: Iran's Policy in the Post Revolutionary Era** , Santa Monica, CA: Rand Corporation.

Karl Vick(2011)**In Iran**, **Power Written in Stone**", Washington Post, January 23

Morteza Aminmansour(2010) Protecting Iranian Interest in the Persian Gulf Region, **Iranian News and Iranian Culture Journal**, December 11, p2 Maclle and, c (1967). Theory and the international system. Macmillan, New York.

McCain John,(2012) Joseph I. Lieberman and Lindsey O. Graham, "**The risks of inaction in Syria**", Washington Post, 6 August 2012.

Rivera, Joseph, (1968). **The psychological dimension of foreign policy, chariss publishing company**, Ohio.

Snyder, I (1962). Foreign policy decision making. The free press, glenoe.

Paul, D (2001), **Terrorism and U.S foreign policy**, Washington, Brookings press.

السيرة الذاتية

الاســـــم : إبراهيم خليل الصرايرة

الكليـــــة : العلوم الاجتماعية

التخصص : علاقات دولية

هاتف رقم : 0796140665

بريد إلكتروني : saraireh1972@yahoo.com